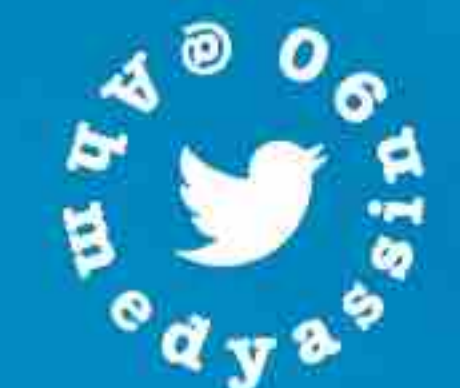






تركيا

بين تحديات الداخل ورهانات الخارج



المشاركون:

علي حسين باكير
إبراهيم أوزتورك
طارق عبد الجليل
محمد ثلجي
كمال السعيد حبيب
أديب عساف أوغلو
محمد نور الدين
خليل العناني
إبراهيم البيومي غانم
محرم أكشي
مصطفى اللباد
حقي أوغور

تركيا
بين تحديات الداخل ورهانات الخارج

المشاركون:

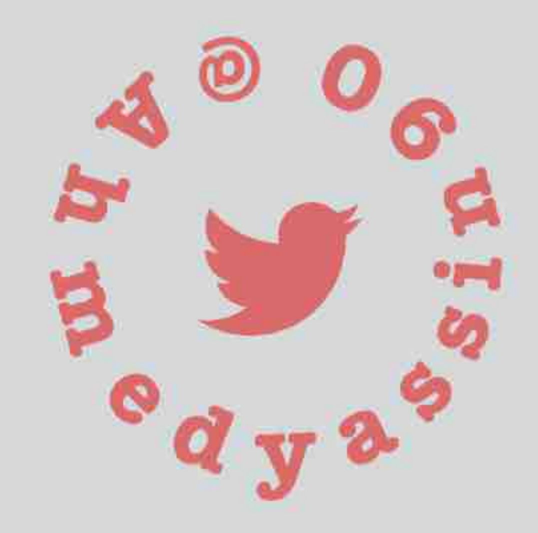
علي حسين باكير — إبراهيم أوزتورك
طارق عبد الجليل — محمد ثلجي
كمال السعيد حبيب — أديب عساف أوغلو
محمد نور الدين — خليل العناني
إبراهيم البيومي غانم — محرم أكشي
مصطفى اللباد — حقي أوغور

إشراف
مركز الجزيرة للدراسات

تحرير
محمد عبد العاطي







@Ahmedyassin90



الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

ISBN: 978-614-421-241-7



مـركـز الجـزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر
هواتف: 974) 4930218 -4930183 -4930181 +)
فاكس: 974) 4831346+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

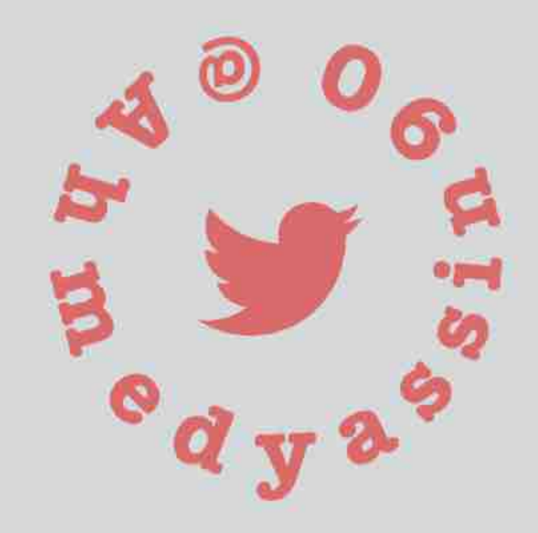


عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

لتنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)



المحتويات


@Ahmedyassin90

مقدمة المحرر

يأتي هذا الملف ضمن سلسلة بدأها مركز الجزيرة للدراسات مؤخرا تركز على دراسة القوى الصاعدة المؤثرة في نظام عالمي جديد تلوح ملامحه في الأفق.

ويتناول ملف "تركيا.. تحديات الداخل ورهانات الخارج" الذي شارك فيه نخبة من الباحثين الأتراك والعرب التطورات والتغيرات البنيوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 حتى الآن، وكيف انعكس هذا التطور وذلك التغير على الداخل اقتصادا وسياسة وثقافة، وكيف امتد إلى الخارج حضورا وتأثيرا.

وبالنسبة للملف الحالي، صحيح أن كتابات كثيرة في العالم العربي تناولت الشأن التركي، لكن يغلب على جل هذه الكتابات النظرة المجتزأة التي تركز على قضية واحدة متعلقة إما بالشأن الداخلي أو الخارجي، ويطمح هذا الملف إلى أن يكون إحدى المحاولات الجادة عربيا في قراءة "الحالة التركية" من منظور متكامل وبشكل منهجي من خلال دراسات وبحوث محكّمة. كان الهدف الرئيس لهذا الملف معرفة ما إذا كانت التغيرات التي شهدتها تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية شيئا طارئا معرضا لأن يزول بزوال هذا الحزب لأي سبب من الأسباب، أم أن ما حدث من تغيرات هي من العمق والمتانة بحيث لا يؤثر فيها تغير السياسات التي تتغير بتغير الأحزاب المتداولة على السلطة. ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الملف إلى قسمين أساسين، ركز القسم الأول على الداخل، وقد حاول المشاركون في هذا القسم إبراز التحديات التي تواجه تركيا/العدالة والتنمية، وكيفية تعامله معها. وتم تخصيص القسم الثاني للخارج وذلك لمعرفة البيئة الإقليمية والدولية التي تمارس فيها تركيا/العدالة والتنمية سياستها الخارجية، وكيف ستتعامل مع ملفاتها الشائكة وقضاياها المعقدة.

بدأ القسم الأول من الملف بـ **إطلالة عامة على تركيا**.. الدولة والمجتمع، كتبها الباحث علي حسين باكير، تحدث فيها عن عناصر القوة الصلبة والناعمة، وألقى الضوء على مكونات المجتمع التركي من أعراق وأديان ومذاهب، وتطرق إلى أهم التيارات السياسية والفكرية الفاعلة، وأفسح المجال لفهم طبيعة ومكونات النظام السياسي دستوريا وقانونيا، كما حاول أن يقدم تركيا من منظور جيو - سياسي وجيو - إستراتيجي.

بعد ذلك تساءل أستاذ الاقتصاد بجامعة مرمرة - إسطنبول إبراهيم أوزتورك عن **سر نجاح**

الاقتصاد التركي وكيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق في سبع سنوات ما يشبه المعجزة الاقتصادية، والتي تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من 70% قبل تولي العدالة والتنمية الحكم إلى أقل من 10% حاليا رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالى ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي قارب الـ 7% سنويا، الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المكانة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوروبيا. كيف استطاع العدالة والتنمية تحقيق ذلك؟ هذا هو ما حاول الدكتور أوزتورك الإجابة عليه في المحور الثاني من القسم الأول للملف.

أما المحور الثالث فتم تخصيصه لتلك المعضلة الكبرى التي أعاقت التطور الديمقراطي في تركيا عبر عقود طويلة من الزمن، والتي كانت كفيلة في أي لحظة بأن تقلب الطاولة وتعيد خلط الأوراق وترجع بالبلاد إلى سابق عهدها، ونعني بها الجيش أو بعبارة أدق المؤسسة العسكرية. كيف استطاع حزب ذو خلفية إسلامية أن "يروض" هذه المؤسسة، ويقلص من صلاحياتها، ويستعمل في ذلك أدوات دستورية وقانونية؟ ولماذا لم تنجح مساعي الجيش في مقاومتها؟ وهل ما حدث هو "تقليم نهائي لمخالب الأسد" أم أن ما نراه هو "استراحة محارب" وأن الأمور لا تزال مشرعة على كافة الاحتمالات؟ هذه الأسئلة كانت مدار بحث محور **الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية** الذي كتبه الأستاذ بجامعة عين شمس والمتخصص في التاريخ التركي الحديث والمعاصر طارق عبد الجليل.

وكما الحال في محور الجيش والحياة السياسية ألقى الملف الضوء على أزمة أخرى ما انفكت تواجه تركيا وتلقي بظلالها على النسيج المجتمعي بأكمله، ألا وهي أزمة الهوية، فتحدث في هذا المحور الباحث المتخصص في الدراسات التركية الدكتور محمد ثلجي. كان الغرض الأساسي لمحور **أزمة الهوية.. طرق جديدة للمعالجة** ليس مجرد استعراض الأزمة وإنما البحث عن "مولداتها"، من أين نشأت، وكيف تطورت، والأهم كيف تعامل معها حزب العدالة والتنمية طوال السنوات القليلة الماضية؟ هل تعامل معها بفكر جديد وفلسفة مختلفة؟ وإلى أي درجة نجح في ذلك؟

وعلى المنوال نفسه نسج الباحث في شؤون الحركات الإسلامية والمتخصص في موضوع الإسلام السياسي في تركيا الدكتور كمال السعيد حبيب محوره **الإسلاميون.. من الهامش**

إلى المركز. فتحدث عن جذور التدين في المجتمع التركي وكيف أن الأتاتوركية لم تستطع اقتلاع هذه الجذور، ثم تحدث عن الإسلام السياسي وكيف استطاع قادة وكوادر العدالة والتنمية الاستفادة فكريا وتنظيميا من تجربة الزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان، وحققوا الانتصار في انتخابات 2002 بعد أن راكموا التجارب وتعلموا الدروس. لم يقتصر هذا المحور على "التأريخ" للظاهرة الإسلامية في تركيا وتتبع مراحل بروزها وتطورها وإنما حاول تقديم إضافة معتبرة تتمثل في الوصول إلى خلاصات مستقاة من هذا التاريخ: هل هذه الصيغة الناضجة من التجربة الإسلامية في الحكم مؤهلة للاستمرار في بلد تأسس منذ عام 1923 على أسس ومبادئ علمانية صارمة؟

ثم طرح الباحث التركي أديب عساف بكر أوغلو تساؤلا آخر، تركز هذه المرة عن **العلاقة بين الإسلام والعلمانية**، باحثا ومنقبا عن طبيعة هذه العلاقة وأشكالها، الثابت منها والمتغير، مستفسرا إن كانت ستأخذ شكل الاستمرارية كما كان عهدها طيلة العقود السابقة أم أنه وبسبب مجيء حزب العدالة والتنمية ستنحو منحى مختلفا.

وبهذا التساؤل يختتم القسم الأول من الملف محاوره، ليبدأ القسم الثاني الذي خصصناه للحديث عن السياسة الخارجية التركية، مستهلين محاوره بالحديث عن **أسس ومرتكزات** هذه السياسة. هل تغيرت الرؤية إلى موقع تركيا ومكانتها؟ هل أعيد النظر في التوجهات الإستراتيجية؟ وهل استلزم ذلك أدوات سياسية ودبلوماسية جديدة؟ هذا ما ناقشه أستاذ التاريخ واللغة التركية بالجامعة اللبنانية محمد نور الدين.

وانطلاقا من هذه الأسس وتلك المرتكزات راح الملف يبحث في طبيعة وآفاق العلاقات التركية مع محيطها الإقليمي وبيئتها الدولية، وكان مناسبا البدء بالعلاقة مع أكبر القوى العالمية وأكثرها تأثيرا، **الولايات المتحدة الأميركية**. تحدث في هذا المحور الباحث في العلاقات الدولية خليل العناني عن المشتركات الإستراتيجية التي تجمع بينهما، وحاول إلقاء الضوء على الأسباب التي جعلت كل الإدارات الأميركية منذ إنشاء الجمهورية التركية أوائل العشرينيات من القرن الماضي تعتبر أنقره "حجر الزاوية" في سياستها إزاء الشرق الأوسط، وكيف فهمت تركيا/العدالة والتنمية ذلك، وكيف تعاملت معه لا سيما في المسائل والقضايا الحساسة بالمنطقة.

ومن الولايات المتحدة إلى أوروبا والحلم التركي بالانضمام إلى اتحادها. كانت القراءة الغالبة على العقل العربي أن مسار العلاقات التركية الأوروبية هو دائما في اتجاه واحد، مساعي تركية

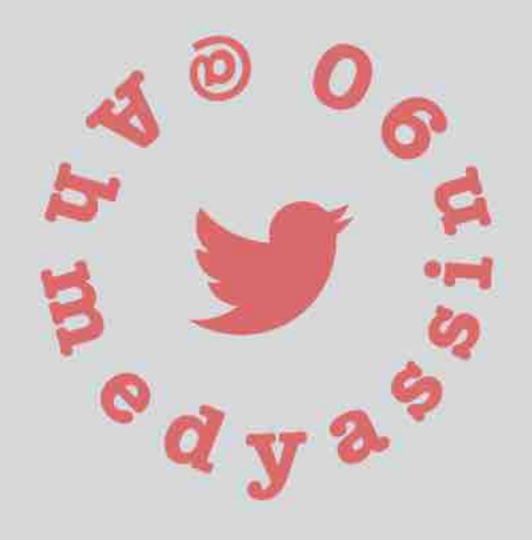
دائمة ومستمرة للانضمام إلى هذا الاتحاد، لكن خبير الشؤون التركية ورئيس قسم الرأي العام في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة الدكتور إبراهيم البيومي غانم كان له رأي مختلف كما تبدى في محور **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية.**

ومن الولايات المتحدة وأوروبا إلى الدائرة الأقرب لتركيا، آسيا الوسطى والقوقاز ثم المنطقة العربية وما جاورها. إذ ليس من شك في أن منطقة **آسيا الوسطى والقوقاز** تمثل لتركيا عمقا إستراتيجيا لا يمكن تجاهله. في هذا المحور دخل الباحث التركي والمتخصص في مجال الطاقة والسياسة الأمنية بأوراسيا والخبير بمركز SETA محرم أكشي إلى لب الموضوع مباشرة، فوضع يده على مفاصل السياسات التركية في هذه المنطقة وكيف استثمرت في التعليم لإيجاد جيل يؤمن بأهمية الارتباط بتركيا. كما حاول أكشي معرفة الأسباب والوسائل التي مكنت أنقرة من تجاوز العقد التاريخية التي ظلت مستعصية مع أرمينيا، وانعكاس كل ذلك إيجابا على البلدين، لا سيما في مشاريع الطاقة والأنابيب العملاقة التي يجري العمل على مدها حاليا لنقل النفط والغاز من القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا والعالم عبر الأراضي التركية.

ومن القوقاز وآسيا الوسطى إلى الوطن العربي، إذ إن أهمية **العلاقات التركية العربية** لا تنبع فقط من الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين العرب وتركيا على مر القرون، وإنما أيضا من رغبة الأتراك في استثمار الفراغ الإستراتيجي الذي لم يعد حاليا بمقدور العرب ملؤه، لكن قد يكون الأهم في هذا المحور الذي كتبه مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة الدكتور مصطفى اللباد هو اختبار متانة العلاقات التركية العربية في ظل الأوضاع الحالية للنظم العربية.

ويختتم القسم الثاني من هذا الملف محاوره بالحديث عن **العلاقات التركية الإيرانية**، وكيف أن الاثنين قد بنيا أسس هذه العلاقة على قاعدة الابتعاد عن حافة الصدام، وتعظيم القواسم المشتركة ومحاولة البحث الهادئ في سبل حل القضايا والخلافات العالقة بينهما، ومدى نجاحهما أو إخفاقهما في ذلك مع ما هو معروف عن طبيعة التنافس الذي يحكم ويتحكم في علاقات قوتين إقليميتين كبيرتين بحجم تركيا وإيران. هذه العلاقة المتشابكة والمعقدة حاول أن يفك عقدها الباحث التركي حقي أوغور.

محمد عبد العاطي


@Ahmedyassin90

الباب الأول
الدولة والمجتمع وتحديات الداخل

تركيا: الدولة والمجتمع
المقوّمات الجيو - سياسية والجيو - إستراتيجية
النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي

علي حسين باكير*

تركيا في الأساس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوّة اقتصادية الآن.. لكنّ دورها المستقبلي يتمحور حول نموذجها الثقافي حيث ستتمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقا..تركيا ستبسط سيطرتها من جديد على الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع حلول عام 2040.. يمكنكم أن تروا من الآن ملامح هذه الهيمنة التي ستبسطها تركيا على العالم العثماني القديم.. فتركيا تضغط بثقلها وتزيد من نفوذها داخل هذه الدول، وهي تتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوسط، وتطور علاقاتها في البلقان، ومع الألبان والصرب، وعقدت اتفاقاً قوياً في القوقاز بين جورجيا وروسيا.. أرى أن تركيا ستتحول إلى إمبراطورية في المستقبل.. وستكون من ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون العام .2060

جورج فريدمان
الرئيس التنفيذي لستراتفور
مؤلف كتاب الـ 100 عام القادمة
(توقعات للقرن الواحد والعشرين)

لطالما لعبت منطقة الأناضول دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكّلت هذه المنطقة تقاطعا لمختلف الحضارات البشريّة العريقة التي شكّلت قلب العالم القديم، فكانت "اسطنبول" عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطيّة وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانيّة (1288-1924). ففي منتصف القرن الثالث عشر حضرت إلى الأناضول سلالة آل عثمان وكانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة "الأوغوز" التركيّة، ونظرا لبطولاتها في القتال، منح السلطان علاء الدين السلجوقي، زعيمها "أرطغرل بن جوندوز ألب"[1] مساحة من الأرض يستقر عليها ويواصل فتوحاتها منها، استلم من بعده ابنه "عثمان" الذي يعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانيّة باسمها وتسلّح بالإسلام مواصلا فتوحاته

باتجاه أوروبا، ثمّ انتصر في العام 1396 السلطان "بايزيد الأول" على التحالف الأوروبي الصليبي في معركة نيقوبولوس، إلى أن جاء السلطان محمد الثاني، الملقّب بـ "محمد الفاتح"، ففتح القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطيّة عام 1453 منهيا بذلك أحد عوامل وجود الإمبراطورية البيزنطية، ثمّ انتصر السلطان "سليم الأوّل" على الصفويّين في معركة "جالديران" الشهيرة العام 1514، وبلغت الإمبراطورية أوجها في عهد ابنه "سليمان القانوني"، الملقّب بـ "سليمان الرهيب" (1520-1566)، فكانت أقوى وأكبر إمبراطورية في العالم، وحكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى والحجاز وبلاد العراق والشام ومصر والسودان والمغرب العربي والصومال والبلقان والنمسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا وأرمينية وجورجيا واليونان، إلى أن ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان العظيم "عبد الحميد الثاني"، وتفككت إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهي "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة سنة 1922 وأعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة العام [2]1923.

انكفأت تركيا في الحرب العالمية الثانية وانشغلت بتحصين الداخل وبناء وتثبيت ركائز الدولة على أسس أتاتورك العلمانيّة الحديثة، ثمّ قامت باستعادة جزء من دورها الجيو - سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطا منيعا في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي العام 1991، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة أكثر من أي وقت مضى لتلعب دورا حاسما يعمل على إعادة تشكل النظام الإقليمي والدولي، عبر ما يعرف باسم "العالم التركي"[3] أو "الفضاء التركي" الذي يضم دولا تمتد من غرب الصين إلى أوروبا. فقد كانت أنظار الشعوب التركية في هذه الدول شاخصة باتجاه تركيا تحلم باستعادة مكانتها وقيادتها الإقليمية، لكنّ الجمهورية التركيّة لم تكن قادرة على لعب دور أكبر إبّان تلك الفترة وما سبقها، يليق بمكانتها التاريخية والجغرافية والسياسية وذلك لعدة أسباب من بينها:

1. ضعفها في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتّحدة الأميركية أو الدول الأوروبية الكبرى.
2. عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتوركية. وكبح جماح الأقليات ولا سيما الكرديّة.
3. عدم القدرة على إيجاد تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيو - سياسية

والجيو - إستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى إقليمية ودولية.

لكن ومع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في العام 2002، تغيّرت المعطيات كلّيا، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو - سياسية (Geopolitical) والجيو - إستراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا إلى قوّة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ "الشرق الأوسط" إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوّة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو - إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"[4].

ونجح الحزب ولا سيما الثلاثي (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة (Soft Power) وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة[5] والعالم، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركيّة تتناسب مع متطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي"[6] و"ديبلوماسية تصفير النزاعات"[7] بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

فالحاجة إلى تركيا على الصعيد الدولي أصبحت ضرورية للغاية وحاسمة في مسائل:

1. الديمقراطية والإسلام في نموذجها السياسي.
2. الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.
3. تعايش الحضارات والأديان في نموذجها الثقافي.
4. الطاقة (ملتقى شبكات النفط والغاز) في نموذجها في استغلال الموقع الجغرافي.
5. السلام والاستقرار والأمن الإقليمي في نموذجها الديبلوماسي.

على الصعيد العالمي، ذهب البعض إلى محاولة التقليل من أهمية تركيا عبر وصفها بأنّها دولة "طرفية" أو "هامشية"[8]، لكن سرعان ما ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث مؤخرا والتي تتوقّع استعادة تركيا مكانتها ودورها التاريخي، حتى ذهب بعضها إلى توقع عودتها كإمبراطورية خلال الـ 30 عاما القادمة تقريبا[9].

خريطة تركيا المتوقعة خلال الثلاثين عاما القادمة



المصدر: أعد الخريطة مركز الجزيرة للدراسات، ومعلوماتها لـ "مايكل شيفر" مسؤول برنامج تحليل السياسات والحوار في مؤسسة "ستانلي" البحثيّة ومعد تقرير "الولايات المتّحدة والقوى الصاعدة".

المقوّمات الجيو - سياسية لتركيا

"تحتلّ تركيا من حيثُ الجغرافيا مكانا فريدا، فباعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكنُ أن يتمّ تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة..فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر..ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة

للسياسة الخارجية، وستجعل المبادراتُ تركيا فاعلا عالميا."

أحمد داوود أوغلووزير خارجية تركيا

خريطة الموقع الجغرافي لتركيا



المصدر: الجزيرة نت

أولا: الموقع الجغرافي

لطالما شكّل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشذّ المعطيات الجغرافيّة القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صنّاع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحوّل نحو العالمية. وتكمن أهميّة موقع تركيا في أنّها[10]:

1. تتوسطّ قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة

على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها. وتمتد الأراضي التركيّة بين آسيا وأوروبا، حيث يشكّل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالى 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "أنقرة" ويعرف باسم "آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.

2. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"[11] وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطيّة المتحكّمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو - بوليتكيّة الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيو - سياسي (Pivotal State)[12].

3. هي دولة قاريّة وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا. وللمقارنة فإنّ مساحة تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل، كما أنّها توازي تقريبا مساحة ألمانيا وإسبانيا مجتمعتين، وتحد الجمهورية التركية 8 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود: في الجنوب الشرقي جورجيا (252 كم) وأرمينيا (268 كم) وأذربيجان (9 كم)، في الشرق إيران (499 كم)، في الغرب اليونان (206 كم)، في الشمال الغربي بلغاريا (240 كم)، وفي الجنوب سوريا (822 كم) والعراق (352 كم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حريّة أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي[13].

4. تحدّها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنّها تسيطر على ممرّين مائيين مهمين لطالما شكّلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالى 30 كم وعرضه حوالى 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 1-6 كم، مما يعطيها القدرة على التحكّم (to control access) ويتيح لها التحوّل إلى قوّة مائية إضافة إلى كونها قوّة قاريّة.

مؤشرات جغرافيّة

المساحة	

المجموع	783562كلم2
اليابسة	769632كلم2
الماء	13930كلم2
طول	
الحدود البريّة	2648كلم
الشريط الساحلي	7200كلم
الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	5166م (جبل آرارات)
أدنى نقطة	0 م (البحر المتوسط)

المصدر : CIA World Fact Book (2009)

ثانيا: الشعب

تحتل تركيا المرتبة الـ 17 عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية. إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكّان دور أيضا في ذلك.

1. **من الناحية الديموغرافيّة**: يشكّل الشعب التركي كتلة بشريّة موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكّانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أنّ تركيا دولة فتيّة في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابّة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا "بالقارة العجوز"، كما ويشكّل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لا سيما في "العالم التركي"[14] الذي يضم حوالى 200 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا.
2. **من الناحية الاقتصادية**: تشكّل الفئة الشابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ويبلغ تعداد القوّة العاملة في تركيا حوالى 23.5 مليون نسمة أي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المقارنة، تشكل هذه الفئة قوّة دافعة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي، كما أنّه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة

للعالم لا سيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.

3. **من الناحية الثقافية والدينية**: يمكن القول أنّ تركيا الحالية تشكّل من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغّرة عن السلطنة العثمانية وإن بنسب وأحجام مختلفة. صحيح أنّ أتاتورك نجح إبّان إعلان استقلال الجمهورية في العام 1923 أن يلغي مفهوم الأقلّيات من الناحية العرقيّة، وأن يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقيّة للأمّة التركيّة باعتبار الموجودين على أراضي الجمهورية أتراكا لغة وثقافة وتراثا في وقت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الأقلّيات تعصف بالمنطقة. أمّا اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليّات العرقية ولا سيما الكرديّة بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوّية المتعددة الأعراق والأديان وللإسلام المعتدل، وفي هذا الإطار فإن لتركيا أهميّة إستراتيجية فيما يتعلّق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والأديان واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والأديان. وجدير بالذكر أنّ القوميّة التركية قويّة جدا لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى بما يؤمّن لها عمقا تاريخيا ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قوميّا وإسلاميا[15].

4. **من الناحية العسكرية**: نستطيع أن نلاحظ أنّ لموقع تركيا بين آسيا وأوروبا وطبيعتها الطبوغرافية الجبلية والسهليّة والساحلية ومناخها المتنوع انعكاس على شخصيّة الشعب التركي، يولّد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القدرة على التأقلم وقوّة الشخصية والكرم والنخوة مع القدرة على العطاء والصبر. وتشكّل هذه الصفات عناصر مثاليّة لشعب مقاتل يشكّل الجيش دوما ركيزته الأساسية في بناء الدولة والارتقاء الإقليمي والدولي بما يعطي الأتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال.

مؤشرات عن السكّان (2008)

السكّان	
عدد السكّان	71517100
نسبة الحضر	%70.5
التركّز السكّاني	25% من السكان في منطقة محيط بحر مرمرة
أسرع معدّل للنمو	في منطقة جنوب شرق تركيا
التركيبة العمرية	
	35901154

ذكور	
إناث	35615946
0-14 سنة	26.3% (9570773 ذكورا مقابل 9071618 إناثا)
15-64 سنة	66.9% (الذكور 23655657 مقابل 23288033 إناثا)
65 سنة وما فوق	7.1% (الذكور 2150103 مقابل 2850072 إناثا)
معدّل نمو السكّان	1%
الديانة	
الغالبة	الإسلامية < 99%
الأقليات	المسيحية واليهودية > 1%
العرق	
الغالب	التركي 70-80%
الاقليات	الأكراد (20-30%)، الزازيون (فرع من الأكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم وهي فرع من اللغة الكردية) (2-3%)، العرب (2%)، الشركس (0.5%)، الجورجيون (0.5%). أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشوريون، آراميون، كلدان (مع العلم أن الآشوريين السريان الكلدان (الآراميون) هم شعب واحد وقومية واحدة ينتمون لكنائس متعددة). بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار، لازيون وغيرهم. تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.

المصدر: تجميع الباحث (أرقام رسمية وغير رسمية وتقديرات)

All about turkey: CIA World Fact Book + Wikipedia Encyclopedia + Library Of Congress

ثالثا: الموارد الطبيعية

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوّعة جعلا منها بلدا غنيّا بالموارد الطبيعية، وباستثناء افتقارها إلى كمّيات معتبرة من النفط والغاز، فإن تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقّع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكّان.

وتمتّع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة إضافة إلى موقع مميز كلها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركّب ومعقّد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي. فتركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أمّا

من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب والثامنة عالميا في صناعة البناء والسفن[16].

ولا شكّ أنّ الثروات والموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوّتها، ونتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي أدخله حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية العام 2002 إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الـ 16 عالميا وهو مرشح لأن يدخل قائمة العشرة الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكّل الأخير عبءا كبيرا عليها لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره في الفترة الماضية، حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالى 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام [17]2006.

مؤشرات اقتصادية 2008

الاقتصاد	
المؤشرات الكلية*	
الناتج المحلي الإجمالي	1.028تريليون دولار
الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي)	750مليار دولار
المرتبة	16 عالميا
حصة الفرد من الناتج المحلي	10745دولار
التجارة الخارجية	
المجموع الكليّ	334 مليار دولار
الواردات من الناتج المحلي الإجمالي	%27.2
الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي	%17.8
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي	
الزراعة	%8.5
الصناعة	%28.6
الخدمات	%62.9
الثروات الطبيعية والقطاعات الرائدة	
أبرز الثروات المعدنية	
أبرز الزراعات	القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الحمضيات، الفاكهة، الخضروات، الحبوب والشعير والبندق
أبرز الصناعات	المنسوجات،المواد الغذائية والمشروبات، الكهربائيات،

	السيارات والكيماويات، المناجم، الصناعة المصرفية، السياحة.
تركيا بالنسبة لأوروبا	الأولى في صناعة الأسمنت، الأولى في الصناعات النسيجية، الأولى في تصنيع أجهزة التلفزيون، الأولى في إنتاج الأسمدة، الثالثة في تصنيع الفولاذ.

المصدر: تجميع الباحث * تقديرات

TURKSTAT(2009)+ DIŞ EKONOMİK İLİŞKİLER KURULU (2009)+IMF(2009)+CIA World Fact (Book (2009

النظام السياسي في تركيا

> عبر نموذجها الخاص المستقر والناجح للتنمية، وموقعها في العالم الغربي، وإرثها وهويتها في العالم الشرقي، فإن تركيا ستكون رمزا للتعايش والتناغم بين الحضارات والثقافات في القرن الواحد والعشرين. لن تحقق تركيا هذا النموذج من خلال قوّتها الاقتصادية والعسكرية فقط، وإنما من خلال قدرتها على المساهمة في هذه القيم المقبولة عالميا، وتيسير عملية نشرها والتفاعل معها عبر أجزاء مختلفة من العالم.
>
> رجب طيّب أردوغان
>
> رئيس الوزراء التركي

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982[18] من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش، وفوق هذا فهو علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد شكّل في وقت من الأوقات مركزا للحضارة الإسلامية لعدّة قرون، و99% من شعبه من المسلمين.

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة أيّة تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد تغييرا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضه وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكنّ الحقيقة أنّ تجربة حزب "العدالة والتنمية" منذ العام 2002، نجحت في جعل النظام

السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينصّ عليه نظريا وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تمّ تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي. أصبح الجميع يتحدّث الآن عن "النموذج التركي"[19] (The Turkish Model) الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام:

1. الأميركيّون ومنذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، أخذوا يبحثون عن نموذج "ديمقراطي إسلامي معتدل" يصلح لأن يكون نموذجا قابلا للتعميم على دول منطقة الشرق الأوسط[20]. وفي هذا الإطار أشار بوش الابن إلى أن تركيا خير من يقوم بهذا الدور فقال "أقدّر وأثّمن عاليا النموذج الذي تقدّمه دولتكم عن الكيفية التي يمكن بها أن تكون دولة مسلمة تؤمن بقيم الديمقراطيّة، حكم القانون والحريّة... بما يؤهلها لأن تكون نموذجا للعالم الإسلامي"[21].
2. الأوروبيّون يرون في النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب "العدالة والتنمية" نموذجا في الإصلاح والانفتاح والاعتدال في ظل نظام علماني، ومن شأن هذا النموذج أن يعزز من موقع أوروبا في الشرق الأوسط، ولهذا هم يحرصون على أن يتمم جميع الإصلاحات المطلوبة منه قبل النظر في انضمامه[22].
3. الإسلاميّون ولا سيما في الشرق الأوسط وقفوا مشدوهين أيضا ومتأثرين بتجربة حزب "العدالة والتنمية" في النظام السياسي التركي، وقدرته على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى العسكري من شأنها أن تعزز دوره ودور الدولة التركية إقليميا وعالميا، وبقدرته على العمل باعتدال واضح وبراجماتيّة عالية جنّبته مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأوّل للعلمانية والذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة. إذا بالنسبة لهؤلاء، فتجربة "حزب العدالة والتنمية" في النظام السياسي التركي هي تجربة ناجحة لحكم الإسلاميين الذين لطالما قيل عنهم إنّهم غير قادرين على الحكم وفاشلين عندما يتعلّق الأمر بالسياسة والاعتدال الديني والبراجماتيّة.

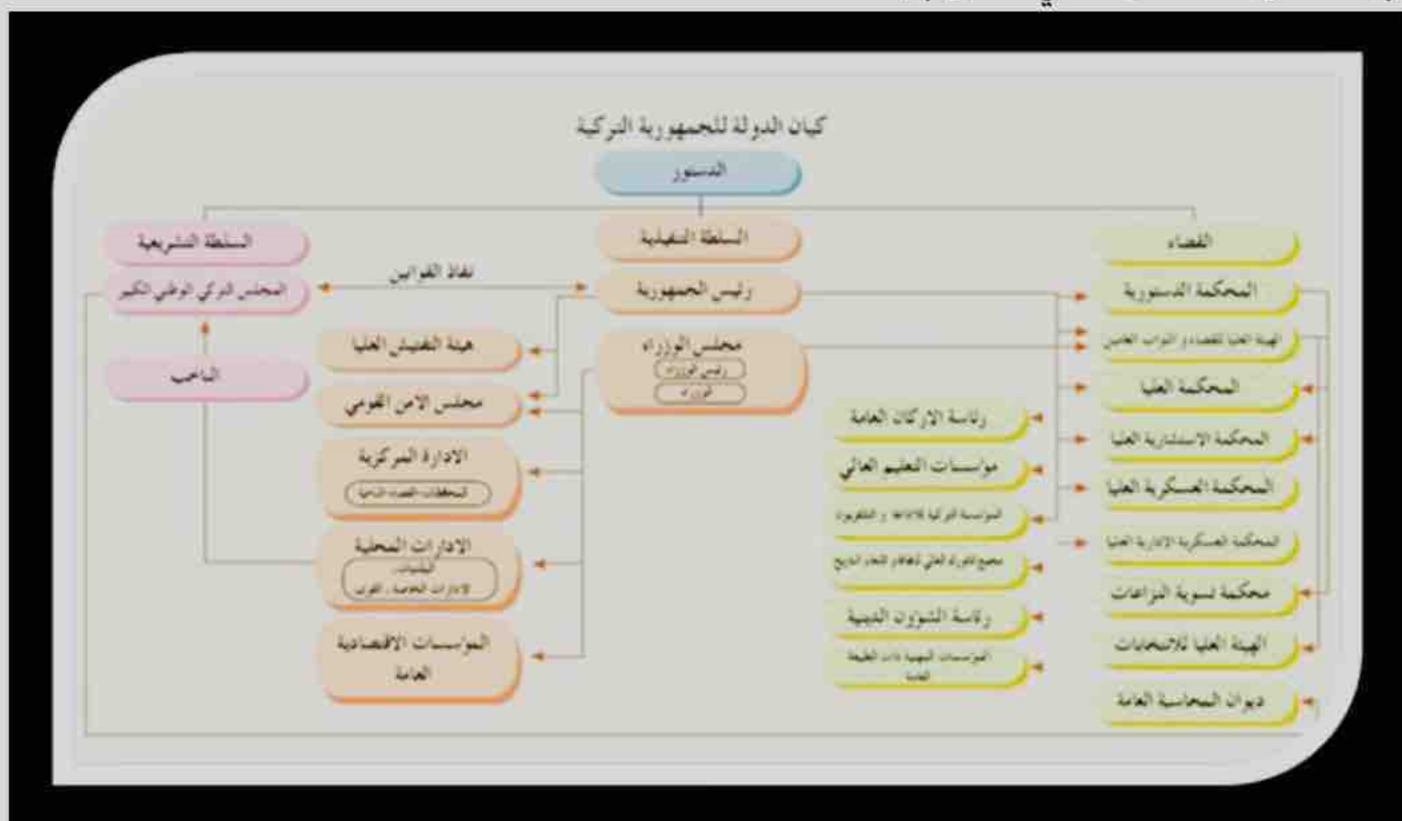
ونستطيع أن نقول أنّ مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوّة الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنّه:

1. يمثّل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعيّة والبراجماتيّة والاعتدال.

2. يمثّل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتّحدة عنها وسعى إلى تعميم تجربتها.
3. يمثّل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حريّة وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.

أولا: المؤسسات الدستورية[23]

وبالنظر إلى العناصر التقليدية للنظام السياسي القائم في تركيا، فقد نصّ الدستور على مبدأ فصل السلطات التي تتمثّل بـ:



المصدر: "تورك خبرلر"

- **السلطة التشريعية (Yasama Organı) وتتألّف من: الجمعية الوطنية "البرلمان" (Türkiye Büyük Millet Meclisi):** وتمارس صلاحية التشريع وفقاً للمادة 7 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض. وتتألف من 550 عضواً ينتخبون كل أربعة أعوام (بعد التعديل الدستوري عام 2007). ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة. ويجوز الذهاب إلى انتخابات

جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقاً للشروط المبينة في الدستور. كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس. وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية. وكقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة.

- السلطة التنفيذية (Yürütme Organı) وتتألّف من:

أ. **رئيس الجمهورية (Cumhurbaşkanı):** وهو على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. بعد التعديل الدستوري في أكتوبر/تشرين أول 2007، أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر ممّن أكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نواباً. فترة ولايته خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر، علما انّه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة.

وبالنسبة لمهامه وصلاحياته فهي: تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله، وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم الأجانب، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها، وترؤس مجلس الأمن القومي، ومجلس الوزراء عند الحاجة، والتوقيع على المراسيم والقرارات، إضافة إلى إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة، وتعيين أعضاء ورئيس مجلس تفتيش الدولة، وانتخاب أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات. ومراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور وأداء أجهزة الدولة مهامها بشكل منسق ومتناغم، ويحق له في الحالات التي يراها ضرورية: دعوة المجلس الوطني التركي الكبير إلى الانعقاد، ونشر القوانين وإعادتها إلى المجلس لمراجعتها من جديد، وطرح التعديلات الدستورية للاستفتاء العام، وإقامة الدعاوى لدى المحكمة الدستورية إذا ما تضمنت القوانين والمراسيم التي تحظى بقوة القوانين والنظام الداخلي للمجلس أحكاماً تتعارض مع الدستور، إضافة إلى اتخاذ قرار تجديد انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير عند توافر الشروط المطلوبة. فضلا عن اختيار أعضاء المحاكم العليا.

ب. **رئيس مجلس الوزراء (Başbakan):** ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانيّة، ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم

تعيينهم. ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء[24].

- السلطة القضائية (Yargı Organı):

وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص. وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري. ومع إلغاء المادة 143 من الدستور عام 2004، حُلت محاكم أمن الدولة.

أ. **المحكمة الدستورية (Anayasa Mahkemesi):** وتعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، تتكون من 11 عضواً أصلياً و4 أعضاء احتياطيين، من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها، والتحقق شكلاً ومضموناً من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصاتهم وصلاحياتهم. كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية، وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحاكمة، وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية، وتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله.

ب. **مجلس الأمن القومي (Millî Güvenlik Kurulu):** هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرمة (الدرك) تحت رئاسة رئيس الجمهورية. وبتعديل أجري في 3 أكتوبر/تشرين أول 2001 زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل. هذا، وقد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ 17 أغسطس/آب 2004. ويتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها. ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات.

ثانيا: النظام الانتخابي والأحزاب السياسية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال في العام 1923. لكنّ التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950، إذ احتكر "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسّسة

"مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسية حتى ذلك العام الذي شهد صدور قانون التعددية الحزبية وأجاز إنشاء الأحزاب، فدخل "الحزب الديمقراطي" بقيادة "عدنان مندريس" على خط الحياة الحزبية لتبدأ الحياة الحزبية الحقيقية تفاعلاتها منذ ذلك التاريخ.

وعرفت السنوات اللاحقة ولادة العديد من الأحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار مؤلّف من ثلاث خانات: أحزاب اليسار وأحزاب اليمين والأحزاب الإسلامية. اليسار احتفظ بوجوده عبر "حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام 1980 أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و"حزب اليسار الديمقراطي" و"حزب الشعب الجمهوري" مجدداً[25].

أما اليمين الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "مندرس" فترك موقعه لحزب "العدالة" بزعامة "سليمان ديميرل" وتلاه حزب "الوطن الأم" بزعامة "تورغوت أوزال" في الثمانينيات وحزب "الطريق القويم" في التسعينيات[26].

أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة "نجم الدين أربكان" في مطلع الستينات تحت علم "حزب النظام الملّي"، وواصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب الرفاه الإسلامي" ثم "حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة والتنمية" و"حزب السعادة".

ورابع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا هو "الحركة القومية" التي تم حظرها وحل بناها التنظيمية أكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم إلى حزبين هما "حزب الحركة القومية" و"حزب الوحدة الكبرى"[27].

شكّلت انتخابات العام 2002 البرلمانية علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث ليس فيما يتعلّق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعدا من أصل 550، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل على يد أي حزب، وإنما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لا زالت تتفاعل إلى يومنا هذا وتخطّ معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

وجاءت انتخابات العام 2007 لتؤكّد صوابيّة النهج المتّبع من قبل حزب "العدالة والتنمية"، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوّتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها.

ففي هذه الانتخابات التي جرت في 22/7/2007، بمشاركة 14 حزبا سياسيا، ونظرا لأن الدستور ينص على وجوب حصول الحزب المرشح على 10% من الأصوات العامة ليدخل قبّة البرلمان لم ينجح سوى 3 أحزاب فحقق حزب "العدالة والتنمية" أغلبية بعدما حصد 341 مقعدا من أصل 550 مقعدا في البرلمان (46.66% من عدد أصوات الناخبين البالغ 42.5 مليون ناخب من أصل 73 مليونا عدد سكان تركيا)، فيما حصل حزب "الشعب الجمهوري" وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي 1923 و1950 على 111 مقعدا (20.85% من أصوات الناخبين)، وحصل حزب "الحركة القومية" على 70 مقعدا (14.29% من أصوات الناخبين)، وذهبت باقي الأصوات إلى المرشحين المستقلين الذين حصلوا على 28 مقعدا (24 منهم للأكراد) توزعوا من بعد على أحزابهم الأصيلة بعد دخولهم البرلمان[28].

التعديلات الدستورية في عهد "العدالة والتنمية"

شهد دستور عام 1982 أربعة عشر تعديلا حتى الآن، تركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.

- **7 مايو/أيار 2004، تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة. كما غدا حكماً قانونياً عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها، وضمان حرية الصحافة. وأيضا أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية. وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية. وفي ظل حماية المواطن التركي، فإنه لا يجوز تسليمه لأية دولة أجنبية، ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بمحكمة العدل الدولية تفضي إليه. وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي، ألغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس.**
- **29 أكتوبر/تشرين أول 2005، تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه، على الميزانية.**
- **13 -أكتوبر/تشرين أول 2006، تم إجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من 30 عاماً إلى 25 عاماً.**
- **10 -مايو/أيار 2007، تم إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن**

قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.

31 -مايو/أيار 2007، تم الموافقة على:

*إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات.

*نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث إجمالي الأعضاء في كافة الأعمال بما في ذلك الانتخابات.

*تقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممّن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نواباً، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات، بالإضافة إلى أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر، إلى جانب مواضيع مثل أصول هذه الانتخابات.

المصدر: الموسوعة التركيّة

وعلى الرغم من أن الحزب "الذي يحبّذ البعض وصفه بأنه ذو طابع إسلامي" خسر 12 مقعدا مقارنة بما حصل عليه من مقاعد قبل خمس سنوات، إلاّ انّه نجح في الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفردا، وهي المرة الثانية التي يحصل فيها مثل هذا الأمر في الحياة السياسية والحزبية في تركيا.

واستنادا إلى نتائج هذه الانتخابات، فإنّ خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في البلاد جاءت على الشكل التالي[29]:

1. **حزب اليسار الديمقراطي (Demokratik Sol Parti, DSP):** تأسس الحزب في 14 ديسمبر/ كانون أول 1985، عبر جهود بولند أجاويد، وتسلّمت زوجته رهشان أجاويد قيادة الحزب في فترة منع زوجها من ممارسة العمل السياسي إثر انقلاب العسكري العام 1980، ثمّ عاد أجاويد ليتسلّم دفّة القيادة منذ العام 1987 وحتى 2006. يعمل تحت يافطة يسار الوسط، أمّا في المنحى العلماني، فيعتبره البعض من الأحزاب الأتاتوركيّة المتشدّدة لا سيما بعد موقفه من النائبة الإسلامية المحجبة "مروة قواكجي" في البرلمان، كما تم إلقاء القبض على الزعيم الكردي الثوري "عبد الله أوجلان" عندما كان زعيم الحزب رئيسا للوزراء. يوافق الحزب على عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (NATO)، ويطالب بعضوية تركيا أيضا في الاتحاد الأوروبي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي.

2. **حزب العدالة والتنمية** (**Adalet ve Kalkınma Partisi, AK Parti**): تأسس في 14 أغسطس/آب 2001. يرأسه رجب طيب أردوغان، وتوصف توجّهات الحزب بأنها محافظة من الناحية الاجتماعية وليبيرالية من الناحية الاقتصادية. ويشكّل "العدالة والتنمية" الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه[30].
3. **حزب الشعب الجمهوري** (**Cumhuriyet Halk Partisi, CHP**): تأسس الحزب في 9 سبتمبر/أيلول 1923 على يد مؤسس الجمهورية التركيّة مصطفى كمال أتاتورك. وهو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية. يعدّ أب الأحزاب اليسارية في البلاد ويتبنى شعار الأسهم الستة كمبادئ أساسية وهي المبادئ التي تُحدد شكل الدولة التركية وأهم أسسها العقائدية والفكرية.
4. **حزب العمل القومي** (**Milliyetçi Hareket Partisi, MHP**): تأسس الحزب الذي يعرف أيضا باسم "الذئاب الرمادية" في 9 فبراير/شباط 1969 على يد الضابط التركي "ألب أرسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية في البلاد العام 1960. يصنّف فكريا على أنّه قومي يميني متشدّد، عارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في البث والإعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام والانصياع إلى الاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن، وطالب بإعدام "عبد الله اوجلان".
5. **حزب المجتمع الديمقراطي** (**Demokratik Toplum Partisi, DTP**): وهو حزب كردي جديد يرأسه "أحمد تورك" وتم تأسيسه في العام 2005، يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية ودعم حقوق الأكراد، أنشئ على يد مجموعة من السياسيين الأكراد الذين تم الإفراج عنهم في العام 2004 وعلى رأسهم "ليلى زانة".
6. **حزب الحريّة والتضامن** (**Özgürlük ve Dayanışma Partisi, ÖDP**): تأسس في العام 1996، وهو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية ومعادي للنموذج الأوروبي ويعمل على دعم

القوى العاملة.

7. **حزب الاتحاد الكبير (Büyük Birlik Partisi, BBP):** تأسس في 29 يناير/كانون الثاني 1993، وترأس الحزب محسن يازيجي أوغلو الذي توفي في حادث تحطّم مروحية في مارس/آذار من العام 2009. وينظر إلى الحزب على أنّه مقرّب من منظّمة "الذئاب الرمادية" سابقا ويعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي حاليا في تركيا.

النظام السياسي

Turkiye Cumhuriyeti	اسم الدولة
10/1923/29	الاستقلال
جمهوري ديمقراطي برلماني	نظام الحكم
عبدالله غول- 2007	رئيس الجمهورية
رجب طيب أردوغان - 2003	رئيس الوزراء
أنقرة	العاصمة السياسية
اسطنبول	اكبر المدن
الليرة التركيّة	العملة

القدرات العسكرية لتركيا

"تكمن أهمّية تركيا الجيو - سياسية والجيو - إستراتيجية والايكو - إستراتيجية في كونها تحتل مكانة خاصة في مناطق المحيط الأطلسي وأوروبا وأوراسيا، فهي في موقع يؤهلها للتكامل مع المجتمع الغربي، فعدا عن كونها ديمقراطية، علمانية، ودولة معاصرة من العالم الإسلامي. تقع تركيا أيضا في مركز تعداد سكّاني يبلغ قوامه 200 مليون نسمة يتحدّثون جميعا اللغة التركيّة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، وهي تشكّل نموذجا للدول المستقلة. تركيا عبر وجودها ونجاحاتها تشكّل برهانا ساطعا على أنّ الإسلام والديمقراطية لا يتعارضان، وأنّ التنمية الاجتماعية والثقافية من الممكن لها أن تتحقّق في بيئة ديمقراطيّة. إن إرادة التسوية في العالم تكمن في التركيبة التركيّة، فتركيا مصممة على متابعة سياستها الخارجيّة الفعّالة بهدف تحقيق المصالحة والسلام والتعاون عبر نموذجها."

الورقة البيضاء - وزارة الدفاع التركيّة

يعرف عن الأتراك منذ القدم أنّهم شعب محارب وقوي وقادر على الخوض والمنازلة في مختلف الظروف والأجواء والأماكن، ولعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم "القدرة على التأقلم" بفضل البيئة والطبيعة الجغرافية للمناطق التي يعيشون فيها منذ القدم وامتداداتها فيما بعد

لتغطّي المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقا إلى شرق أوروبا غربا ومن البحر الأسود شمالا وحتى الخليج العرب جنوبا. كما كان لعناصر أخرى مثل الثقافة والعقيدة والحس القومي خلال مراحل مختلف دور في ترسيخ الفكر العسكري لدى الأتراك.

في نهاية الحرب العالمية الأولى، خاض الجيش التركي - خليفة الجيش العثماني - أعنف معاركه على الإطلاق وفي وجه أقوى الدول آنذاك محققا انتصارات أقرب إلى المعجزة منها إلى الواقع، فقد واجه الجيوش الروسية والأرمنيّة على الجبهة الشرقية، الإيطالية والفرنسية والبريطانية على الجبهة الجنوبية، واليونانية على الجبهة الغربية، لتنال تركيا استقلالها وتؤسس الجمهورية التركية الحديثة[31].

أولا: القوّات المسلَحة[32]

تعدّ القوّات المسلّحة التركيّة ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الولايات المتّحدة الأميركية وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والإنكليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياط التركي 380 ألفا).



المصدر: "تورك خبرلر"

بالنسبة للقوات البريّة فهي تتألف من أربعة جيوش ميدانية، ولها أربع قيادات وتتوزع على الشكل التالي:

1. الجيش الأوّل في منطقة مرمرة.
2. الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا.
3. الجيش الثالث شمالي شرقي تركيا.
4. الجيش الرابع ويسمى جيش "إيجة" في المنطقة الإيجية.

وقد تمّ تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية اعتمادا على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الاتصالات، والخطر الخارجي المحتمل. وأوكلت مهمة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربعة والتي يصبح أوّل ثلاثة منها تحت قيادة الناتو حال إعلان منظمّة حلف شمالي الأطلسي الإنذار.

- **الجيش الأول**: تقع قيادته في إسطنبول وقسم كبير منه منتشر في الجزء الأوروبي من تركيا. مهمّته حماية إسطنبول، مضيق البسفور والدردنيل وشبه جزيرة كوجائلي.
- **الجيش الثاني**: مقرّه في مالاطيا، وينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول ومهامه دفاعية في مواجهة سوريا، إيران والعراق.
- **الجيش الثالث**: ومقره في أرزينجان، وينتشر شرقي الأناضول ويغطي الحدود مع جورجيا، أرمينيا، أذربيجان ومن الشرق والمنطقة الشمالية الشرقية.
- **الجيش الرابع (الجيش الإيجي)**: ومقرّه أزمير، وتمّ إنشاؤه في السبعينيات نتيجة التوتر المتعاظم آنذاك مع اليونان في بحر إيجة. ويرتبط الجنود الأتراك الموجودون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلية.

ثانيا: أنظمة التسلّح[33]

معظم أنظمة التسلّح التي تستخدمها القوّات المسلّحة التّركية أميركية المصدر، لكنّ تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على الاعتماد على أنظمة تسّلح من دول أخرى أيضا منها: ألمانيا، إنكلترا، فرنسا، روسيا وإسرائيل. وفي موازاة ذلك، تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصّة لتحقّق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، وهي باشرت بعض المشاريع الخاصة بها.

بعد الانهيار السوفياتي، دخل الجيش التركي في عملية تحديث شاملة كان الهدف منها:

أ. داخليا: العمل على توسيع القاعدة الصناعيّة العسكريّة التركيّة وبالتالي المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي المتردّي للبلاد وتأمين القاعدة الصناعية العسكرية التي تحقق الحاجات المطلوبة لا سيما وأن التقديرات كانت تشير إلى أنّ تكلفة التحديثات تبلغ حوالى 30 مليار دولار لفترة 8 إلى 10 سنوات، تمّ إعادة تقييمها لتصبح حوالى 150 مليار دولار على مدى 30 عاما[34]، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتوسيع دائرة تأثير وتدخّل العسكر في السياسة الداخلية لا سيما بعد أن شعر هؤلاء بأنّ دورهم بدأ يتقلّص نسبيا قياسا بالماضي الذي استطاعوا خلاله القيام بثلاثة انقلابات الأعوام 1960 و1971 و1980.

ب. إقليميا: العمل على احتواء تداعيات الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة من خلال مواجهة النزعات الانفصالية التي اكتسبت زخما قويا في تك الفترة خاصّة أنّ تركيا أصبحت تقع في منطقة هشّة من الناحية الجيو - سياسية في مثلّث الأزمات البلقاني - القوقازي - الشرق أوسطي، وهو ما فرض عليها تحديث وتطوير قوّاتها المسلحة لتكون قادرة على تحمّل مسؤولية الدفاع عن وحدة وتماسك البلاد ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تلحق بها[35].

ج. دوليا: العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي وكدولة محوريّة ذات دور حاسم من الناحية الجيو - إستراتيجية ليس من بوابة صد الشيوعية - بعد أن فقدت هذا الدور إثر انهيار الاتحاد السوفياتي -، وإنما من باب القدرة على تزعم المنطقة عبر تحقيق الأمن والاستقرار وتأمين البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المحيط التركي الكبير وفي الشرق الأوسط أيضا[36].

ثالثا: الجيش التركي نموذج للسلام أيضا

يتمثّل المحور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك "سلام في الداخل، سلام في العالم"، ولهذا وباستثناء تدخّله في قبرص لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم يونانيا في 20 يوليو/تموز من العام 1974، لم يخض الجيش التركي أية حرب عدوانية ضد أيّ من الجيران[37] في الدائرة الصغرى أو الكبرى لمحيطه، كما ولم يبد أيّة نوايا عدوانية ولعلّ ذلك يعود بالأساس إلى عقيدة الجيش بشكل رئيسي على الرغم من وجود العديد من النزاعات المائية والبرية والجويّة في حدوده والتي من الممكن أن توفّر غطاء لأي تحرّك عسكري له لو أراد ذلك.

وتقوم عقيدة القوّات المسلّحة التركية على أربع نقاط أساسية[38]:

1. الردع: عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية وتأمين تقدّمها في هذا المجال بشكل يؤمّن قوّة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر والمحيطة بتركيا. بمعنى آخر تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.
2. المساعدة في إدارة الأزمات أو حلّها عبر المساهمة العسكريّة: إذ تعتبر هذه المهمّة من المهمات الأساسية في الجيش التركي وهي تعطي نموذجا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتأمين السلام، وهو دور تفتقده معظم جيوش العالم، لذلك نرى تركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أو حل النزاعات عبر الأمم المتحدة أو الناتو.
3. الدفاع المتقدّم: ويعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكّرا والعمل على تحديد التحرّك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية وضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإيقافه.
4. الأمن الجماعي: وهو عنصر مهم في عقيدة الجيش خاصة فيما يتعلّق بالمشاركة في أحلاف إقليمية أو منظّمات دولية.

واعتمادا على هذه العقيدة، يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات عسكرية ودفاعيّة تتضمّن[39]:

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجّهة نحوها ونحو المنطقة.

مشاركة الجيش التركي في مهام حفظ السلام

شارك الجيش التركي منذ الحرب الكورية والى اليوم في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتّحدة أو الناتو، سواء في مهمات قتالية أو في مهمات المحافظة على الأمن والاستقرار ومنها:

1. الصومال 1993-.1994
2. البوسنة 1993-1994 ومنذ العام 1996 وإلى اليوم.
3. ألبانيا العام .1997
4. كوسوفو العام 1999 وحتى اليوم.
5. ألبانيا العام .2001
6. أفغانستان 2002-2003، و2005 حتى اليوم.
7. إرسال العديد من المساعدات وطائرات الشحن والدعم بقيادة الناتو، وذلك في المناطق المنكوبة جراء كوارث طبيعية. (كارثة كاترينا في الولايات المتّحدة

العام 2005، زلزال باكستان المدمّر العام 2005 أيضا) وأيضا إلى السودان لوقف العنف المسلح في دارفور في نفس العام.

8. إرسال قوات حفظ سلام إلى لبنان في نهاية العام .2006

ويشارك الجيش التركي في أوقات السلم في أعمال الإغاثة والإنقاذ خاصة إثر الكوارث الطبيعية. فبعد الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا في العام 1999، قامت القوات المسلّحة التركية بتحسين وتطوير قدراتها فيما يتعلّق بأعمال البحث والإنقاذ في هكذا حالات ومهمات.

مؤشرات عسكرية للقوات المسلّحة التركية		
عديد القوات المسلّحة	510600	
الجيش	402000	
البحرية	48600	
الجويّة	60000	
التجهيزات		
دبابات القتال الرئيسية	4205	
دبابات الاستطلاع	250	
عربات قتال مؤللة لمشاة	650	
ناقلات جند مصفحة	3643	
الطائرات المقاتلة	435	
المروحيات	405	
الغواصات	13	
مدمرات/فرقاطات	24	
زوارق إسناد	49	
برمائيات	46	
قاذفات صواريخ أرض-أرض	غير متوافر	
قاذفات صواريخ أرض- جو	1113	
مدافع مقطورة	685	
مدافع آلية الحركة	868	
راجمة صواريخ متعددة الفوهات	84	
سلاح مضاد للدبابات	1283	
مدافع مضادة للطائرات	1664	
مؤشرات مالية		
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	(2006)_ 8.30	(2007_ 10.88

الإنفاق العسكري (مليون دولار)*	(2005_ 10301	(2006_ 11291
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	(2005_ %2,8	(2006_ %2,7

المصدر IISS, military balance 2008

* بالأسعار الثابتة

2. أن تتحوّل إلى عنصر قوّة وتوازن في المنطقة.
3. أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة.

وبذلك، تكون تركيا الدولة قد استوفت مقوّمات القوّة التي تؤهلها لأن تلعب دورا أكبر في النظام الدولي عبر إحاطتها بالعناصر الجيو - سياسية اللازمة للقيام بهذا الدور، وعبر نموذجا السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي شكّل عامل جذب يزيد من قوّتها الناعمة المطلوبة لتحفيزه إلى جانب قوّتها العسكرية التي تشكّل عامل أمان وضمان لها، فيأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجما مع تاريخها وقدراتها الكامنة والطبيعة، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

مصادر الدراسة

1. لمزيد من التفاصيل انظر: "تركيا: البحث عن مستقبل، ياسر أحمد حسن، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص .15
2. للتفاصيل راجع: "صحوة الرجل المريض"، موفق بني المرجة، دار البيارق (عمّان وبيروت)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط9، .1999

3.For more details, see: Sons of the Conquerors: The Rise of the Turkic World, Hugh Pope, Overlook Press, New York, May 2005.

4. أنظر مقالنا: الارتقاء الإقليمي التفاعلي: تركيا نموذجا، علي حسين باكير، صحيفة الغد الأردنية، .19/6/2008منشورة أيضا على موقع "تايم تورك" الإخباري التركي، على الرابط التالي:

http://ar.timeturk.com/author_article_detail.php?id=441

5. نفس المرجع السابق.

6.For details, see:

- Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu ,Ahmet Davutoğlu,(İstanbul: Küre, 2001).
- Learning strategic depth: implications of Turkey's new foreign policy doctrine, Joshua W. Walker, Insight Turkey, July, 2007.

7.See: Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Bülent Aras, "SETA Foundation for Political, Economic and Social Research", ANKARA, Policy Brief No. 32, May 2009.

8. يعتبر "صاموئيل هاننغتون" مؤلّف كتاب "صراع الحضارات" إنّ تركيا دولة "هامشية" أو "طرفية" تقع على هامش قارة آسيا وعلى هامش قارّة أوروبا في محاولة للتقليل من شانها في النظام العالمي لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. فيما يرى وزير الخارجية التركية "أوغلو" أنّ تركيا دولة مركزيّة وليست هامشية.

9. على سبيل المثال:

- يرى "مايكل شيفر" مسؤول برنامج تحليل السياسات والحوار في مؤسسة "ستانلي" البحثيّة ومعد تقرير "الولايات المتّحدة والقوى الصاعدة" أنّ تركيا قوة صاعدة في النظام العالمي تكتسب أهمّيتها من موقعها الجغرافي في الدرجة الأولى، وهي مؤهلة لتكون قوة كبرى. أنظر النسخة الإنكليزية للتقرير أدناه. "الولايات المتّحدة والقوى الصاعدة"، مايكل شيفر، عرض: علي حسين باكير، مركز الجزيرة للدراسات، 22/6/2009، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/C59D031A-4AE5-4FA4-9372-886DA2456D61.htm
- يرى "جورج فريدمن" الرئيس التنفيذي لمؤسسة "ستراتفو" ومؤلف كتاب "الـ 100 عام القادمة" أنّ تركيا ستصبح بين أربع أقوى دول في العالم بعد الولايات المتّحدة في حدود العام 2060، وسيمتد نفوذها على مساحة امتداد الإمبراطورية العثمانيّة سابقا.
- ترى وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" أنّ تركيا "قوّة صاعدة."

10. For more details about the importance of Turkey’s Geopolitics and Geostrategic position see:

- REVISIONING TURKEY'S GEOPOLITICS: THE DETERMINANTS OF CONTINUITY AND CHANGE, Ülke Arıboğan, “MIDDLE EAST and BALKAN FOUNDATION” (OBIV), 2003, at this link: http://www.obiv.org.tr/2003/AVRASYA/Uaribogan.pdf
- The Impacts Of Turkey’s Geopolitics And Geostrategical Position On Our Foreign Policy,Ali Kulebi, World Affairs Board, at this link: www.worldaffairsboard.com/.../10167-impacts-turkey-s-geopolitics-geostrategical-position-our-foreign-policy.html
- Changing Geopolitics and Turkish Foreign Policy, Hüseyin Bağcı, Internationales Institut für Liberale Politik Wien, WIEN, JUNI 2009, at this link: www.iilp.at/index.php?download=140.pdf

- TURKEY'S GEOPOLITICAL, GEOSTRATEGIC AND ECOSTRATEGIC IMPORTANCE, at this link: www.msb.gov.tr/Birimler/GNPP/html/pdf/p1c2.pdf

11. للمزيد حول مضمون مفهوم "أوراسيا" واستراتيجيات تركيا في هذا الحيز الجغرافي، انظر:

The Concept of Eurasia and Turkey's Regional Strategies, Ruben Safrastyan, International Analyst Network, 24 May 2005, at this link: www.analyst-network.com/article.php?art_id=381

12. The Grand Chessboard, Zbigniew Brzezinski, New York: Basic Books, 1997, p. 31.

13. Numbers taken from: MSN Encarta.

14. للاطلاع على أهمية اللغة التركية والشعوب الناطقة بها في "العالم التركي" الكبير وأهميتها وتأثيرها في الجغرافيا، يرجى مراجعة:

www.worldturkey.com/lang/eng/language.php

15. للاطلاع على أهمية اللغة التركية لدى الأتراك وتأثيرها، راجع موقع وزارة الثقافة والسياحة التركيّة على الرابط التالي:

http://www.kultur.gov.tr/AR/BelgeGoster.aspx?0454DBED51277ADBAAF6AA849816B2EF073F52E6932F1252

16. DIŞ EKONOMİK İLİŞKİLER KURULU (2009)-DEIK.

17. نحو علاقات تركيّة - خليجية إستراتيجية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات، عدد 49، تشرين أول 2008، منشور على:

- المدونة الشخصية: على الرابط التالي: http://alibakeer.maktoobblog.com/1599284
- موقع الجمعيّة التركيّة - العربية للعلوم والثقافة والفنون:

www.turkisharab.com/derasat/nahwailakatturkeykhaleej.htm

18. اعتمدت تركيا عددا من الدساتير منذ العام 1876 حين وضع أول دستور في عهد السلطنة العثمانية، مرورا بدستور العام 1921، ودستور 1924 و1961 و1982 الذي خضع لعدّة تعديلات في السنوات 1995، 1999، 2001، 2004 و2007. لمزيد من التفاصيل انظر موقع البرلمان التركي:

http://www.tbmm.gov.tr/english/about_tgna.htm.

19. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجى مراجعة:

The Turkish model and democratization in the Middle East, Meliha Benli Altunisik, Arab Studies Quarterly (ASQ), Wntr-Spring, 2005.

20. أنظر على سبيل المثال تقرير "راند" المهم جدا: راند: "خرائط طرق" لصناعة شبكات إسلامية معتدلة واستراتيجيات لاختراق العالم الإسلامي، علي حسين باكير، مجلة العصر، جزء 1و2، بتاريخ 2 و5/5/2007، منشورة على مدونتنا أيضا:

http://alibakeer.maktoobblog.com/308801

http://alibakeer.maktoobblog.com/317300

21. صحيفة "حريّة" التركية، 28 حزيران 2004.

22. طبعا هناك مخاوف عديدة لن نتطرق لها، ولمعرفتها الرجاء مراجعة مقال: لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا، علي حسين باكير، مجلة العصر، بتاريخ 1/10/2004.

23. استندت المعلومات الواردة في قسم "المؤسسات الدستورية" في معظمها على: الموسوعة التركيّة (قرص مدمج)، إعداد قوتلاي دوغان، القرص مروة جاقار، وكالة "تورك خبرلر" بناءً على تكليف المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام التابعة لرئاسة الوزراء.

24. للاطلاع على مهام رئيس الوزراء، يرجى مراجعة موقع رئيس الوزراء التركي على الرابط التالي:

.www.basbakanlik.gov.tr/sour.ce/index.asp?wss=basbakanlik.gov.tr&wpg=history

25. الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية، سمير صالحة، جريدة الشرق الأوسط، 6/5/2007.

26. نفس المرجع السابق.

27. نفس المرجع السابق.

28. في نتائج الانتخابات التركية والاستحقاقات القادمة، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، تاريخ: 26/7/2007.

29. معظم المعلومات حول الأحزاب مستقى من:

- Political parties in Turkey, All About Turkey: http://www.allaboutturkey.com/parti.htm

- Wikipedia Encyclopedia.

30. موقع الجزيرة.نت الإلكتروني.

31. للاطلاع على مسيرة الجيش التركي وعلاقته بالسياسة في البلاد، انظر: السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، رضا

هلال، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.

32. القوّات المسلّحة التركيّة تحت المجهر: العديد - العتاد - الهيكل التنظيمي وأماكن الانتشار، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، تاريخ 1/11/2007، منشورة أيضا على مدونتنا: http://alibakeer.maktoobblog.com/608291.

33. نفس المرجع السابق.

34. The Republic Of Turkey, Center Of strategic and International Studies (CSIS), Turkey Report, CSIS Files No. 6, September 2007, p. 45-46.

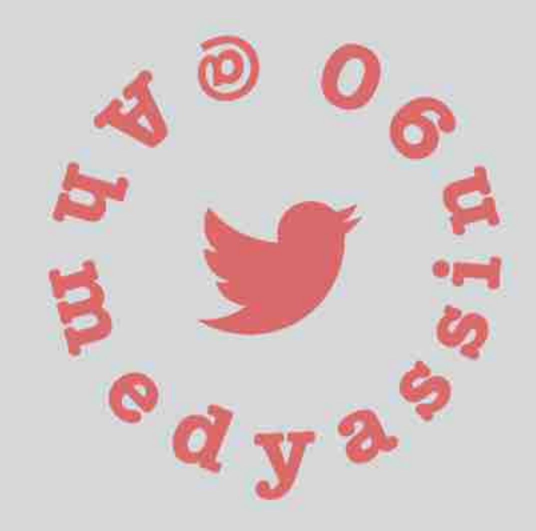
35. التنافس التركي - الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد 55، نيسان 2009.

36. أنظر لتوضيح الفكرة: نفس المرجع السابق.

37. نفس المرجع السابق.

38. The Republic Of Turkey, Center Of strategic and International Studies (CSIS), op. cit., p. 50-51.

39. Ibid., p. 50.


@Ahmedyassin90

التحولات الاقتصادية التركية

بين عامي 2002-2008

إبراهيم أوزتورك[*]

تمهيد:

مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. وكان من نتيجة هذا التحول أن زاد الناتج القومي بين عامي 2002-2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ في المتوسط 6.8%، وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10.000 دولار، فضلا عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات، وبذلك احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي على المستوى الدولي، فإنه من المتوقع لأنقره أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية تلوح ملامحه في الأفق.

هذه الدراسة تهدف إلى فهم وتحليل التحولات التي طرأت على الاقتصاد التركي ومعرفة أوجه القوة والضعف التي صاحبت هذه التحولات، ووضع اليد على ما حققته من نتائج وما عانته من إخفاقات وما راكمته من دروس مستفادة.

مسيرة التنمية في تركيا ودروسها المستفادة

لقد شكلت أزمة سنة 2001 أكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، وقد ظهرت ملامح هذه الأزمة وتجلياتها في اختلال الأوضا ع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفا ع معدلات العجز وارتفا ع حجم الديون الخارجية، وانخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية. ولم تستطع السياسات والأنظمة المالية التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء بولند أجاويد تجاوز الأزمة بل ساهمت السياسات التي اتبعتها في تفاقم حدتها.

وبتحليل أسباب ومسببات أزمة 2001 وبعض الأزمات المشابهة السابقة خاصة أزمة

سبعينيات القرن الماضي خلص راسمو السياسيات الاقتصادية إلى عدة مستلزمات لا بد من توافرها من أجل بناء سوق اقتصادية ناجحة:

1. **إصلاحات متعلقة بالسوق:** تستوجب هذه الإصلاحات تحقيق الحرية المالية والتجارية بشكل أساسي، والمضي قدما في عمليات الخصخصة والحد من دور الدولة.
2. **إيجاد المؤسسات البديلة:** لا بد من إيجاد مؤسسات بديلة وتفعيل المنافسة بينها، وتفعيل دور البنك المركزي، وضرورة وجود مؤسسات تضمن شفافية وعدالة نفقات الدولة وعطاءاتها ومناقصاتها.
3. **ثقافة اقتصاد السوق:** تغيير الخلفيات الثقافية للأفراد والمجتمع بالتدريج لتقبل نتائج السياسات الاقتصادية الجديدة، ولا يمكن إحداث أي نوع من أنواع الإصلاح الاقتصادي باستيراد الثقافات من الدول الأخرى.وتحتاج ثقافة السوق إلى مرحلة زمنية من التغير التدريجي، من خلال ما يقارب الخمسين سنة أو ثلاثة أجيال على الأقل. كما أن المجتمعات تسير باتجاه التغيير بشكل تكاملي وليس عن طريق القفزات السريعة التي يصعب على جميع قطاعات المجتمع أن تتكيف معها مباشرة.

نتائج الإصلاحات التي أعقبت أزمة سنة 2001

بدأت تركيا بسلسلة من "الإصلاحات" في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999 وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، لكن هذه "الإصلاحات" انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها:

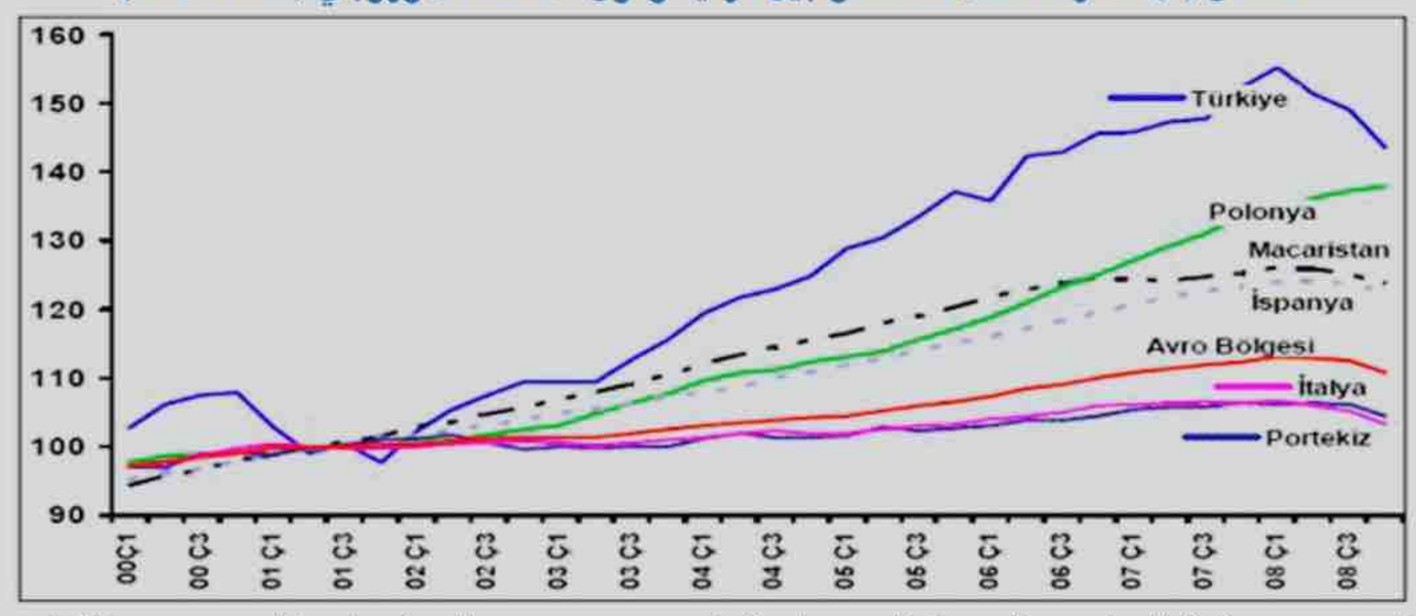
- انخفاض معدل النمو.
- زيادة معدلات التضخم.
- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها.
- ارتفاع سعر الفائدة.
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع.

في هذه الفترة سقطت حكومة بولند أجاويد ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية، وتعلم الاقتصاديون الأتراك الدرس، فغيروا جملة معتبرة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها - على سبيل المثال - ترك

العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، وبدأت عجلة التغير نحو الأفضل في الدوران، وكان من نتائجها خلال الفترة من 2002-2008:

1. استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2008، وباستثناء سنة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2006 يقدر بـ 6.8%.
2. قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008.

الشكل (1) مقارنة لمعدلات النمو بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي (2001=100)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD، 2008)، والدول على الترتيب من الأعلى: تركيا، بولونيا، المجر، إسبانيا، منطقة اليورو، إيطاليا، البرتغال.

3. ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10.000 دولار سنة 2008.
4. ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار في نهاية سنة 2008.

وجدير بالذكر أن سنة 2003 على وجه الخصوص والفترة التي تلتها قد شهدت استقرارا سياسيا وتطبيقا لمعايير مؤهلة للانضمام للاتحاد الأوروبي. وقد سجل معدل النمو في هذه الفترة الأعلى على المستوى الأوروبي (الشكل 1) والثالث على المستوى العالم بعد الصين والهند.

النمو والاستثمار

وترجع زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها إلى الاعتماد على

استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشاكله. وكان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال الفترة من 2002-2008:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالى أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300%، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة 100%.
- ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة لتصل 39% في القطاع الخاص و22% في القطاع الحكومي.

ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة للمواضيع المتعلقة بزيادة استخدام رأس المال وعلاقتها بمعدلات نمو الاستثمار والصناعة بين الفترة الواقعة بين 1990-2001 والفترة الواقعة بين 2002-2008.

ويلاحظ بناء على تلك المؤشرات وغيرها أن القطاع العام ترك السوق للقطاع الخاص. وقد بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص سنة 2002 حولي 31 مليار ليرة تركية (20.6 مليار دولار) في حين ارتفعت عام 2006 لتصل إلى حوالى 100 مليار ليرة تركية (67 مليار دولار).

جدول (1) التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد (%)

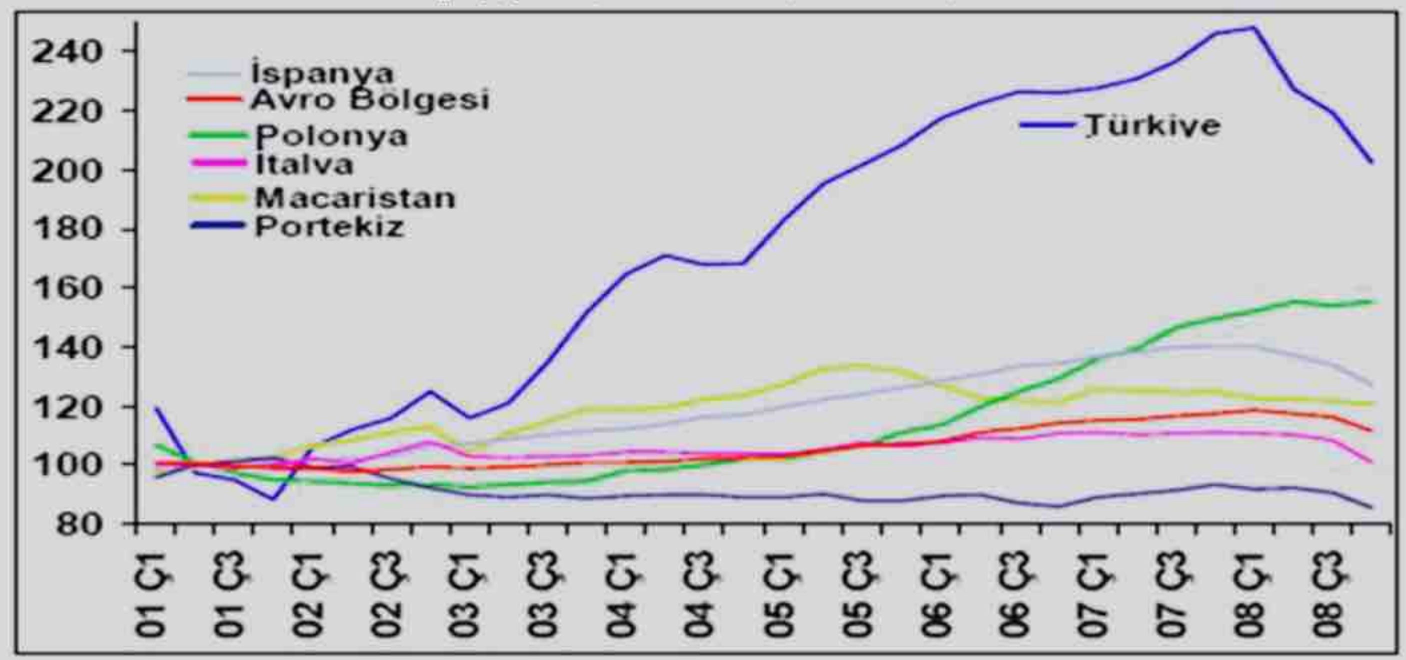
التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد%))	1990-2001	2-2008
التضخم	74	3,4
النمو	3	6
معدل نمو الاستثمار	3,1	4,5
معدل نمو الإنتاج الصناعي	3,8	6,1
نسبة القدرة على الاستخدام (النشاط)	75,8	79
زيادة الاستخدام خارج الزراعة	2,6	3,5
زيادة الصادرات (الدولار)	8,8	23
زيادة الصادرات (الحقيقي)	9,4	14

المصدر: البنك المركزي التركي دائرة الإحصاءات التركية، وهيئة التخطيط الحكومي

هذا عن النمو ودور القطاع الخاص فيه، أما عن الاستثمار فقد بلغت مجموع قيمة

الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ما نسبته حوالى 25%، محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا كما يتضح من الشكل (2).


الشكل (2) مقارنة الاستثمارات على المستوى الأوروبي (2001=100)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2008، OECD)، والدول على الترتيب من الأعلى: تركيا، منطقة اليورو، بولونيا، إيطاليا، المجر، إسبانيا، البرتغال.

وكانت نسبة الـ 25% سابقة الذكر غير كافية لمكافحة البطالة خاصة وأن أغلب سكان تركيا هم في سن الشباب، فوضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك لا بد من:

أ. زيادة التقشف وخفض النفقات.

ب. جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

ج. دعم الجهود المبذولة في المرحلة الثانية من الإصلاحات وزيادة نسبة الاستثمار وخفض كلفته.

د. تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

هـ. إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة.

ز. إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

الإنتاجية

زادت في هذه الفترة (2002-2008) إنتاجية العامل التركي نتيجة تحسين بيئة العمل محققا

إنتاجية تجاوز فيها نظيره في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، ولم يسبقه في هذا المجال - على المستوى العالمي - سوى العامل الصيني والهندي، ولم يكن هذا مجرد خطوة في منافسة الاقتصاديات المتقدمة عالميا، بل كان كذلك نقطة مهمة في مجال ردم الهوة بين مستوى التنمية التركية ومستوى التنمية لدول الاتحاد الأوروبي.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة ونحن نعدد مصادر نمو الاقتصاد التركي مساهمة قطاع الخدمات الذي لعب دورا محركا ورئيسا في الاقتصاد، إذ يلاحظ أنه - على سبيل المثال - مجيء مجالات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات في مقدمة قطاع الخدمات وأن هذه المجالات تسير وفق متطلبات القطاع الصناعي، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي 25% فيما تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات 70%.

أما عن الزراعة - كمصدر آخر من مصادر الاقتصاد التركي - فإنه وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي عاشه هذا القطاع منذ عام 2003، إلا أنه تعرض لتراجع شديد ولأول مرة بعد الجفاف الذي تأثرت به البلاد سنة 2007، أما عام 2008 فقد شهد نموا ملحوظا سار بشكل متواز مع قطاع البنوك.

قطاع الأموال الحكومية

من الأمور التي سجلت في الفترة من 2002-2008 انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة على النحو التالي:

1. انخفض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الإجمالي من 16.5% بعد الأزمة مباشرة (أزمة 2001) إلى أقل من 2% في الفترة الواقعة بين عامي 2004-2008. وبالتوازي مع العمل على تغطية عجز الموازنة البالغ (3% وفق معيار ماسترخت) تم بشكل متواز أيضا خفض نسبة متطلبات مديونية القطاع العام، وقد أسهم انخفاض دين القطاع العام من الناتج القومي الإجمالي بشكل سريع مع نهاية سنة 2006 لتصل متطلبات مديونية القطاع العام لأول مرة إلى ما دون الصفر، ولتسجل سنة 2008 ما نسبته 1%.
2. انخفضت النسبة الإجمالية لأسهم ديون القطاع العام، من الناتج القومي الإجمالي من 107% في هذه الفترة، إلى 39.5% في نهاية 2008. (60% وفق معيار ماسترخت).
3. انخفضت نسبة فائدة الديون من الناتج القومي الإجمالي من 23% في نهاية سنة 2001 إلى 5.5% في نهاية سنة 2008.

4. انخفضت نفقات الفائدة من الموازنة إلى حوالى 30% في نهاية سنة 2008 بعد أن كان مجموع عائدات الضرائب لا يكفي لتغطية فائدة الديون سنة 2002. ومع أن التسجيل العالمي لمعدل الفائدة الحقيقية قد تجاوز ما قيمته 30% في ظل الأزمة الاقتصادية، بقي هذا الرقم يدور حول الـ 10% منذ عام 2005. ويعود سبب نجاح القطاع العام في تحقيق هذه النسب للأمور التالية:

- الإصلاحات الاقتصادية.
- العائدات المتحصلة من الاستثمارات التي جاءت متوازية مع الخصخصة.
- الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والنظام المالي الذي تم تطويره.
- الاستثمارات الخارجية التي بدأت تتزايد بسرعة بعد عام 2004 وتجاوزت ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2006-2007.

استقرار الأسعار

يعتبر التضخم وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار من أهم العراقيل التي تواجهها اقتصاديات الدول. وبعد أن وصلت نسبة التضخم في تركيا سنة 2001 إلى 70% انخفضت في نهاية عام 2007 إلى 8.4% ثم عادت وارتفعت قليلا سنة 2008 بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى 10%. وبسبب انخفاض الأسعار وانخفاض الطلب في بداية عام 2009 انخفضت نسبة التضخم للأسعار الاستهلاكية في نهاية شهر مارس/آذار إلى 7.8%. والسبب في ذلك أن نسبة الأوراق النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا سنة 2001 كانت 75%، والقسم الباقي والذي كان يشكل 25% كان يمثل النقود المحلية.

وكانت الليرة التركية لم تخرج عن وظيفتها كوسيلة للادخار فحسب بل خرجت في كثير من الأحيان عن كونها وسيلة للمبادلة، ويظهر هذا على سبيل المثال عند تحديد أصحاب البيوت إيجار بيوتهم بالعملة الأجنبية، ومعروف أن الضعف الذي تتعرض له الأوراق النقدية لا بد أن يؤثر مع الزمن على الاقتصاد الحقيقي ليؤدي إلى انهياره فيما بعد، وينجم هذا الضعف من الاختلالات الجوهرية الموجودة في الاقتصاد الحقيقي.

لكن ومنذ 2002 والليرة التركية في صعود من ناحية القيمة، ومن الأمور التي أعادت الأمان والثقة في هذا المجال إلغاء الستة أصفار من القيمة الرقمية لليرة التركية والتي جاءت متوازية مع عودة التوازن للاقتصاد الكلي. وقد ساهم تحسن الليرة التركية في خفض أسعار المستوردات وتخفيض الضغوط التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج.

ويمكن القول إن من بين المؤشرات الاقتصادية والتي تعد فارقا واضحا بين الأوضاع الاقتصادية القديمة والأوضاع الاقتصادية التي سجلت في الآونة الأخيرة (2002-2008) هو أنه - وبالرغم من معدلات النمو المرتفعة والاستثمارات الكبيرة التي سجلت في جميع القطاعات وبالأخص في القطاع الصناعي - فإنه لوحظ انخفاض معدلات الفائدة والتضخم بشكل سريع، ويرجع ذلك إلى:

- انخفاض عجز الموازنة وزيادة الإنتاجية.
- إدارة التوقعات المستقبلية بصورة جيدة.
- زيادة التجارة الخارجية.
- انخفاض الأجور الفعلية.

ورغم الإيجابيات التي ظهرت نتيجة انخفاض التضخم إلا أن قضايا الرفاه الاجتماعي ما زالت تشكل مطلبا ملحا، ورغم التحسينات التي جرت للأجور الفعلية إلا أن العمال لم يستفيدوا بشكل عادل من هذه التطورات الاقتصادية.

أسعار الفائدة

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو في القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية، ومن الأمور الملفتة للنظر في هذا المجال انخفاض أسعار الفائدة على الديون رغم الطلب المتزايد على المال. وجدير بالذكر أن العجز الحكومي كان وراء النسب المرتفعة لأسعار الفائدة في عقد التسعينات. والأهم من ذلك سعي الحكومات السابقة إلى تغطية العجز عن طريق الديون القصيرة المدى أو ما يسمى "الأموال الساخنة"، الأمر الذي جر تركيا إلى ساحة الخطر وتسبب في الأزمتين الاقتصاديتين سنة 1994 وسنة 1999.

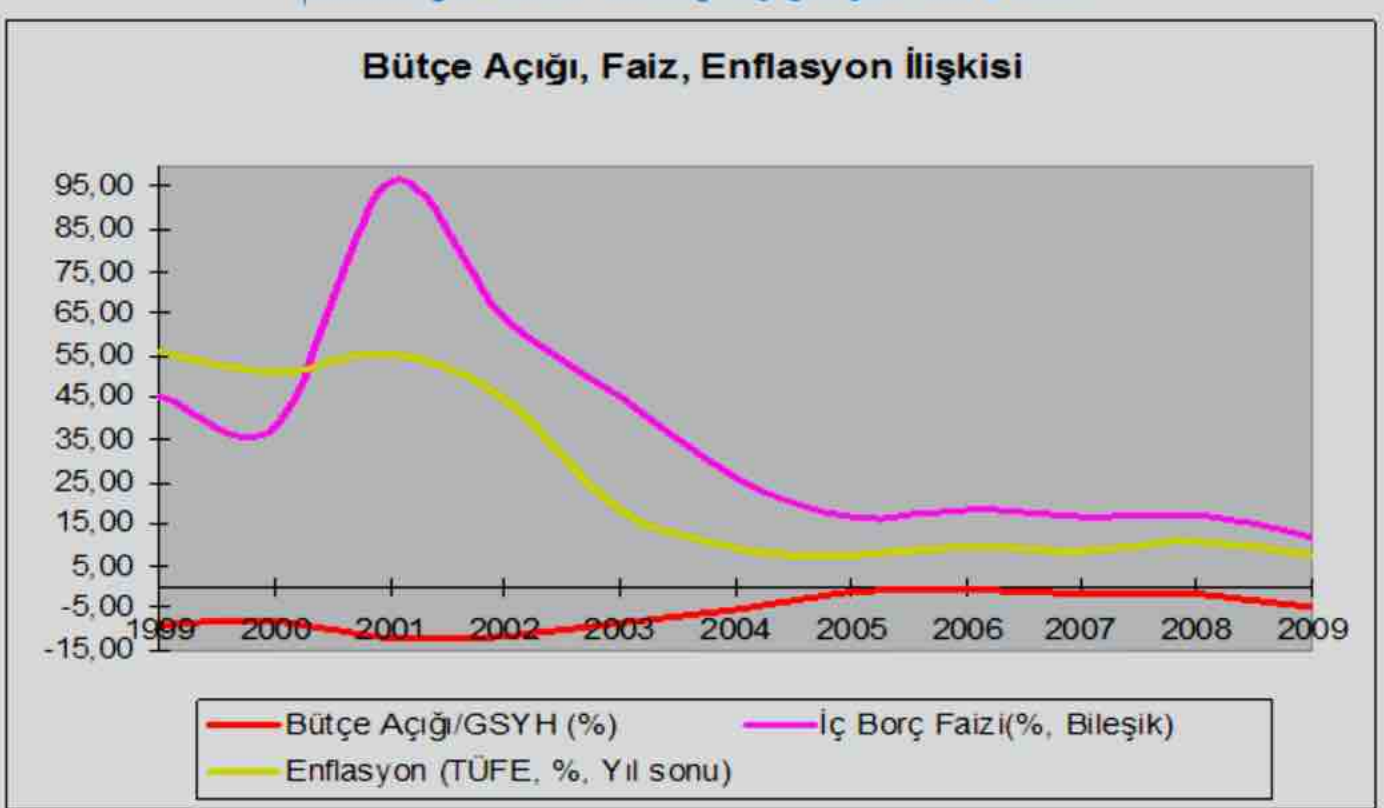
أما الفترة التي جاءت بعد عام 2002 فقد شهدت انخفاضا في عجز الموازنة وانخفاضا في متطلبات الدين للقطاع العام، كما شهدت استمرارا في النزول لأسعار الفائدة رغم النمو الذي حصل عن طرق الاستثمارات الأجنبية وليس عن طريق الديون طويلة المدى.

وكما يوضح الشكل (3) فقد انخفضت نسبة فائدة الأموال التي حققتها الخزينة من السوق من 90% عام 2001 إلى 17% عام 2008، وانخفضت معدلات الفائدة لدى البنك المركزي اعتبارا من شهر أبريل/نيسان سنة 2009 إلى 9.75% مسجلا أقل نسبة منذ عام 1980.

وبالرغم من الخلل النسبي الذي حصل في النظام الاقتصادي في ظل الأزمة الاقتصادية

بارتفاع عجز الميزانية والديون الحكومية، إلا أن معدل فائدة الديون في السوق قد استمرت بالانخفاض في النصف الأول من سنة 2009، ويتوقع أن تنخفض فائدة الدين الفعلي إلى 4% في نفس السنة.

الشكل (3) عجز الموازنة وعلاقته بالفائدة والتضخم



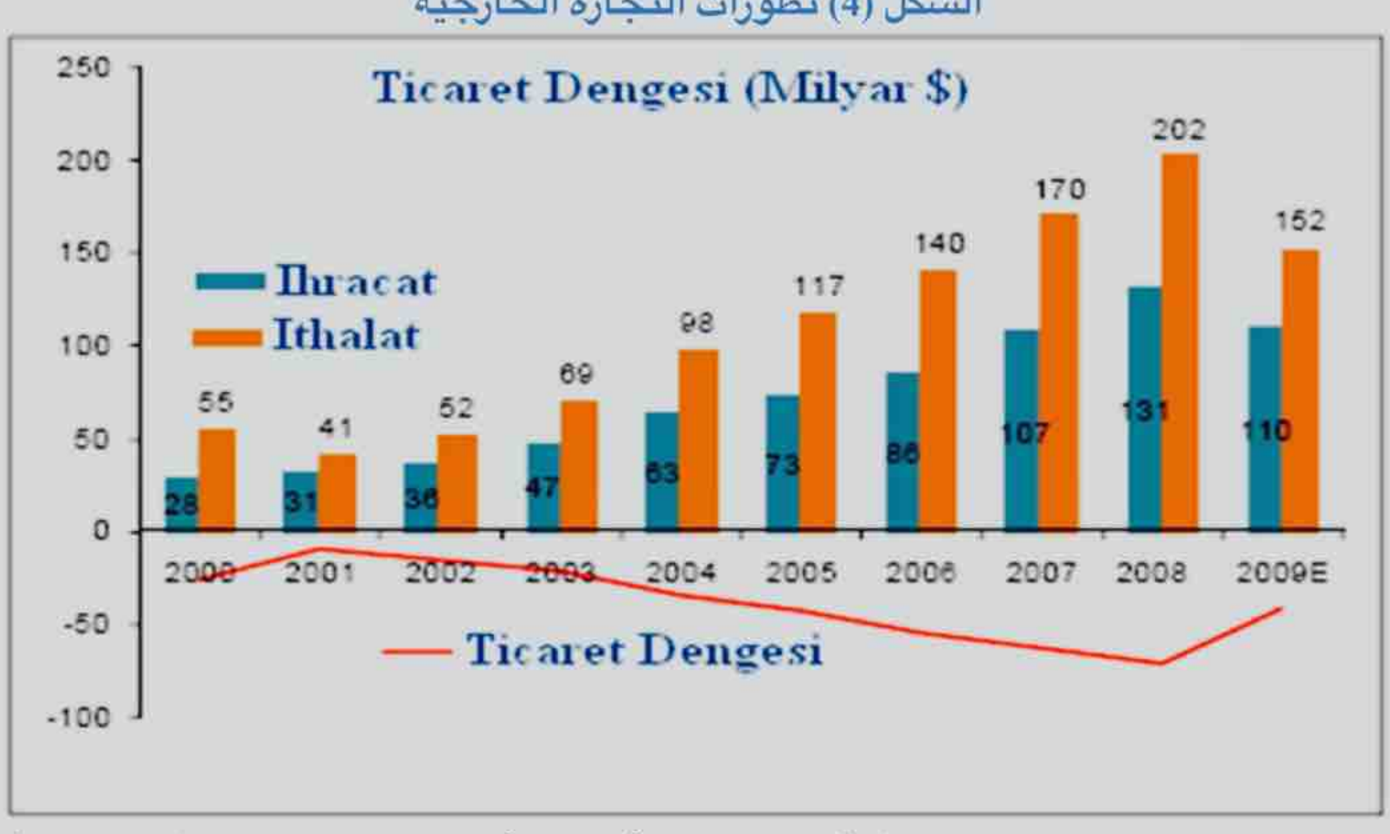
المصدر: البنك المركزي التركي، الخزينة العامة. المنحنيات من أعلى لأسفل وابتداء من القيمة (55.00) على يمين الجدول: (الأصفر) منحنى نسبة عجز الموازنة من الناتج القومي الإجمالي (الزهري) منحنى فائدة الدين الداخلي، (الأحمر) منحنى التضخم.

وقد قامت الحكومة بعدة إجراءات منها الدفع بإصدار بعض القوانين لتنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة 2008 ونجم عن ذلك الحصول على دعم مالي يقدر بـ 15 مليار دولار، مما انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة. كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير أدواتها الاقتصادية غير الربوية (أو الإسلامية التي تعمل خارج نظام الفائدة) من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام.

العجز الخارجي

خلال نمو الاقتصاد التركي تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات من 28 مليار سنة 2000 إلى 131 مليار سنة 2008 وارتفعت الواردات في نفس الفترة من 55 مليار إلى 202 مليار، وبذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية في هذه الفترة من 15 مليار إلى 72 مليار. وقد زادت الصادرات والواردات وزاد عجز التجارة الخارجية على الترتيب 4.3 و3.8 و4.5 ضعفا، كما يوضحها الشكل (4)، ويتضح أن الدول الأوروبية بين أكثر الدول التي اتجهت إليها الصادرات التركية في هذه الفترة.

الشكل (4) تطورات التجارة الخارجية



المصدر: دائرة الإحصاءات التركية، العمود الأول (الأزرق) من الشمال لليمين يمثل الصادراتوالذي يليه (البرتقالي) الواردات، بمليار الدولار.

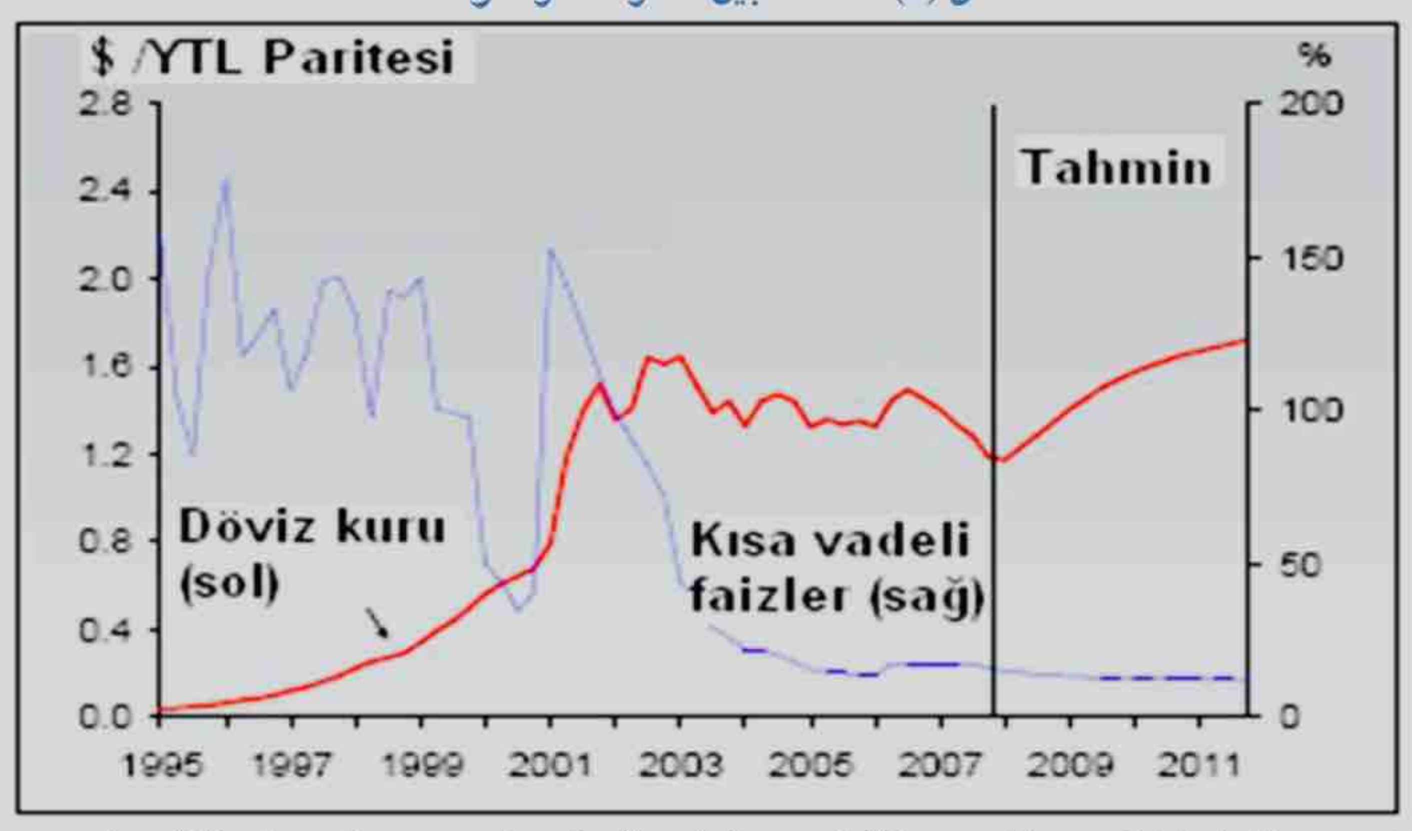
وبسبب ارتفاع الأسعار الذي طرأ على الأسواق العالمية ارتفع حجم العجز الخارجي والديون قصيرة المدى للقطاع الخاص، وقد تسببت معدلات النمو إبان أزمة 2001 في عجز خارجي غير مسبوق، لكن العجز الجاري للناتج القومي الإجمالي بين عامي 2006-2008 تراوح بين 6-7%.

والحقيقة أن العلاقة بين سعر الصرف والفائدة علاقة معقدة، ويظهر الشكل (5) العلاقة

المتعاكسة بين سعر الصرف والفائدة على مدى العشر سنوات الأخيرة، ويلاحظ أن معدلات الفائدة قد سارت بشكل غير مستقر خلال الفترة بين سنتي 1995-2001 وقد تراوحت المعدلات العظمى والصغرى بين 190-40%.

وبالرغم من ارتفاع سعر الفائدة إلا أن الليرة التركية فقدت من قيمتها كثيرا خلال هذه الفترة، وبالمقابل فبعد انخفاض نسب الفائدة بشكل كبير بعد الأزمة كما يوضح الشكل (5) أخذت قيمة الليرة التركية بالصعود، وتظهر هذه الظاهرة تدخل أكثر من عامل في تحديد قيمة الليرة التركية.

الشكل (5) العلاقة بين سعر الصرف والفائدة



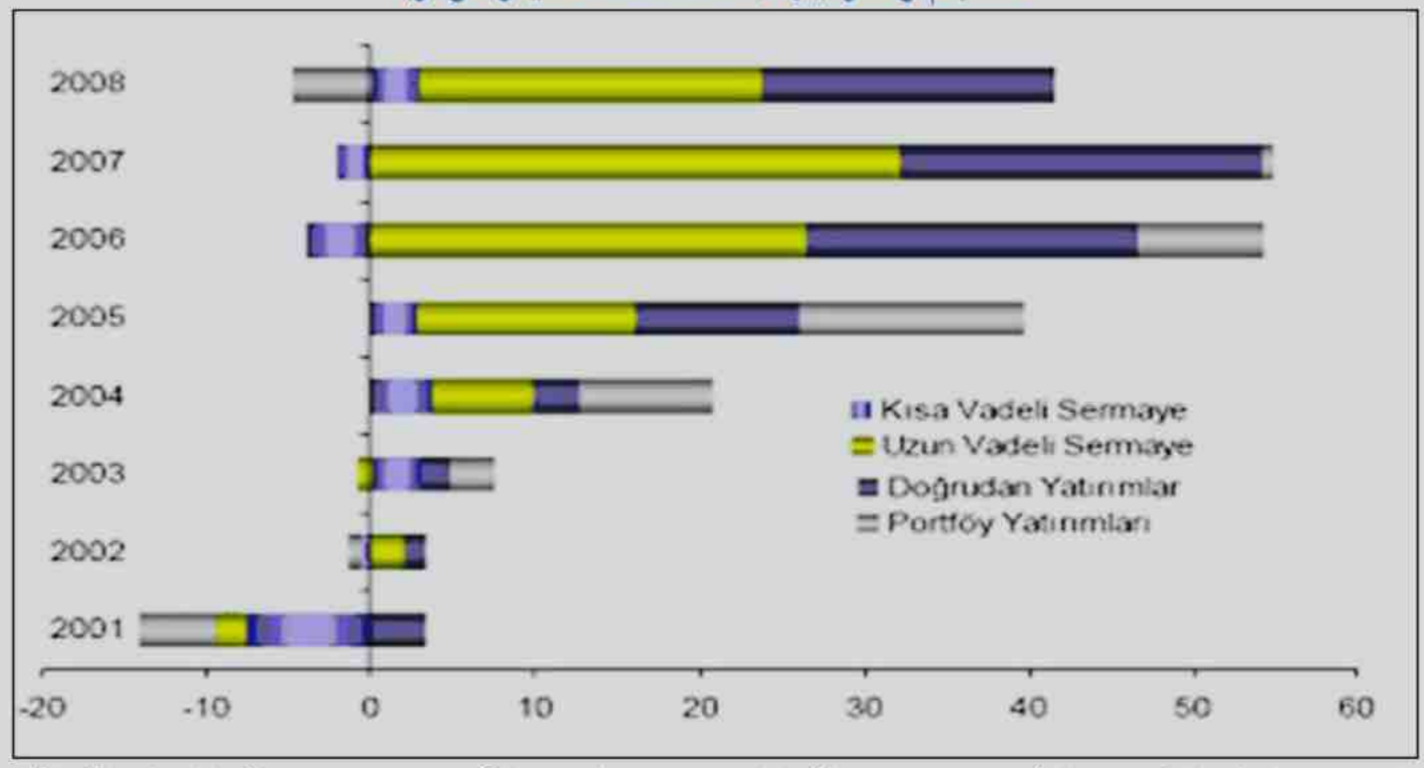
المصدر: البنك المركزي، المنحنى الأول من أعلى لأسفل على يمين الجدول (الأزرق): سعر الصرف، المنحنى الآخر (الأحمر): الفوائد قصيرة المدى.

وبشكل مشابه فمن الخطأ أن يتم تحجيم انتقال رؤوس الأموال عن طريق اتباع سياسة رفع سعر الفائدة لوحدها وتحديد رؤوس الأموال التي تدخل الدولة، ذلك لأن الفرق الفعلي للفائدة بعد الضريبة الداخلية والخارجية هو ما يعطي مؤشرا في نفس الوقت عن خطورة الأوضاع في الدولة، وعن مدى فاعلية القطاعات على جلب رؤوس الأموال. ويلاحظ أنه مع ارتفاع الفائدة

وارتفاع نسبة المغامرة تتجه الدولة نحو رؤوس الأموال قصيرة المدى، ومع انخفاضهما تتجه نحو رؤوس الأموال طويلة الأمد لأن ذلك أكثر مناسبة مع الاقتصاد الحقيقي، وقد اتبعت تركيا هذا النهج في الأعوام ما بين 1999-2008.

ويلاحظ من خلال الشكل (6) أن الفائدة قد انخفضت في الفترة ما بين سنتي 2001-2008 وازدادت في نفس الوقت رؤوس الأموال الداخلة بشكل سريع، كما انخفضت رؤوس الأموال قصيرة الأمد بشكل سريع كذلك فوصلت إلى الصفر سنة 2007، ثم عاودت الصعود سنة 2008، وقد ازدادت رؤوس الأموال طويلة المدى بشكل مستمر وانعكس ذلك سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تمويل العجز الجاري بدون مديونية.

الشكل (6) مدخلات رؤوس الأموال التركية
الحجم والتركيب (2001-2008، مليار دولار)



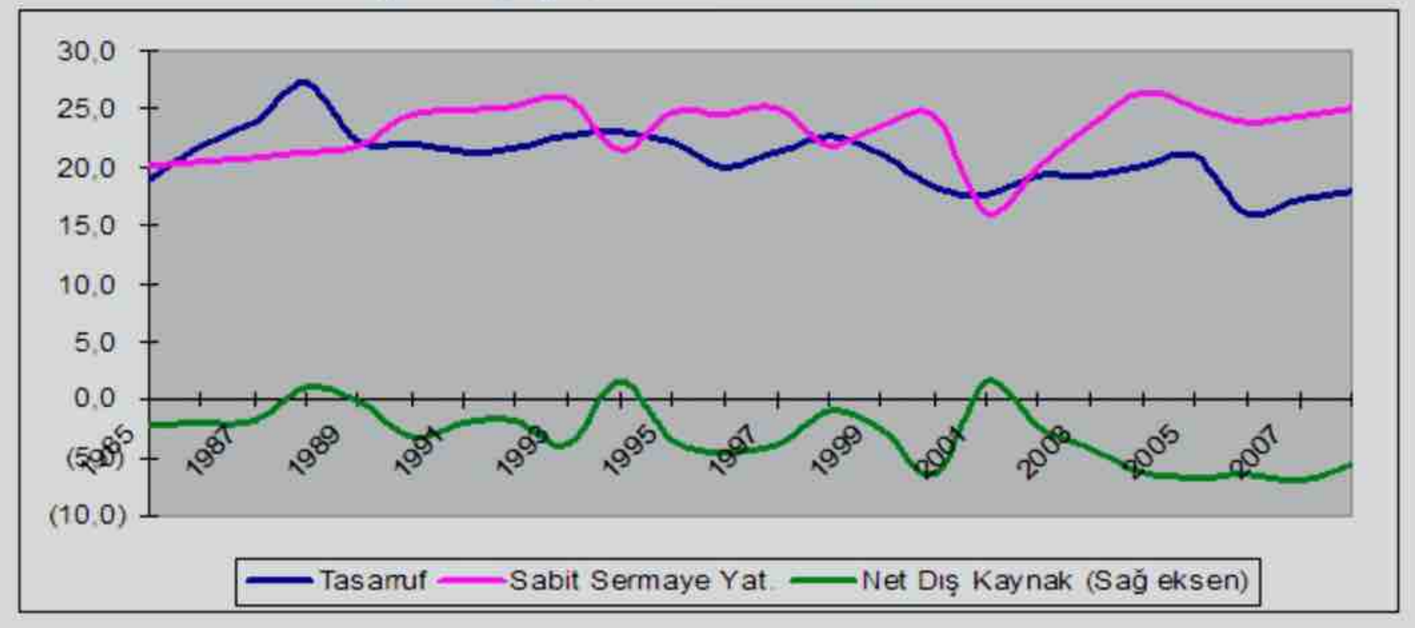
المصدر: البنك المركزي، الأزرق: رؤوس الأموال قصيرة المدى، الأصفر: رؤوس الأموال طويلة الأم، الكحلي: الاستثمارات المباشرة، الرمادي: الحقائب الاستثمارية portfolio

وقد بينت الدراسات أن تقليل نسبة الأموال الساخنة في مدخلات رؤوس الأموال أمر مرتبط بفاعلية الإنتاج واستقرار الأسعار واستمرارية التوقعات المتعلقة بالنمو.

إن الاقتصاد الذي يعاني من عجز خارجي ويرتفع عجزه الجاري فوق الفائدة لا بد أن يتسبب ذلك في عجز الادخار والاستثمار، وبعبارة أخرى يتساوى مجموع العجز الداخلي للقطاع الخاص والعام مع عجز الادخار والاستثمار، وللتخلص من هذه المشكلة، لا بد من الترجيح بين التخلص من العجز الداخلي أو الخارجي حتى يتم الوصول إلى المرحلة التي تنتهي فيها الاختلالات.

كان سبب العجز الداخلي قبل أزمة 2001 يتمثل في عجز الميزانية الذي يعود بدوره إلى الإنفاق غير المنتج، وقد لجأ القطاع الخاص إلى الادخار بسبب ارتفاع سعر الفائدة الفعلي من أجل تمويل العجز، وبسبب الوضع الذي سببته أسعار الفائدة المرتفعة تم الابتعاد عن الاقتصاد الإنتاجي، وقد كانت الرأسمالية "المتوحشة" السبب في حمل هذا النوع من الاقتصاد بين سياسيي الدولة وبيروقراطييها ورجال أعمالها. وقد أخذ دور القطاع العام يقل بعد الإصلاحات الاقتصادية، وحل محله القطاع الخاص، ولأن العجز الخارجي كان مصدره عجز القطاع الخاص فإنه يتوقع استمرارية هذا العجز بسبب اعتماده على النفقات الإنتاجية والمتناسبة مع السوق. ويوضح الشكل (7) مصادر العجز الخارجي الذي جاء فيه انتقال المصادر الخارجية متوافقا مع العجز في الادخار والاستثمار.

الشكل (7) عجز الادخار والاستثمار ومصادره الفعلية
(النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي)



المصدر: البنك المركزي التركي، المنحنيات من أعلى لأسفل: الأحمر: رؤوس الأموال الثابتة،

الأزرق: الادخار، الأخضر: المصادر الخارجية الفعلية

وبشكل متواز مع الإصلاحات التي أعقبت الأزمة الاقتصادية تم تغطية جزء كبير من عجز الموازنة، لكن عجز القطاع الخاص قد استمر لأسباب تنظيمية، ولحل هذه المشكلة لا بد من إحداث تحول صناعي فاعل، وزيادة حجم الادخار، ومع هذا لا يتوقع أن يتم تغطية عجز القطاع الخاص خلال فترة قصيرة، ومن هنا لا بد من إحداث تغيير في سلوكيات مؤسسات السوق على المدى البعيد.

وإنه من الصعب القول بأن العجز الجاري يتعلق فقط بالعجز الداخلي. فقد ازدادت طلبات الشركات الخاصة على الاستثمار بعد عام 2002، وزادت أموال الاستثمار الطلب على الواردات، وزاد الطلب بشكل خاص على الطاقة والسلع والأغذية، وقد ساعد قيام تركيا باستيراد هذه المواد على زيادة العجز الجاري، فعلى سبيل المثال ارتفع العجز الخارجي سنة 2008 إلى 70 مليارا بسبب الاعتماد على الخارج.

الاستثمارات الأجنبية

لقد مضت تركيا في خطوات جيدة في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية ومقاييس الاتحاد الأوروبي. وبشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي استطاعت تركيا أن تجذب حجما كبيرا من الاستثمارات إلى الداخل، وقد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004، وحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة عالميا من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار سنة 2007، بمقدار تجاوز 20.1 مليار دولار لتصل نسبتها لأول مرة 1.5 من مجموع الاستثمارات العالمية. وبذلك استطاعت تركيا تمويل ما نسبته 50% من العجز الجاري من خلال رؤوس الأموال الثابتة، واستطاعت أن تجعل من الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو، لكن من المفيد الإشارة هنا إلى أنه من الأفضل لتركيا العمل على توظيف رؤوس الأموال الأجنبية لاكتساب معرفة دائمة ومهارات تعليمية وتكنولوجية جديدة والبحث عن علاقات خارجية إيجابية.

وقد اتصفت الفترة ما بين عامي 2003-2007 بأنها فترة مناسبة للأوضاع الدولية، أما الفترة بين عامي 2009-2010 فقد اتصفت بأنها مرحلة استثنائية بسبب الأزمة العالمية، ويتوجب على تركيا أن تستمر في عملية جذب استثماري أجنبي مختلف عن الدول المنافسة الأخرى.

الجدول (2) توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الزراعي	0	1	6	7	6	8	44
القطاع الصناعي	165	539	329	829	2.100	5.113	5.024
المعادن والمناجم	2	13	73	40	122	336	168
والصناعات التحويلية	95	440	190	785	1.866	4.210	3.820
التصنيع							
المنتجات الغذائية والمشروبات والسجائر	14	249	78	68	608	766	1.279
الصناعة التحويلية للمعادن	18	1	6	139	158	515	1.124
الماكنات والأدوات	13	16	6	13	54	48	220
الأجهزة الكهربائية	2	4	2	13	53	117	243
إنتاج الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة وتوزيعها	68	86	66	4	112	567	1.036
قطاع الخدمات	406	156	855	7.699	15.533	14.015	9.641
الإنشاءات	0	8	3	80	222	285	764
التجارة بالجملة والمفرق، تصليح العربات والدراجات والمعدات	75	58	72	68	1.166	169	2.064
مؤسسات الوساطة المالية	246	51	69	4.018	6.957	11.662	5.756
الفعاليات المتعلقة بالأموال غير المنقولة والتأجير والعمل	0	3	3	29	99	560	652
المجموع	571	696	1.190	8.535	17.639	19.136	14.709

حسب ما يبينه الجدول (2) فقد حاز قطاع الخدمات على أكثر دخولات رؤوس الأموال المتوجهة لتركيا، وقد ازدادت رؤوس الأموال سنة 2005 ووصلت إلى قمة ارتفاعها في سنتي 2006 و2007، ووصل حجمها على الترتيب في هذه السنوات: 4 مليار دولار، و6.9 مليار دولار و11.4 مليار دولار. وقد برزت في نفس الفترة الصناعات التحويلية وبلغت الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع 1.8 سنة 2006، و4.2 سنة 2007 و3.8 سنة 2008، وتركزت هذه الصناعات في مجال الصناعات الغذائية والكيميائية، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الأموال غير

المنقولة والنقل والاتصالات، ومن المتوقع أن تتعمق الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاعات الطاقة والصحة والنقل والسياحة.

وتتأثر نوعية الاستثمارات الخارجية المباشرة بالعوامل الاقتصادية الكلية مثل: التضخم وأسعار صرف العملات الأجنبية، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ونسب الفائدة، والعجز الخارجي، فضلا عن العوامل المؤسسية. وهنا لا بد من الاستمرار في عملية الإصلاح والتطوير وفق مواصفات الاتحاد الأوروبي، وتعميق الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى فتح القنوات أمام الأسواق، كما أنه من الضروري ترسيخ المؤسسية والحفاظ على معدلات النمو السريع واستقرار الاقتصاد الكلي، كما يجب التأكيد على ضرورة تحديد البنية الاقتصادية للقطاعات بناء على المنافسة التجارية وتحديد الإستراتيجية الصناعية في هذا الإطار، فيتوجب على تركيا أن تركز على نواحي اقتصادية محددة لتحقق فيها مستويات عالمية تكون مركز جذب مثل قطاعات السيارات، والكهرباء، والماكينات والأدوات، والأنسجة، والأثاث، والطاقة.

مصادر الدراسة

1. İbrahim Öztürk, Türkiye Girişimcilik Raporu, İGİAD, Yayınları, İstanbul, 2008.
2. Erinç Yeldan, Küreselleşme Sürecinde Türkiye Ekonomisi: Bölüşüm, Birikim, Büyüme, İletişim, İstanbul, 2002.
3. World Bank, “The Making of the East Asia Miracle”, Policy Research Bulletin, August-October, Volume 4, Number 4, 1993.
4. Tosun Aricanli and Dani Rodrik (Ed.), The Political Economy of Turkey: Debt, Adjustment and Sustainability, Palgrave Macmillan, London, 1990. Ziya Öniş, “Turgut Özal and his Economic Legacy: Turkish NeoLiberalism in Critical Perspective”. Middle Eastern Studies, Vol. 40, No. 4, 2004.
5. İbrahim Öztürk, “Türkiye’nin Küresel Düzene Etkin Katılımı”, İbrahim Öztürk (edt.) Türkiye’nin Küreselleşmesi: Fırsatlar ve Tehditler (3 Cilt), İstanbul Ticaret Odası Yayınları, İstanbul, 2008.
6. İbrahim Öztürk, “Bir Ulusalcı Söylem Olarak 28 Şubat Süreci ve Sonuçları”, 28 Şubat: Post- modern Bir Darbenin Sosyal ve Siyasal Analizi, Birey, İstanbul, 2006.
7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008، 2006، OECD.

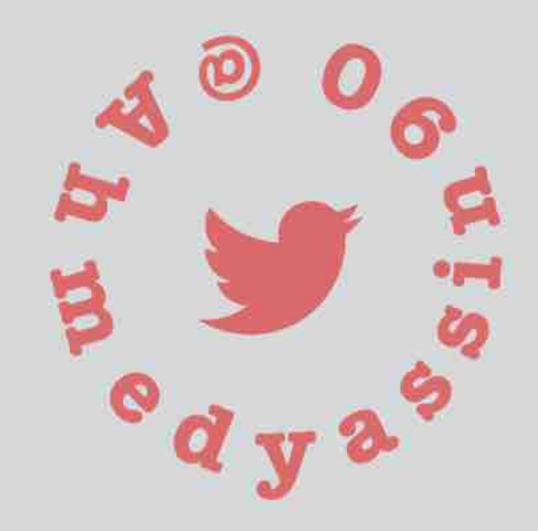
İbrahim Öztürk, “Türkiye Ekonomisinde Devlet sorunu”, Marmara Üniversit, İktisadi ve İdari .8
.Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt 17, No. 1, İstanbul, 2002, s. 127-164

İbrahim Öztürk, “2001 Krizi Öncesi ve Sonrasında Türkiye’de Reformların Politik İktisadı”, .9
Mehmet Bulut (edt.) Türkiye’nin Dönemsel Değişimine Genel Bakış, MÜSİAD-Ankara Şb.
.Yayınları, Ankara, 2007

Murat Yülek, “Türkiye Ekonomisi 2001-2006 ve Sonrası: Arka Plan, Trendler ve Riskler, .10
Türkiye’nin Dönemsel Değişimine Genel Bir Bakış”, MÜSİAD-Ankara Şubesi Raporu, 2007, s. 37-
.46

Akyan Candermir, Türkiye’de Doğrudan Yabancı Sermaye Yatırımlarını Etkileyen Faktörler: Bir .11
Uygulama (2 cilt), Yased, İstanbul, 2006. Devrim Dumludağ, “Yabancı Sermayenin Kalitesi ve
Kurumların Etkisi”, İbrahim Öztürk (ed.), Türkiye’nin Küreselleşmesi: Fırsatlar ve Tehditler (3
.Cilt), İstanbul Ticaret Odası Yayınları, İstanbul, 2008

Erhan Aslanoğlu, “Türkiye’nin Yabancı Sermaye Çekmede Etkinlik Arayışları”, İbrahim Öztürk .12
(ed.), Türkiye’nin Küreselleşmesi: Fırsatlar ve Tehditler (3 Cilt), İstanbul Ticaret Odası Yayınları,
.İstanbul, 2008



@Ahmedyassin90

الجيش والحياة السياسية..
تفكيك القبضة الحديدية

*طارق عبد الجليل**

مع بدايات الألفية الثالثة وفي ظل التطورات والتحولات الجوهرية التي طرأت على الداخل التركي في الفترة الأخيرة ولا سيما في العقد الأخير بفعل تغيرات الأوضاع السياسية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، أضحت مجموعة من القضايا - التي لم يكن من الممكن طرحها للمناقشة من قبل - محل نقاش وجَدَل. وتأتي في مقدمة هذه القضايا مسألة دور الجيش التركي في الحياة السياسية، والعلمانية، والمسألة الكردية، والمسألة العلوية.

ومحورنا في هذا الملف يعالج أنساق ومحددات دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. ولما كان الجيش التركي يتميز دوماً بالاعتماد على سند قانوني أو دستوري للقيام بتدخلاته في الحياة السياسية؛ فإن وسيلتنا إلى الكشف عن هذا الدور تتركز بالأساس في إبراز وضعية الجيش في الدستور التركي، وما جرى عليها من تطورات إيجابية عززت، بل ورسخت، من نفوذ الجيش وسلطاته داخل الحياة السياسية. وبالمنهج ذاته ستتم معالجة وضعية المؤسسة العسكرية الراهنة في إطار ما جرى عليها من تعديلات دستورية قلصت من دوره السياسي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية.

مدخل:

تمثل تدخلات الجيش التركي في الحياة السياسية نموذجاً خاصاً من جوانب عدة تتلخص في: تاريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية وصولاً إلى العهد الجمهوري، وخصوصية المحتوى الأيديولوجي الذي يتشكل فيه الجيش التركي، والأهداف التي تنشدها المؤسسة العسكرية من تدخلاتها العسكرية.

فالسمة العسكرية تُعد أحد أبرز مكونات الشخصية التركية؛ حيث إن ذلك المُكَوِّن العسكري قديم قدم ظهور الترك على مسرح الأحداث السياسية بنحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. وثمة اتفاق بين المؤرخين على أن العنصر العسكري في المجتمعات التركية الأولى كان عنصراً مميزاً لها؛ وكان كل فرد تركي داخل هذه المجتمعات جنديًّا على أهبة الاستعداد للقتال في أي لحظة[1].

وما إن اعتنق الأتراكُ الإسلامَ في مستهل القرن العاشر الميلادي حتى أضحت قوة الأتراك

العسكرية، وشخصيتهم القتالية مُوجَّهة تماماً نحو نشر الدين الإسلامي. وعلى تلك الغاية قامت الدول التركية المسلمة بدءً من دولة القراخانيين (840م)، وانتهاءً بالدولة العثمانية (1299م). وظلت الدولة العثمانية تتوسع وتمتد بفضل جيوشها تحت راية الخلافة الإسلامية إلى أن دب الضعف في أوصال الجيش العثماني، ومُني بالهزائم العسكرية.

ومن ثم اتجهت إدارة الدولة نحو تحديث الجيش العثماني وفق النظم الغربية. وكان استخدام الأسلحة الحديثة والنظم القتالية الجديدة يتطلب إجراء إصلاحات في نظام التعليم العسكري. وهنا شرع الجيش العثماني يخضع إلى نظم تعليمية وتدريبية غربية على يد الضباط والمدرسين الغربيين، وتحلل تدريجيًا من مفهومه الوظيفي التقليدي ذي المضمون الجهادي إلى مفهوم الجيش الوظيفي الوطني[2].

وأدى اضطلاع الضابط العثماني على مفاهيم الثقافة الغربية والثورة الفرنسية إلى ولوج عالم السياسة وتكوين تصورات خاصة له، ما دفع إلى تشكيل تنظيمات عسكرية تمكنت من القيام بانقلاب عسكري على الحكومة العثمانية تحت مسمى (حزب الاتحاد والترقي)، أسفر عن خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطنة. وأدار هؤلاء العسكريون الدولة العثمانية في أواخر عهدها وزجوا بها في أتون الحرب العالمية الأولى. وكانت النتيجة تفكك الدولة العثمانية ووقوع الأناضول تحت الاحتلال.

دور الجيش في بناء الجمهورية التركية

شكلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والأوضاع التي فرضتها أحكام هدنة موندروس عام 1918 مفصلاً تاريخياً في مستقبل الدولة العثمانية بوجه عام، وفي علاقة الجيش بالسياسة بوجه خاص. فمع هروب زعماء الاتحاد والترقي عقب الهزيمة توارى دور الجيش في إدارة العملية السياسية، وعادت السلطنة لتمسك - أو حاولت أن تمسك - بزمام الإدارة السياسية من جديد، وأن تجمع كلمة السلطنة والجيش نحو هدف وحيد هو تحرير البلاد من المحتلين.

وقاد مصطفى كمال أتاتورك وعدد من قيادات الجيش العثماني - وكلهم ضباط مشهود لهم بالكفاءة العسكرية - حركة المقاومة الوطنية (1920-1922م) ضد جيوش الاحتلال التي توجت بتحرير الأناضول واستانبول من أيدي المحتلين.

وقد أحدثت حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال مزجاً قوياً بين الدورين السياسي

والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، ووُفّق مصطفى كمال ومجموعته في استخدام هذه الشخصية ذات الوجهين السياسي والعسكري في تولي إدارة البلاد، ومن ثم لم يقتصر دور الجيش آنذاك على نقل الكماليين إلى سدة الحكم، بل تحول الجيش ذاته إلى عضو فاعل في مؤسسة النظام الجديد[3].

فبمجرد أن تحقق النصر في حرب الاستقلال، ووسط أجواء الفرح بنشوة النصر، كان تصريح مصطفى كمال بقوله (الآن تبدأ الحرب الحقيقية) إشارة واضحة إلى أن ثمة خططا تعتمل في عقله نحو القيام بثورة سياسية داخل البلاد، يعتمد فيها على الجيش دعامة أساسية له في تحقيق هذه الثورة وتأمين مخاطرها ثم حمايتها.

وكان على أتاتورك أن يجعل الجيش كله تحت إدارته، حتى يتمكن من تحقيق مشروعه الثوري؛ إلا أن الجيش بعد حرب الاستقلال لم يكن يمثل عامل الأمان بالشكل التام بالنسبة له، بل على العكس كان الجيش يضم بداخله معارضين لأتاتورك حتى أن تلك العناصر المعارضة لم تكن متواجدة فقط داخل الجيش بل كانت في مجلس الأمة أيضاً[4].

فقد تولى إدارة الجمهورية التركية ثلاث من قيادات الجيش هم، مصطفى كمال رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة، وعصمت إينونو رئيساً للوزراء والساعد الأيمن لمصطفى كمال، وفوزي تشاقمق رئيساً لقيادة الأركان العسكرية وبهذه الكيفية تمكن أتاتورك ورفاقه من الاستئثار بصياغة المشروع الثوري الكمالي وتطبيقه.

ويمكن القول إن دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد مصطفى كمال (1923-1938) قد اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد أن تمكن أتاتورك من إقصاء المناوئين له من القادة العسكريين، فقام، وبقوة الجيش، بإلغاء الخلافة الإسلامية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له. وبعد أن استقرت له الأوضاع قام أتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، ونصبه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام 1935، حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون منه على أن "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية"[5]. وبهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولاً مسؤولية قانونية عن حماية الوطن التركي عسكريًا، ومخولاً بحق التدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهورية التركية.

الجيش التركي في ظل تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية

ألقت نتائج الحرب العالمية الثانية بظلالها على البنية السياسية للداخل التركي؛ حيث اضُّطر عصمت إينونو - الرئيس التركي آنذاك - إلى الإعلان عن بدء مرحلة سياسية جديدة، تودع فيها نظام حكم الحزب الواحد، وتلج إلى تعددية حزبية، وحياة ديمقراطية.

وكان من نتائج هذا التحول الديمقراطي صدور قرار في عام 1949 بتبعية رئاسة الأركان العامة إلى وزارة الدفاع، وهو ما اعتبره العسكريون فقدانا لاستقلاليتهم عن الحكومة وخضوعاً لسلطة مدنية. حيث كانت تابعة منذ قيام الجمهورية وبشكل مباشر لرئيس الجمهورية. وكان رئيساً عسكريًّا حتى ذلك الحين (أتاتورك، وإينونو) وهو ما انعكس سلباً على علاقة العسكريين بالمدنيين.

وفي خضم هذا الانفتاح الديمقراطي وصل الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950 إلى مقاليد السلطة ليسجل بذلك أول هزيمة لحزب الشعب الجمهوري، وهو حزب أتاتورك الذي يمثل الجمهورية ونظامها.

وتضافرت توجهات الحزب الليبرالية مع توجهات قوى الدول الغربية على نحو كتب للحزب الديمقراطي البقاء في السلطة لمدة عشر سنوات متصلة. وتوطدت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وتكللت بانضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1952.

وثمة آثار سلبية تولدت لدى صغار ضباط الجيش التركي جراء انضمام تركيا إلى حلف الناتو منها أنه:

1. تكشف لصغار الضباط الأتراك خلال عمليات التدريب العسكري المشترك مدى التخلف العسكري والتقني في تركيا مقارنة بالجيوش الأوروبية والأميركية، وحملوا قادة الجيش مسؤولية هذا التخلف، وطالبوا الحكومة بضخ دماء جديدة واعية بين قيادات الجيش.
2. انزعجت مجموعات من صغار الضباط من مقاصد استراتيجيات التعاون العسكري المشترك، وشعروا بأن ثمة عملية أمركة يخضع لها الجيش التركي وأنه في طريقه لفقدان خصوصيات أمنه القومي.
3. نظرت مجموعة أخرى من صغار الضباط إلى سياسات الانفتاح الديمقراطي التي انتهجها الحزب الديمقراطي في مختلف المجالات ولا سيما في مجال العلمانية والدين باعتبارها خرقاً لمبادئ الجمهورية الأتاتوركية.
4. استمرت معاناة صغار الضباط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، رغم حالة الانتعاش

الاقتصادي التي حلَّت بالقطاعات الرأسمالية والصناعية في تركيا.

كل هذه العوامل متضافرة دفعت هذه المجموعات إلى تنظيم خلايا سرية عسكرية في عدد كبير من قيادات ووحدات الجيش استهدفت الإطاحة بالحزب الديمقراطي وحكومته من السلطة، وإعادة تولية حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب الدولة الأقرب إلى العسكريين.

وتزامناً مع هذه التنظيمات السرية كان الحزب الديمقراطي قد وصل إلى حالة من العجز وفقدان القدرة على حل المشكلات وتسوية الخلافات الحزبية، فضلا عن ممارسته سياسات دكتاتورية واضحة ضد حزب الشعب الجمهوري المعارض، وقد أدى كل ما سبق إلى نجاح تنظيمات صغار الضباط في القيام بانقلاب عسكري في 27 مايو/أيار 1960.

الانقلابات العسكرية وترسيخ وضعية الجيش دستوريًا

دأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسية وتوجيه أو تغيير دفتها، وتجلت هذه التدخلات العسكرية في صور مختلفة. وكان "الانقلاب العسكري" أبرز هذه الصور، وأكثرها تأثيراً في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية.

ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات؛ الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة، وهي: انقلاب 27 مايو/أيار 1960، وانقلاب 12 مارس/آذار 1971، وانقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980، وأما الانقلاب الأخير فكان في 28 فبراير/شباط 1997، وكان مختلفاً عن سابقِيه من حيث النسق الذي تأطَّر فيه؛ فلم يكن انقلاباً عسكرياً مباشراً، وإنما اصطلح المثقفون الأتراك على تسميته بالانقلاب (ما بعد الحداثي).

ويعد انقلاب 27 مايو/أيار 1960م نقطة فارقة في الحياة السياسية التركية؛ إذ كان أول وآخر انقلاب عسكري يقوم به عسكريون لا يمثلون رئاسة الأركان العامة كمؤسسة؛ ومع هذا الانقلاب وبه، شرع الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية على تدخلاته العسكرية. وبات مع كل تدخل عسكري، يعزز من سلطاته ونفوذه في الإدارة المدنية والحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتير جديدة أو تعديلها فضلاً عن سن مواد قانونية استثنائية تُعد بمثابة حصانة لقادة الانقلاب العسكري تحول دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية.

ولقد حقق انقلاب 1960 أهدافه؛ حيث قامت إدارة الانقلاب بإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم، وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش، كما قامت بحركة تصفية وإقالة لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات[6].

وكان دستور 1961 الذي أعدته إدارة الانقلاب بديلاً عن دستور 1923 يمثل النجاح الأبرز لإدارة الانقلاب حيث استعاد العسكريون سطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة. ولقد توزعت تلك المواد الدستورية بين مجالات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. بغرض فرض وصاية عسكرية على الإدارة المدنية، وصوغ ما يمكن أن يحول دون انقلاب السلطة المدنية على إدارة الانقلاب بعد تسلمهم السلطة.

بعد دستور 1961 نشأت في تركيا معارضة قوية خاصة من قبل التيارين اليميني واليساري بتنظيماتهما الشبابية داخل الجامعات، وانتشرت في تلك الفترة السجالات الفكرية والمسلحة، وظهرت صورها في المظاهرات وأحداث العنف البالغة. تزامن ذلك مع رئيس الوزراء آنذاك سليمان دميرال لقانون ضرائب جديد عقب فوزه في انتخابات 1969 مما تسبب أيضا في انتشار الفوضى والاضطرابات داخل تركيا. وقد أدى عجز حكومة دميرال عن حل مشكلات البلاد الاقتصادية والأمنية، ووضع حد للتطاحن بين أبناء الشعب الواحد إلى تحول في علاقة حزب دميرال مع الجيش[7].

فقد قام الجيش عام 1971 بإعلان مذكرة انقلاب تهديدية اتخذت شكل العقد المشروط بين الإدارة المدنية والقوات المسلحة التركية. حيث لم يشأ الجيش هذه المرة الاستيلاء التام على السلطة المدنية؛ فلم يقم بحل البرلمان، وحافظ على النظام الدستوري القائم، وقام باستخدام أعضاء البرلمان لإدارة البلاد حسب ما ارتآه من سياسات، واكتفى بإجراء تعديلات دستورية للحد من هذه الحريات التي كانت سبباً في نشوب الفوضى والعنف ومنحت هذه التعديلات أيضاً صلاحيات أوسع للعسكريين في فرض الأحكام العرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي، ولعل هذا ما سوَّغ لوصف انقلاب 12 مارس/آذار 1971 بأنه انقلاب نصف عسكري.

انقلاب 1980: عسكرة الدولة والمجتمع

هيمن على عقد السبعينيات مناخ سياسي عام، كانت أبرز سماته خلافات وانشقاقات حزبية طاحنة أودت باستقرار تركيا سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا فانتشرت أعمال العنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري ثم امتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية، وكان الصراع (العلوي - السني)، و(الكردي - التركي) عوامل محفزة أيضاً لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلها[8].

وهو ما دفع رئيس قيادة الأركان آنذاك في ديسمبر/كانون الأول 1979م إلى تقديم مذكرة إلى

رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب والأجهزة الدستورية المعنية تدعوهم فيها إلى القيام بواجباتهم وتهددهم بالتدخل العسكري في حال فشلهم في حل مشكلات الوطن.

وإزاء فشل المسؤولين السياسيين عن حل مشكلات البلاد قامت المؤسسة العسكرية ممثلة في رئاسة الأركان بانقلاب عسكري في 12 سبتمبر/أيلول 1980م، وأعلنت الأحكام العرفية وأدارت شؤون البلاد سياسيًا.

وتُعد فترة إدارة هذا الانقلاب البالغة ثلاثة سنوات هي الأطول قياساً بالانقلابات السابقة، والأكثر تأثيراً في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي، وهي كذلك الأكثر ترسيخاً للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وبالنهج ذاته الذي اتبعته المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 1960 قامت هذه المرة أيضاً بسن دستور تركي جديد عُرف بدستور 1982. وهو الدستور الحالي في تركيا وقد أعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة، عززت من خلاله من وضعيتها الدستورية، ومنحت لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا. وهو ما دفع رجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع[9].

وتتجلى معالم هذا النفوذ العسكري في عدد من النقاط، من أبرزها:

1. تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون؛ ليكونوا رقباء لها على هذه المؤسسات.
2. توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
3. تعديل سلطات مجلس الأمن القومي، وهو مجلس كان قد تشكل في دستور 1961، ويتألف من عسكريين ومدنيين. حيث نصت المادة (118) من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس. كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء.
4. أما أبرز إنجازات دستور 1982 في مجال تعزيز النفوذ العسكري داخل الحياة السياسية فكان

النص على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني. وقد أوضح القانون المنظم لها وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها؛ العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية. كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذي وتوجيه فعالياته والتدخل في إدارته. وللأمانة العامة الحق الصريح في الحصول على المعلومات والوثائق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

ولهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي تشكل ذاكرة الدولة ومركز عملياتها. وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطا بعلاقات مباشرة بمؤسسات الدولة مثل مؤسسة الإذاعة والتليفزيون التركية، والمجلس الأعلى للتعليم، وجهاز تخطيط الدولة، والمحافظات والوزارات ويقوم بتوجيهها[10].

ومن أجل هذه المهام تضم الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي عدداً كبيراً من الوحدات التخصصية المعنية بكل من الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والثقافية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني، ومتابعة شبكة المعلومات الدولية، ودراسة الحالة النفسية للمجتمع[11]. ويشير ذلك التنوع الجليّ والتخصصية الدقيقة إلى مدى النفوذ والسلطات التي حازتها المؤسسة العسكرية بعد انقلاب 1980.

تنامي الحركات الإسلامية وانقلاب 28 فبراير/شباط 1997

تضافرت تداعيات رد الفعل على الانقلاب العسكري، مع تنامي الحالة الإسلامية في تركيا ولا سيما في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران ليؤديا إلى نجاح حزب الرفاه في انتخابات المحليات عام 1994 ثم في الانتخابات البرلمانية عام 1995.

ومع تشكُّل حكومة (الرفاه - الطريق القويم) الائتلافية، وتولي "نجم الدين أربكان" رئاسة الوزراء أخذت المؤسسة العسكرية تتابع بدقة أداء هذه الحكومة، وتستشرف مقاصدها البعيدة؛ حيث اعتبرت التطور الحادث في نمو الإسلام السياسي متمثلاً في حزب الرفاه وزعيمه "أربكان" مؤشراً على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الأتاتوركية ونظامها العلماني؛ فقامت رئاسة الأركان العامة بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها لمتابعة هذه التطورات. وأُطلق على هذه الوحدة (مجموعة العمل الغربية)[12].

وتبلورت أهداف ومهام هذه الوحدة في جمع المعلومات بكل دقة وسرية بشأن كافة الجمعيات الأهلية والأوقاف والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات التعليم العالي مثل الكليات والمعاهد العليا، ومقار إقامة الطلاب التابعة للدولة والخاصة على حد سواء. وجمع المعلومات بشأن التوجهات الفكرية لذوي المناصب الرسمية العليا في الدولة في مختلف المحافظات والمدن. ومتابعة المؤسسات الإعلامية المحلية[13].

وما إن فرغت المؤسسة العسكرية ممثلة في مجموعة العمل الغربية، من إجراء بحوثها الأمنية، وإعداد تقاريرها بشأن الحالة الإسلامية في البلاد ومظاهرها الاجتماعية وأنشطتها في المجالين الاقتصادي والإعلامي، ومحاولاتها التغلغل داخل أجهزة الدولة الرسمية، والأمنية على وجه الخصوص، حتى دفعت بهذه التقارير إلى الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي. وقامت الأخيرة بدورها، فأعدت مجموعة من القرارات للعرض والموافقة داخل اجتماع مجلس الأمن القومي. استهدفت هذه القرارات الحد من التنامي الإسلامي وتصفية مصادر الحركة الإسلامية.

وانعقد اجتماع مجلس الأمن القومي في 28 فبراير/شباط 1997، في جلسة استمرت أكثر من تسع ساعات. وأثمر الاجتماع عن توصيات قُدِّمَت إلى الحكومة الائتلافية في شكل قرارات واجبة التنفيذ، شكلت في مجملها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الإسلامية في تركيا من خلال إعادة فرض الدولة سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الإسلامي والمرتبطة بالجماعات الإسلامية والطرق الصوفية. إلى جانب إعادة تنشيط الدولة لبعض القوانين الخاصة بتقليص مظاهر الحياة الإسلامية[14].

لم تشعر المؤسسة العسكرية بالحاجة إلى صوغ دستور جديد للبلاد أو تعديل الدستور القائم مثلما فعلت عقب الانقلابات العسكرية الأخرى؛ فقد كان دستور 1982 من المنعة بالقدر الذي كفل للمؤسسة العسكرية تحقيق كافة مطالبها في ظل دستوري وقانوني. ورغم أن انقلاب 28 فبراير/شباط 1997 كان مختلفاً في شكله وإطاره السياسي عن الانقلابات العسكرية السابقة؛ إلا أن تأثيره في الساحة السياسية كان بارزاً. ويجدر القول أن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً، وهي تخطط لإغلاق حزب الرفاه، أن الحزب سيعيد تشكيل نفسه مرة أخرى في حزب آخر تحت مسمى جديد.

وعليه، يمكن القول إن المؤسسة العسكرية أرادت إحداث ارتباكات تنظيمية وأيديولوجية داخل صفوف أعضاء حزب الرفاه، تؤثر سلباً على قدرتهم على تنظيم صفوفهم مرة أخرى في حزب

جديد.

حزب العدالة والتنمية: ميلاد سياسي جديد

كان لقرارات 28 فبراير/شباط 1997 تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الإسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد أن صدرت "وثيقة الأمن القومي" في أغسطس/آب 1997. وهي وثيقة تقوم بإعدادها رئاسة الأركان العامة كل خمس سنوات تحدد فيها أهداف واستراتيجيات الدولة لحماية الأمن القومي التركي. فقد أبرزت الوثيقة في خطتها الخمسية 1997-2002 أن مظاهر الحياة الإسلامية وصعود الإسلام السياسي هما الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي[15].

وعلى ذات الوتيرة من التزامن مع حالة الجمود التي شهدتها أنشطة الحركة الإسلامية بفعل مناخ قرارات الانقلاب المدني، كانت الأحزاب السياسية الممثلة في الحكومات أو المعارضة على حد سواء تشهد حالة من عدم الاتزان والتخبط في خطاباتها وأطروحاتها لحل مشكلات تركيا العصيبة، ولا سيما المشكلة الاقتصادية. تلك الأزمة الاقتصادية الهائلة التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2000 ووصلت إلى ذروتها في فبراير/شباط 2001 لتسجل أسوء أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945.

ولا شك أن قرارات انقلاب 1997 التي استهدفت إجهاض محاولات التيارات الإسلامية للإسهام في إدارة الدولة والمجتمع كانت ضالعة في ما وصلت إليه أوضاع تركيا السياسية والاقتصادية من تردٍ وتدهور.

وينبغي القول هنا إن مناخ قرارات 1997 قد انعكس إيجابيًّا على مراجعات قيادات الإسلام السياسي والجماعات الأخرى. وأدت هذه المراجعات في النهاية إلى تصدعات أيديولوجية و"جيلية" بين أبناء الحركة الإسلامية.

فقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم إغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزباً جديداً، أطلقوا عليه (حزب الفضيلة). وورث هذا الحزب سلفه من جميع جوانبه. غير أن النقطة الأبرز التي ورثها كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي. وهي المشكلة التي أخذت تتفاقم ولم يكن الحزب قد أمضى عامه الأول بعد. وكان فوز الجناح التقليدي بإدارة حزب الفضيلة بنسبة 50.8% مؤشراً على أن ثمة انشقاقا يتبلور، ثم تَعزز ذلك الانشقاق بإغلاق حزب الفضيلة في 22/6/2001م بدعوى مخالفته لمبادئ العلمانية.

ويمكن القول إن إغلاق حزب الفضيلة كان نقطة النهاية في مسيرة الحركة الأربكانية؛ إذ شكل زعماء الجناح التقليدي حزباً جديداً هو "حزب السعادة" وانكفؤوا على أطروحاتهم القديمة، وأداروا ظهرهم لمتغيرات الأوضاع العالمية والمحلية بدعوى الصمود أمام متطلبات مرونة أيديولوجية يرونها غير آمنة.

أما الجناح التجديدي المعتدل الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان وعبد الله غول فقد اهتدى بعد مراجعة ذاتية جدية إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الأوروبي، وتبلورت هذه الرؤية في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في 14/8/2001 لا ينتمي إلى رؤية الحركة الأربكانية، بل يمثل رؤية عُرفت بـ "العثمانية الجديدة"، وتُعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخليًا وتعزيز مكانة تركيا الدولية.

تقليص دور الجيش في الحياة السياسية

خاض حزب العدالة والتنمية الوليد غمار الانتخابات العامة المبكرة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2002. وخرج حزب العدالة والتنمية من هذه الانتخابات حاصداً المركز الأول والأغلبية الساحقة التي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده. وكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية في تاريخ الأحزاب السياسية الضخمة، وهو ما دعا (بولنت أجاويد) رئيس الوزراء التركي السابق إلى القول بعد سماع نتائج الانتخابات "لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة".

ويمكن القول هنا أن ثمة عوامل كثيرة كانت سبباً في فوز حزب العدالة والتنمية هذا الفوز الساحق، يأتي في مقدمتها فشل الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها حزب السعادة الأربكاني عن مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والمحلية، وتبني حزب العدالة ذاته لمنهج تصالحي تآلفي مع القوى الوطنية المختلفة بدعم التوجه الديمقراطي الليبرالي، إلى جانب توفر حاجة المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ظهور وانتشار تيار إسلامي وسطي ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

وكما خدمت المتغيرات الدولية والمحلية حزب العدالة في فوزه بالانتخابات فإن وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت أيضاً حصان طروادة الأردوغاني الذي

سيحقق به برنامجه الإصلاحي في تركيا. فقد امتطى أردوغان جواد متطلبات الوفاء بمعايير كوبنهاجن من أجل الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو يعلم أنه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قويًّا لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مطلب قومي أتاتوركي في الأساس ثم هو مطلب النُخب العلمانية بمختلف أطيافها، وأخيراً هو أيضاً مطلب شعبي من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية.

وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يُعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصة، ويعني أيضاً إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية. غير أنها لا يمكنها البوح بذلك، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي أتاتوركي، وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبي.

ومن ثم أخذ أردوغان خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتوائم مع معايير كوبنهاجن؛ تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات.

وعليه قام رجال القانون الأتراك بصوغ عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية، وأُطلق عليها "حزم قانونية للتوائم مع الاتحاد الأوروبي"، بلغ مجموعها سبع حزم قانونية.

كان الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا. وما إن شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن شرع الاتحاد الأوروبي في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا. ويمكن القول إن مضامين هذه الوثائق والتقارير قد تركزت حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية، ولا سيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا".

وكانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 حتى عام 2001 قد ركزت على انتقاد الدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي، أما المذكرة الأوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستوريًّا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ

مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي[16].

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في 30/10/2001 شملت (37) مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الأمن القومي. فوسعت التعديلات من عدد أعضاء مجلس الأمن القومي؛ حيث تم إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، وهي إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية. كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الأمن القومي؛ فتم إلغاء النص القاضي بأن "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى"، وتحول النص إلى "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس"[17].

ولا ريب أن تلك التعديلات التي جرت على مجلس الأمن القومي تُعد طفرة عكسية في العلاقة بين العسكريين والمدنيين؛ إذ إن مجلس الأمن القومي منذ أن تشكل في دستور 1960 كانت السمة الغالبة على التعديلات التي جرت عليه في دستوري 1960 (تعديلات 1971)، و1982 هي تعزيز النفوذ العسكري داخل المجلس من حيث بنية المجلس الداخلية، وطبيعة قرارات المجلس.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قامت حكومة أردوغان في بدايات عام 2003 باستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن. غير أن الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في 30/7/2003م[18] كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يفضيان كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.

فقد تم تعديل المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/فريق أول بحري. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في 17 أغسطس/

آب 2004، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

وبتعديل المادة الخامسة أيضاً أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذي جرى على المادتين (4) و(13)، وكذلك إلغاء المواد أرقام 9، 14، 19 من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.

فقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية. فاقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما أن المادة رقم (13) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قد تم تعديلها؛ على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أما إلغاء المواد أرقام 9، 14، 19 فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

كما تم إجراء تعديل على المادة رقم (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ 7 مايو/أيار 2004 على المادة 131 الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في أغسطس/آب 2004 تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم،

واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية[19].

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية، وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولا سيما وأنه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ما حقق له استعادة هيبته ومكانته لدى الشعب التركي.

غير أن قرار حزب العدالة والتنمية بترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية قد أثار مخاوف رئاسة الأركان، ودفعها لنشر بيان على موقعها الإلكتروني في 27 أبريل/نيسان 2007 أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية بيد أنها وفي اليوم التالي مباشرة قامت بسحب هذا البيان بعد تصريح شديد اللهجة لأردوغان بوجوب أن تلتزم رئاسة الأركان بحدود مهامها. ويمكن القول إن هذا "الإنذار الإلكتروني" كان آخر مناوشات المؤسسة العسكرية لإعادة ممارسة دورها السياسي.

العسكر في قفص الاتهام

وأمام انحسار قدرة الجيش على التدخل السياسي اتجه العلمانيون المتطرفون نحو مؤسسة قضائية هي المحكمة الدستورية للقيام بانقلاب قضائي هذه المرة ضد حزب العدالة والتنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى إغلاق الحزب وحرمان 71 من قياداته من مزاولة العمل السياسي. وفي غمرة دراسة المحكمة الدستورية لهذه الدعوى كانت الحكومة قد وضعت يدها على أكبر وأخطر قضية تشهدها تركيا في عصرها الحديث، وهي قضية "ارْجَنَكون".

لم تكن قضية ارْجَنَكون مجرّد منظمة إرهابية تنشط للاغتيال هنا أو محاولة انقلاب هناك، إذ إن الأعضاء المتّهمين بقِيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم، كانوا ينتمون إلى شرائح مختلفة من المجتمع، من إعلاميين واقتصاديين ومفكّرين وأساتذة جامعات ونقابيين، .. إلخ.

والأهم أن اثنين من كِبار الجنرالات المتقاعدين الذين كانوا في مواقعهم الرسمية إلى ما قبل

ثلاث سنوات فقط، كانوا على رأس المنظمة، وأظهرت التسجيلات الصَّوتية التي سُرِّبت مواقِف فضائحية لرئيس أركان سابق، بهدف التدخل والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيسا للجمهورية. ثم أكد قرار الادعاء الرسمي في 10 مارس/آذار 2009 أنه لا توجد تسوية أو صفقة بين الجيش والحكومة حيث وجه الادعاء التهمة رسميا إلى جنرالين: خورشيد طولون وشينير اراويغور بتزعُّم المنظمة والسَّعي إلى القيام بانقلابات عسكرية وارتكاب جرائم..

وتُعد هذه القضية تطوراً مهماً، بل ويمكن القول إنها طفرة في سياق مآلات وضعية الجيش التركي ودوره في الحياة السياسية؛ إذ إنه، وللمرة الأولى، يخضع جنرالات عسكريون في تركيا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة إرهابية، والقيام بأعمال إرهابية، وتخريبية، وتدبير الاغتيالات للشخصيات السياسية.

وبينما تتواصل التحقيقات والمحاكمات الخاصة بالتنظيم الإرهابي "أرجنكون" في الثاني عشر من يونيو/حزيران 2009 تم الكشف عن وثيقة موقعة من قبل عقيد ركن يدعى "تشيتشك دورسون"، وتشتمل هذه الوثيقة على خطة للإطاحة بحزب العدالة والتنمية وتصفية حركة "فتح الله كولن" الإسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، مثل إخفاء أسلحة ومتفجرات في مراكز تلك الجماعة، ثم مداهمة هذه المراكز لاحقا، وتوجيه تهمة الإرهاب للجماعة ومؤسساتها، والربط بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية، ثم ومن خلال وسائل الإعلام الموالية للجيش يتم تشويه صورة الحكومة وإقناع الرأي العام بأن الحكومة ستار لهذه الجماعة الإرهابية. وهو ما دفع الحكومة إلى العزم على التحقيق في هذه القضية، ووضع حد لمحاولات الجيش زعزعة استقرار البلاد.

وعليه، استصدرت الحكومة تشريعا جديدا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات صادق عليه رئيس الجمهورية في 8/7/2009 ويقضي هذا التعديل بعدم إمكانية محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، ويسمح بمحاكمة العسكريين أمام القضاء المدني في القضايا التي تخص أمن الدولة. وفي ظل هذا الإصرار من قبل الحكومة وجدت رئاسة الأركان التركية نفسها في مأزق شديد؛ حيث ستجر التحقيقات إليها جنرالات كبار داخل الجيش، وباتت في نظر الشعب مؤسسة إرهابية تعادي الديمقراطية بعد أن كانت مثال الشرف والتضحية من أجل الوطن. وهو ما دفع رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة في اجتماع عقدوه خصيصا لمناقشة هذا الأمر إلى الدفاع عن أنفسهم دفاعات مطولة والتأكيد على أنهم جزء من هذه الدولة، والزعم بأن ثمة

تنظيمات تحاول النيل من المؤسسة العسكرية وسمعتها، ودعت الحكومة إلى أن تقف معها لمحاربة كل من يحاول تشويه سمعة الجيش التركي.

وعلى ذات الوتيرة من التزامن نجد مطالبات من جهات وأحزاب مدنية بوجوب إلغاء المواد الدستورية المؤقتة الموضوعة في الدستور التركي الحالي (دستور 1982) والتي تكفل لقادة الانقلاب العسكري 1980 الحصانة الكاملة وتحول دون مساءلتهم عما اقترفوه من جرائم خلال فترة الحكم العسكري.

ومن المثير للدهشة أن الجنرال كنعان ايفرين قائد الانقلاب العسكري الذي يبلغ الآن من العمر 92 عاما، قد صرح في تعقيبه على هذه المطالب بقوله: "أنه لو تم ذلك فسأنتحر".

ويمكن رسم ملامح المشهد الراهن على النحو الآتي: قادة عسكريون ضالعون في مؤامرات ضد الحكومة وقد يمثلون للمحاكمة في ظل التشريع الجديد، وحكومة عازمة عزما أكيدا هذه المرة على عدم غض الطرف عن مؤامرات الجيش وتنظيم أرجنكون ضدها. فهل تركيا الآن على عتبة مرحلة جديدة تقفز بها نحو ساحة ديمقراطية أرحب؛ يخضع فيها الجيش تماما للسلطة المدنية؛ وتنكسر فيها تماما ثقافة الانقلاب العسكري؛ وتتحول تركيا إلى دولة علمانية حقيقية؟!

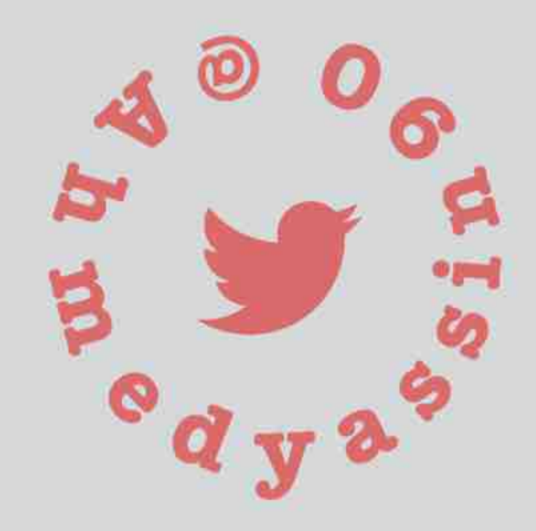
وأخيراً، فيمكن القول إن جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للوفاء بمعايير كوبنهاجن كان لها أثرها الضالع في تقليص وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي.

غير أن ذلك كله لا يدفعنا إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولَّى؛ فإن ما يمكننا الجزم به فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التاريخ أما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دستور 1982 الحالي لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ترنو - فيما ترنو إليه - إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.

مصادر الدراسة

1. Bkz., İbrahim Kafesoğlu: Türk milli kültürü, Boğaziçi yayınları, 5.baskı, İstanbul, 1988, s. 269, 270.
2. انظر، طارق عبد الجليل، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص 26-34.
3. Serdar Şen, Silahlı kuvvetler ve modernizm, sarmal yayınevi, İstanbul, 1996, S. 18.

4. M Salih Uzun, Askeri Yönetim Dönemlerinde Medya-Siyaset İlişkisi, Gazi Üniversitesi, Ankara, 2000, S. 56.
5. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 77-99.
6. انظر، طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص 155-166.
7. Bkz., Erik Jan Zürcher, Modernleşen Türkiye'nin Tarihi, a. g. e., s. 362-367.
8. Bkz., Tevfik Çavdar, Türkiye'nin Demokrasi Tarihi (1950-1995), İmge Kitabevi, Ankara, 1996, s. 254-258.
9. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 217-236.
10. Ali Bayramoğlu, Asker ve siyaset, Birikim dergisi, Ağustos-Eylül 2002, İstanbul, s. 44.
11. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 226 و227.
12. Ali Akel, Erbakan Ve Generaller , Şura Yayınevi, İstanbul, 1998, s. 132-134.
13. Sabah Gazetesi, 10.07.1997.
14. انظر، طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة 2001، ص 130-134.
15. Yeni Şafak Gazetesi, 21.08.2001.
16. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 256-257.
17. Resmi Gazete, 17.10.2001, Sayı 24556 Mükerrer.
18. Düstur, 5. Tertip, Cilt. 22, s. 859.
19. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 258-259.
20. Bkz., Türk basını, 28-30 Nisan, 2007.
21. محمد نور الدين، تركيا أمام مرحلة جديدة: إعادة تموضُع داخلي وخارجي، موقع سويس


@Ahmedyassin90

أزمة الهوية في تركيا..
طرق جديدة للمعالجة

محمد ثلجي*

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها، وتتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والمجتمعات والدول في الدين والمذهب والقومية واللغة والأيدولوجيا والتاريخ والجغرافيا[1]. وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين - والتي أفرزت في النهاية الجمهورية التركية- أهم عامل قد أثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية والمرجعية من بين أهم القضايا التي بدأت تظهر في عقد الثمانينات وأخذت دفعة قوية مع بداية التسعينات، وقد ساهمت في ظهورها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية متداخلة. وعلى عكس نظرية "نهاية التاريخ" التي قدمها فرنسيس فوكوياما[2] بعد انتهاء الحرب الباردة وغيرها من النظريات التي بينت تفوق الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة وما ارتبط بها من رموز سياسية واقتصادية وثقافية، فقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية أثرت على النظام العالمي ككل، وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول. ولم تكن تركيا في معزل عن هذه التطورات، فقد ظهرت على المستوى الداخلي مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، ومقابل الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعا محافظا ومتشددا، يرتكز على محوري القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى إلى التغيير[3].

لقد اعتبر صموئيل هنتنغتون تركيا أكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية، وقد وصفها بأنها من جملة "الدول الممزقة" (the torn countries) التي يحاول قادتها جعلها جزءا من الغرب رغم أن تاريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية[4]. أما المفكر التركي وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو فقد عبر في كتابه "العمق الإستراتيجي"عن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي، وشبهه وهو ينسلخ عن إرثه التاريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص

المصاب بمرض انفصام الشخصية، حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض أفكارا وتخيلات لا تنسجم مع الواقع الذي يعيش فيه[5].

وقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، يتناول الفصل الأول منها أهم العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة التركية، أما الفصل الثاني: فيسعى إلى توضيح أهم أزمات الهوية التي تتعرض لها تركيا في الوقت الحاضر وانعكاسات هذه الأزمات على داخل الدولة وخارجها.

الفصل الأول: العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة

سيتناول هذا الفصل العوامل الأساسية التي ساهمت في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا وهي الجغرافيا والإرث التاريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، والأقليات العرقية والدينية الموجودة فيها.

أولا: الجغرافيا والخصائص الجيوسياسية والجيوثقافية

يشكل العامل الجغرافي عنصرا هاما في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية لأي دولة، وتعتبر الهوية لأي بلد ما عنصر ربط بين المعطيات الثابتة التي تدخل في معادلة القوة لديها وهي: الجغرافيا، التاريخ، السكان، والثقافة. وبين المعطيات المتغيرة التي تدخل في هذه المعادلة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقدرة العسكرية، ولذلك فإن الدول التي تستطيع أن تستثمر خصائصها الجغرافية بشكل جيد وتنسجم مع هذه الخصائص، لا بد أن ترى الآثار الإيجابية لهذا الانسجام، أما الدول التي لم تستطع الانسجام مع خصائصها الجغرافية والجيوسياسية لا بد أنها ستعاني من أزمات هوية على المستوى الداخلي والخارجي[6].

وتحتل تركيا موقعا جغرافيا متوسطا بين القارات الثلاث: الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وأغلب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب آسيا والتي تسمى "الأناضول"، وتدخل تركيا في جنوب شرق القارة الأوروبية في المنطقة التي تسمى "تراكيا" في شبه جزيرة البلقان[7]، ولذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة آسيوية وأوروبية، كما تعتبر دولة شرق أوسطية في نفس الوقت، وتقع تركيا على حافة أحد أهم خطوط الفصل بين العالم الإسلامي والمسيحي، كما تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من الشمال، والثقافة الآسيوية من الشرق، والثقافة العربية من الجنوب، ولذلك فقد ساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا من خلال

التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على هذه الأرض على مر التاريخ، كما أنها أثرت في تكوين صورة ملونة من التمايز العرقي والديني والثقافي داخلها[8].

كما أن وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة للعب أكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية، كما أن الموقع الذي تحتله تركيا في أوروبا مهد الطريق أمامها للدخول في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي ليتسنى لها اكتساب الهوية الأوروبية بطابعها الرسمي[9].

ثانيا: الإرث التاريخي

إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أن هذه الدولة كانت مركزاً لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمّر عدة قرون، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الإسلام والثقافة الآسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية[10]. وقد عملت الظروف السياسية التي أنهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولا تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الأخرى، وقد أثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافة السياسية للمجتمع[11].

وقد تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فإن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدول القومية في أوروبا، والتغييرات الثقافية والسياسية التي تلت ذلك قد ساهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل إلى النمط الغربي[12].

وقد وصف الدكتور أحمد داود أوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بـ "الانكسار التاريخي" الذي لم يتعرض له أي مجتمع آخر، والذي سبب أزمة بين النظام السياسي الجديد وبين هوية المجتمع ومؤسساته[13].

ثالثا: الأسس القومية والعلمانية وعلاقة الدين بالدولة

كان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب

المسيحي، وقد بقي هذا المفهوم سائدا حتى انهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة[14] أما التحول الجذري في العلاقة ما بين الدين والدولة من عهد الخلافة العثمانية إلى عهد الجمهورية، فقد ساهمت فيه عدة عوامل سياسية وثقافية، أبرزها تأثر النخبة السياسية التي وجدت في أواخر الدولة العثمانية بفكر الحركات القومية/العلمانية في أوروبا - وفي فرنسا على وجه الخصوص - التي تبنت فكرة فصل الدين عن الدولة، والظروف السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى والتي أخرجت بريطانيا وفرنسا كدولتين عظميين ساهمتا في تشكيل الهوية السياسية للدول التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية[15].

لقد ظهر مصطفى كمال باشا الذي لقب فيما بعد بـ "أتاتورك" (جد الأتراك) كقائد عسكري وزعيم منتصر من خلال حرب الاستقلال التركي، وقد تسلم قيادة الدولة التركية الحديثة سائرا على منهجين متوازيين، الأول: العلمانية المتشددة، والثاني: القومية التركية. ففي عهده تم إلغاء الخلافة، والإعلان رسميا عن علمانية الدولة التركية، وتم حذف مادة في دستور الجمهورية تشير إلى أن دين الدولة الإسلام. وبناء على هذه المنهجية - التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" - عاشت تركيا مراحل عانت خلالها من عمليات التجريد من العناصر الثقافة الإسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد حصل في الدولة ردود أفعال من الاتجاهات الإسلامية والتحررية ومن القوميات الأخرى من أجل إثبات وجودها، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي[16].

رابعا: الهوية الوطنية والأقليات العرقية والدينية

لقد ظهر مفهوم "الوطن" في أدبيات علم السياسة وعلم الاجتماع في مرحلة التشكل الجديد للمجتمعات مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي كونت دولا على أساس قومي علماني، وقد كانت القومية التركية العنصر الأساسي في تكوين الجمهورية التركية، ورغم التعددية الثقافية والعرقية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث من الدولة العثمانية إلا أن الدولة التركية الحديثة قد أقصت جميع هذه العوامل وتبنت نموذجا يقوم على أساس القومية التركية والتغرب العلماني، وهذا هو المصدر الأساسي لأزمات الهوية العرقية والدينية الذي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر[17].

يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة وتصل نسبتهم إلى أكثر من 99% من

السكان، ولا تتوفر في تركيا حاليا إحصاءات رسمية حول عدد الأقليات الدينية والعرقية المختلفة، واعتبارا من التعداد السكاني الذي نظم سنة 1965 فقد ألغت الجهة المسؤولة عن التعداد السكاني الخانات التي تبين لغة المواطن الأم أو عرقه أو دينه، كما لا تتوافر دراسات علمية يوثق بها لبيان الأعداد الدقيقة لهذه الأقليات[18]. وبصفة عامة فإنه يوجد في تركيا - من غير المواطنين من أصول تركية - الأقليات التالية[19]: القوقازيون، الأكراد، اللاز، الغجر، العرب، البوشناق، البلغار، الألبان، الأرمن، السريان، اليهود[20]، الروم الأرثوذكس، اليزيديون. كما يوجد في تركيا طوائف تصنف على أساس الهوية المذهبية، من أهمهم أتباع الطائفة العلوية، وأتباع المذهب الجعفري[21].

الفصل الثاني: الانعكاسات الداخلية والخارجية لأزمات الهوية

بعد أن عرضنا أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الهوية التركية، سنحاول مناقشة أهم الانعكاسات الناتجة عن أزمة الهوية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي: أزمة الصراع بين كمالية الدولة والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع، وأزمة الهوية وعلاقتها بسعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وأزمات الهوية المتعلقة بالأقليات العرقية والدينية وهي الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية والأزمة العلوية.

أولا: الصراع بين سياسة الدولة والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع

بعد التغير الجذري الذي تعرضت له الهوية الثقافية والسياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية، فرضت النخبة الحاكمة سيطرتها على الحياة السياسية للدولة، ورغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية إلا أن مراحل التغير هذه ظلت أسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش الذي بدأت ملامح اتجاه قياداته تتجه إلى التغريب والعلمانية منذ أواخر العهد العثماني، ولذلك يمكن القول بأن دور المؤسسة العسكرية أصبح يتعدى موضوع الدفاع عن البلد، ليتمركز بالإضافة إلى ذلك حول المحافظة على النظام السياسي الذي تتبناه النخبة العلمانية.

1. مرحلة التغريب الجذري ونظام الحزب الواحد

اتسمت العقود الثلاثة الأولى من عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد وهو حزب الشعب الجمهوري وهي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، وكان الحزب يقوم على المبادئ "الكمالية" التي تستند على الأفكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للأفكار المضادة بدخول الساحة السياسية فظهرت المعارضات الشعبية التي

ثارت على القومية ممثلة بالثورات الكردية وحركات المعارضة الإسلامية التي عارضت التوجه العلماني. وقد تعرضت تركيا في هذه الفترة إلى حركة تغريب راديكالية بدأ تاريخها في فترة سابقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وطبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت مع تأسيس الجمهورية، وقد تبنت هذه الحركة فكرة الانسلاخ عن التاريخ والدين بشكل جذري[22].

2. مرحلة الصراع بين كمالية الدولة والأحزاب الديمقراطية

شهدت الفترة التي امتدت من عقد الخمسينات حتى بداية عقد الثمانينات عمليات صعود وهبوط حادة فيما يتعلق بالانفتاحات الديمقراطية، وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة، وبذريعة أن هذه الأحزاب قد ارتكبت مخالفات تهدف إلى تغيير المبادئ القومية والعلمانية (الكمالية) التي تسير عليها الدولة، وقد تمثلت الأحداث الأكثر تراجيدية بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس بعد انقلاب عسكري حصل سنة 1960، وكان مندريس قد وعد قبل فوزه بالانتخابات بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه عصمت إينونو والتي كان من بينها جعل الأذان وقراءة القرآن الكريم باللغة التركية وإغلاق المدارس الدينية، وبعد فوزه قام مندريس بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الأذان إلى العربية وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة وفتح أول معهد ديني، وفتح المجال أمام تأسيس مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بتنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات، وبعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة، فيما حكم بالإعدام على رئيس الحكومة مندريس وعدد من وزراءه بتهمة السعي لقلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية[23].

3. العثمانية الجديدة وأوزال

فاز حزب الوطن الأم الذي يرأسه تورغوت أوزال (Özal) بالانتخابات العامة التي أجريت عام 1983 ليتولى بعد ذلك تشكيل الحكومة، وكان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذي حدث عام 1980، وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية واستقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987، وضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية

سياسية معروفة، وقد توسعت في عهد أوزال المدارس الدينية ودخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام، حيث أصدروا صحفا وأسسوا دورا للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة[24]. ويلاحظ بأن توجهات السياسة الداخلية والخارجية لأوزال (Özal) والتي تحتوي على تأثير تيار النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر وتصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يشابه الوضع الذي شهدته الدولة العثمانية في عهد الإصلاحات، من خلال العمل على إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم والعمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية جدية تعمل على تقليص دور العامل القومي الذي أخذ يهدد الدولة، وتبني موقفا انتقائيا يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التاريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة، والعمل على التكامل مع النظام الأوروبي والأميركي[25].

4. أربكان والتوجهات الإسلامية

ساهمت الظروف الداخلية والخارجية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة في بروز النزعة الإسلامية في المجتمع التركي، والتي انعكست بشكل إيجابي على انتخابات عام 1996 ليفوز بها حزب الرفاه ويشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم. اتجهت حكومة أربكان إلى ترسيخ الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، ومعارضة الانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتجهت حكومته للسعي لإقامة سوق إسلامية مشتركة وإقامة علاقات إستراتيجية مع الدول الإسلامية[26].

وقد أجبرت حكومة أربكان على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة، وأصدر الجيش مذكرة أعلن فيها أن الدولة ستقوم بعدة إجراءات لحماية أمن الدولة وعلمانيتها ومنها:

- إغلاق قسم من دور القرآن.
- تجميد نشاطات أعضاء حزب الرفاه.
- منع اللباس الشرعي للإناث (خمار الرأس أو الحجاب) في المؤسسات الرسمية[27].

وبعد حظر حزب الرفاه تم تأسيس حزب الفضيلة كمسمى جديد له، وقد برز في حزب الفضيلة تياران: أحدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان، والآخر تجديدي بقيادة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، وقد نتج عن هذا قيام رجب طيب أردوغان ورفقاءه من أعضاء الحزب السابق بالانشقاق عن حزب الفضيلة، وتكوين حزب جديد اسمه حزب العدالة والتنمية[28].

5. حزب العدالة والتنمية

أسس رجب طيب أردوغان ورفاقه حزب العدالة والتنمية في صيف 2001، وفاز الحزب في انتخابات عام 2002، ووضع أعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم، حيث مر أعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات ومطلع القرن الجديد، وقد تطلعوا إلى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية[29].

وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق بهويته الثقافية، كما أنه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، وقد سار الحزب بخطوات توافقية إلى حد ما، توازن بين سعيه لانتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومتطلبات السياسة الخارجية[30].

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما أنها شهدت تطورا نسبيا فيما يتعلق بالحريات، وتفهما أكبر فيما يخص المسألة الكردية والأرمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموما، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها، كما سعت حكومة العدالة والتنمية إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، واتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية[31] ودعم القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال أقامت الحكومة التركية علاقات مع حركة حماس فور فوزها بالانتخابات حيث استقبل حزب العدالة والتنمية القائد السياسي لحركة حماس خالد مشعل في أنقرة سنة 2006، كما وقفت الحكومة التركية إلى جانب لبنان وفلسطين خلال الحرب الإسرائيلية عليهما. أما فيما يتعلق بالعلاقات التركية الأميركية فقد استمرت العلاقة الاستراتيجية بينهما، لكن فترة حكم حزب العدالة والتنمية امتازت باتباع سياسة حكيمة سعت من خلالها إلى أن لا تتعارض علاقتها مع الولايات المتحدة مع مصالحها الإقليمية والدولية الأخرى[32].

لكن الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، قد تصادمت في عدة قضايا مع الدولة ممثلة بالجيش والمحكمة الدستورية، ومنها مسألة الحجاب التي اتخذ البرلمان التركي قرارا بالسماح به في المؤسسات الرسمية، لكن المحكمة الدستورية أعادت حظره من جديد، وكذلك القضايا المتعلقة بمساواة طلبة مدارس الأئمة والخطباء بغيرهم من الطلبة في الدخول

للجامعات[33]، وقد وصلت الأزمة بين الحزب والدولة إلى ذروتها مع فتح دعوى لحظر الحزب لدى المحكمة الدستورية في منتصف شهر مارس/آذار من سنة 2008، لكن المحكمة قررت الاحتفاظ به والاكتفاء بقرارات تحذيرية[34]. وتعبر الأوساط العلمانية في تركيا عن خوفها المتزايد من سعي حزب العدالة والتنمية إلى تغيير الوجه العلماني للجمهورية التركية، وقد قاموا بتنظيم مسيرات من أجل لفت النظر إلى وجودهم، بعد الشعبية الكبيرة التي حازها حزب العدالة والتنمية في تركيا[35].

ثانيا: أزمة الهوية وسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

إن عدم وجود حدود فصل جغرافية واضحة بين آسيا وأوروبا جعل من الصعب وضح حدود موضوعية لأوروبا، وبقي مفهوم أوروبا مفهوما نسبيا يرتبط بالعوامل الدينية والثقافية والسياسية على مر التاريخ[36]. ففي مرحلة الحرب الباردة على سبيل المثال، كان مفهوم أوروبا ينطبق على أوروبا الغربية إلى حد كبير، وتم نعت مناطق وسط وشرق أوروبا التي بقيت في بنية حلف وارسو بمصطلح الشرق، أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول عدد من دول شرق أوروبا تحت منظومة الاتحاد الأوروبي فقد تغير مفهوم أوروبا إلى حد كبير ليشمل جزءا كبيرا من أوروبا الشرقية[37]. ويرجح بأن السبب الأساسي في بقاء تركيا خارج مظلة الاتحاد الأوروبي حيث تمتلك تركيا خصائص ثقافية تجعها مختلفة عن الدول الأوروبية في مقدمتها الدين والتاريخ[38].

لقد تقدمت تركيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1959 والتي تعرف اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1987، وتم الإعلان عن أن تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ سنة 1997، وقد اعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي الذي انعقد في هلسنكي سنة 1999 تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي كغيرها من الدول الأخرى دون تفريق، وبدأت المفاوضات الرسمية لدخول الاتحاد الأوروبي سنة 2005، وحتى وقتنا الحاضر (2009) أمضت تركيا نصف قرن وهي تحاول الدخول في هذه المنظمة دون أن تسفر جهودها عن نتائج فعلية[39]. ورغم اختلاف درجة الحماس نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي بين الأحزاب التركية الحاكمة إلا أن جميع حكوماتها لم توقف سير عملية التكامل مع هذا الاتحاد، بما فيه حزب الرفاه والأحزاب اليسارية التي حملت أفكارا تخالف توجهات الدولة في هذا الإطار[40].

أما السياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الانضمام للاتحاد الأوروبي بعد أن وصلت إلى الحكم عقب انتخابات عام 2002، فهي سياسة ملفتة للنظر، فرغم أن أصول

هذا الحزب ترجع إلى الأحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي، إلا أن حكومته أبدت سعيا حثيثا نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وعد بعض المراقبين أن حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر الحكومات التي أبدت حماسا في هذا المجال[41].

ثالثا: الأزمة الكردية

تعتبر "المسألة الكردية" من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الأكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة، وقد قاموا بسبع عشرة ثورة بين عامي "1925-1938" وقد اتجهت هذه الأزمة تنحو منحاً أمنياً خطيرا اعتباراً من عقد الثمانيات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني[42]. وقد تفاقمت هذه المسألة شيئاً فشيئاً مع الهجرة القسرية ومع ارتفاع معدلات البطالة والتحول السريع إلى المدن وشعور الأكراد بانتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية. ويطالب الأكراد بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي، كما يطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين، أما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهديد نظام الدولة التركية[43].

وتعد التجربة الكردية في شمال العراق من أهم المراحل المؤثرة في المسألة الكردية حتى وقتنا الحاضر. فبعد أن حقق أكراد شمال العراق بعد مدة طويلة من الزمن مكاسب سياسية مهمة داخل العراق أصبح لديهم نفوذ وتأثير على الأكراد الموجودين في تركيا وسوريا وإيران، والحقيقة أن في حال عدم إتباع سياسة مناسبة تجاه هذه القضية من المحتمل أن تنفتح على تركيا أزمات كبيرة على المستوى البعيد، ورغم جميع التحولات التي مرت بها هذه الأزمة خلال ربع قرن ما زال الرأي العام التركي يتناول هذه القضية على أنها قضية مكافحة للإرهاب فحسب، وأصبحت الأزمة الكردية مع مرور الزمن تأخذ أبعاداً أكبر تصعب إدارتها، وتقف عائقا أمام الآفاق المستقبلية للدولة[44].

رابعا: الأزمة الأرمنية

بدأت الأزمة الأرمنية بالظهور في الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية عندما ظهرت مطالبات داخلية وخارجية تتعلق بحقوق الأعراق والأديان الأخرى في الدولة بعد ظهور النزعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية، ويدعي الأرمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الأتراك بأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين

الأتراك قبل هذه الفترة[45].

يعتبر الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها وعدمه من أهم المواضيع التي تسببت في إحداث أزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي في تركيا. وبعد انهيار الدولة العثمانية وانهزامها أمام دول التحالف وقعت الدولة عدة اتفاقيات مع هذه الدول بين عامي 1919-1920 من بينها معاهدة سيفر (Treaty of Sèvres) وقد طالبت هذه الدول بضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية، ومن ضمنها الطائفة الأرمنية وقد تم تصنيف الأرمن كأقلية دينية[46]. وفي معاهدة لوزان (Treaty of Lausanne) التي وضعت الخطوط العريضة لشكل الجمهورية التركية سنة 1923، تم التركيز على ضرورة الإعتراف بحقوق الأقليات غير المسلمة في تركيا، لكن هناك ادعاءات بأن الجمهورية التركية قد خالفت هذه المعاهدة ومنعت هذه الأقليات من حقوقهم[47].

وتطالب الأقليات الدينية والأقلية الأرمنية بوجه خاص بتسهيلات أكبر من أجل زيادة تمثيلها النيابي في مجلس الأمة التركي حيث إنه لم يدخل في الانتخابات الأخيرة مجلس الأمة التركي أيا من النواب غير المسلمين، كما يطالبون برفع الحظر عن حرية استخدام اللغة في مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام، وتدريس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية وفتح مؤسسات تعليمية دينية لتأهيل رجال الدين عندهم حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية في الكنائس، ويطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهوية الشخصية، كما يطالب الأرمن بوقف الاعتقالات التي تمت في حق الكتاب الذين عبروا عن آراءهم في المسألة الأرمنية، حيث إنه يتم اعتقال كل من يلوح بموافقته على حدوث المذابح الأرمنية، ويقولون إن المحاكم التركية تستخدم بشكل مزاجي المادة 301 من قانون العقوبات التي تنص على تحريم تحقير القومية التركية[48]، والتي يتم من خلالها اعتقال الصحفيين والمفكرين وغيرهم من المواطنين، وأغلبهم من الأكراد والأرمن، كما يشتكي الأرمن من الهجمات التي تتعرض لها الكنائس من قبل بعض المواطنين، والعبارات التي وصفت بأنها عنصرية من قبل قيادات الجيش التركي.

كما تدعي الأقليات بأن هناك إقصاء ضمنيا وغير رسمي للأقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش وقوات الأمن، والمناصب الرفيعة في الدولة، ومن بين واحد وثمانين محافظا تركيا لا يوجد أي محافظ غير مسلم، كما أن هناك شكاوي تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يدعى بأنها تسيء إلى القوميات والأديان الأخرى ومنها الأرمن، كما يشتكي العديد من الأرمن وغير المسلمين من التهديدات والمضايقات الكلامية التي يتعرضون لها على المستوى العام

والشعبي.

كما أن هناك شكاوي تتعلق "باستيلاء" البلديات على الأملاك الأرمنية[49]. وقد ذكر التقرير الصادر عن المجموعة العالمية لحقوق الأقليات لعام 2007، وضع الأقليات في تركيا وتحدث عن جوانب سلبية تتعلق بوضع هذه الجماعات آخرها قتل مواطن تركي من أصل أرمني (Hrant Dink) بسبب موقفه من القضية الأرمنية. لكن التقرير تحدث في نفس الوقت عن جانب إيجابي في نفس القضية وهو التعاطف الشعبي مع هذه القضية وخروج مسيرة شعبية كبيرة لاستنكار هذه الحادثة، ويضيف التقرير بأن الحكومة التركية قد حققت خطوات مهمة في مجال مطالب الأقليات في عهد حزب العدالة والتنمية من أجل تحقيق المواصفات الأوروبية، حيث تعتبر قضايا الأقليات وفي مقدمتها القضية الأرمنية من أهم المواضيع التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي في مفاوضات العضوية لتركيا[50].

وعلى الصعيد الخارجي فإن الدولة التركية تتحسس من أي قرار أو تصريح من شأنه أن يلوح بالاعتراف بمسألة التصفية العرقية التي يدعى بأنها حصلت للأرمن في نهاية عهد الدولة العثمانية، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت أزمة سياسية بين تركيا وفرنسا سنة 2001 على إثر موافقة البرلمان الفرنسي على قبول الادعاءات الأرمنية بخصوص عمليات القتل الجماعي التي تعرضوا لها في نهاية العهد العثماني وتعريفها بأنها عمليات تطهير عرقي أودت بحياة حوالى مليون ونصف أرمني. وقد احتجت تركيا على ذلك واستدعت سفيرها من باريس[51].

خامسا: المسألة العلوية

أشارت معاهدة لوزان إلى حقوق الأقليات غير المسلمة في تركيا، ولم تشر المعاهدة إلى وجود أقليات إسلامية مثل الطائفة العلوية، واتجهت تركيا كذلك إلى عدم وصف أتباع الطائفة العلوية والجعفرية بالأقلية، وأعلنت تركيا سنة 1992 بأنها لا تعترف بوجود أقليات في تركيا غير الأقليات التي ذكرت في معاهدة لوزان والاتفاقية التي عقدتها مع بلغاريا سنة 1925، لكن تركيا قد أجبرت وبشكل عملي على الاعتراف بالأقليات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية[52].

وتشترك الطائفة العلوية مع مواطني الدولة الآخرين في جانب اللغة والعرق ولذلك يرفض المثقفون المنتسبون للطائفة العلوية نعتهم بالأقلية[53]، لكن عقيدة المذهب وعباداته تختلف بشكل كبير عن عقيدة وعبادات السنة الذين يشكلون أغلبية السكان في تركيا، كما أن قسما كبيرا من

أبناء الطائفة العلوية يميلون إلى الابتعاد عن الهوية الإسلامية، ففي دراسة أجريت سنة 2005 من أجل استطلاع آراء أبناء الطائفة العلوية حسب الهوية الدينية التي ينتمون إليها ظهرت النتائج التالية:

استطلاع آراء أبناء الطائفة العلوية حسب الهوية الدينية

مسلم	%12.1
مسلم وعلوي	%32
علوي فقط	%40.8
ملحد	%15.1

ونتيجة للاختلافات المذهبية بين أبناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، فتطالب الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء أماكن العبادة الخاصة بهم بحرية أكبر ودعمها من الدولة كما يسمح للسنة، وتطالب بعض الجهات العلوية بإعفاء أبناهم من دروس الدين الإجبارية في المدارس لأنهم يرون أن هذه الدروس موجهة أكثر للسنة، وتطالب جهات أخرى ممثلة للطوائف العلوية بإبقاء دروس الدين مع إضافة مواضيع تفصيلية تتعلق بالمذهب العلوي[54]، وقد قامت الحكومة التركية مؤخرا بالاستجابة إلى بعض مطالب هذه الجماعة.

يطالب العلويون بزيادة عدد الأشخاص الذين يعملون في القطاع العام وخصوصا في المناصب الرسمية الرفيعة مثل الحكام الإداريون، وقد طالب الاتحاد الأوروبي من تركيا إحداث بعض التغييرات القانونية لفسح مجال أكبر من الحرية أمام أباء الطائفة العلوية[55].

خاتمة

تعتبر القضايا المتعلقة بالهوية على رأس المعضلات الأساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها وما زالت تواجهها حتى اليوم، وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أهم العوامل التي أثرت في تكوين هوية الدولة التركية المعاصرة، وقد ساهمت عوامل متعددة من بينها الجغرافيا والإرث التاريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، والأقليات العرقية والدينية الموجودة فيها، في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لها. فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة لعب أكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين

الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية، كما أن الدولة التركية تتميز عن غيرها من الدول، في أنها قد كانت مركزاً لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمّر عدة قرون.

وقد سارت الدولة التركية الحديثة منذ بداية تأسيسها بإدارة أتاتورك على منهجين متوازيين، الأول: العلمانية المتشددة، والثاني: القومية التركية، وبناء على هذه المنهجية التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" عاشت تركيا مراحل تجريد من عناصر الثقافة الإسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود أفعال من الاتجاهات الإسلامية والتحررية ومن القوميات الأخرى مثل الأكراد والأرمن من أجل إثبات وجودها، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

ورغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية منذ عقد الخمسينات في القرن الماضي، إلا أن مراحل التغير هذه قد ظلت أسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش قد تدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذرية المحافظة على الهوية العلمانية للدولة.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 فقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما أنها شهدت تطورا نسبيا فيما يتعلق بالحريات، وتفهما أكبر فيما يخص المسألة الكردية والأرمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموما، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد اتخذت انطباعات أكثر إيجابية عن الصورة التركية من قبل دول الجوار والعالم العربي والإسلامي والاتحاد الأوروبي، كما اتجهت الحكومة التركية إلى تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية، وقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص أهم التطورات التي ظهرت على السطح فيما يخص موضوع أزمة الهوية التركية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم بالنقاط التالية:

أولا: ظهور الوجه السياسي الذي ينتمي إلى الهوية الإسلامية على السطح، فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى خصائصه الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجذورهم الحزبية التي تعود إلى حزب

الرفاه، لا تجعل مجالا للشك بأن الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.

ثانيا: العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجالات أمام مقاربات أخرى في سبيل حل الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية.

ثالثا: العمل على إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، وقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية مع قضايا العالم العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في صنع القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي.

ولذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في سعي هذا المجتمع لأن يتمثل تراثه الثقافي، وهي الطريق الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية لديه، فأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم انسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية وبين الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع، ولذلك فإن المهمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية في الوقت الراهن هي التخفيف من تشدد العلمانية وغلواء القومية اللتين سببتا الأزمات السياسية والثقافية في الدولة، لكن هذه المهمة لا يبدو أنها سهلة، خصوصا وتصريحات جنرالات الجيش وتلويحات المحاكم الدستورية لا تنفك مهددة سير إصلاحات الحكومة، وبالرغم من هذا إلا أنه يمكن القول بأن المجتمع التركي في طريقه إلى التغيير، ومحاولات حرفه عن هذا التغيير تمثل حالة استثنائية طارئة، ويمكن للتغيير الجذري الذي شهدته الدولة التركية في الثلث الأول من القرن الماضي أن يعود للظهور وبشكل معاكس وبحدة أقل مرة أخرى في الثلث الأول من هذا القرن بدليل أن الهوية الثقافية التي تم تهميشها في الفترة السابقة يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة أخرى في هذه المرحلة.

ملحوظة: قد يجد القارئ بعض الشبه بين بعض فقرات هذه الدراسة وما جاء في دراسات أخرى من الملف، وذلك لأنه من الصعوبة بمكان تناول أزمة الهوية في تركيا دون التطرق إلى منشأ

ذلك وارتباطه بالجغرافيا والتاريخ والتكوين العرقي والديني للشعب ومسارات الأمور بعد انهيار الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية...، لذا كان ضروريا الإبقاء على هذه الفقرات (بعد اختصارها) وتوظيفها بما يخدم موضوع الهوية.

مصادر الدراسة

1. محمود المنير، العولمة وعالم بلا هوية،، (المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2000)، 146.
2. Francis Fukuyama, The End Of History And The last Man, (New York: The Free press, 1992).
3. e, Fuat Keyman, "Türkiye'de Kimlik Sorunlari ve Demokratikleşme", Doğu Batı Düşünce Dergisi, 41(2007), 217-230.
4. Samuel P. Huntington, "Clash of Civilization", 42.
5. Ahmet Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, (Kurre Yayınları, İstanbul, 2007).
6. Ahmet Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 17-24.
7. مساحة تركيا الإجمالية بالكيلو متر المربع: 814578، تشكل منطقة الأناضول ما نسبته 97% من هذه المساحة، أما تراكيا (الجزء الأوروبي) فتشكل ما نسبته 3% منها. انظر: Ramazan Özey, "Türkiye'nin Cografyasi Ve Jeopolitigi Neden" Önemlidir? Stradıgma Aylık Strateji ve Analize dergisi, 9, (2003): 1-12.
8. Özey, "Türkiye'nin Cografyasi Ve Jeopolitigi Neden Önemlidir", 1-12.
9. Ali Yiğit, "Avrupa'nın Sınırları Ve Türkiye'nin Avrupa'ya Göre Konumu", Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 2(2000): 35-50.
10. Recep Ercan, Türkiye'de Ulusal Kültür Tartışmalari BağlamındaÇağdaş Uygarlik Sorunu, Sosyal Bilimler Dergisi, 25(2001): 112-115.
11. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 79-83.
12. Tuğça Poyraz ve Gülay Arıkan, "Avrupa-Türkiye Ilişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen "Öteki" Tanımları", Hacettepe Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi, 2(2004): 1-16.
13. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 79-83.
14. Poyraz, ve Arıkan, "Avrupa-Türkiye Ilişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen

."Öteki" Tanımları", 1-16

15. Poyraz, ve Arıkan, "Avrupa-Türkiye Ilişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen ."Öteki" Tanımları", 1-16

16. Soner Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği: Seçimler ve Endis, e Verici Gelişmeler", Washington Yakın Doğu Politikaları Enstitüsü (Washington Institute for Near East ،(Policy), (2007

ومن الحوادث التي عبرت عن العلاقة المتوترة بين طلبات المواطنين فيما يخص حرياتهم الدينية والمؤسسات القانونية في الدولة المظاهرات المستمرة للطالبات المحجبات من أجل الحصول على حقوقهن في دخول المؤسسات الرسمية. وقد قام محام تركي وهو ألب أرسلان أرسلان سنة 2006 بإطلاق النار على ستة من أعضاء محكمة إدارية، كانت قد أصدرت قرارات من قبل تتعلق بمنع الطالبات المحجبات من دخول المؤسسات الرسمية. Milliyet, 18 Mayıs 2006.

17. Süleyman Yıldız, "Kimlik Ve Ulusal Kimlik Kavramlarinin Toplumsal Niteliği", Millî Folklor, .74(2007): 9-16

18. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar, United .Kingdom, London, (2007): 1-44

19. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Türkiye'de Azınlıklar", 1-44

20. في عام 1492 أعلن الملك فرنالد ضرورة أن يتبع اليهود المذهب الكاثوليكي وإلا سيتم إجلاءهم عن إسبانيا، وبدأ اليهود بالهجرة إلى مناطق متعددة منها البرتغال، وفي نفس السنة أعطى السلطان با يزيد الثاني أوامره بالسماح باستقبال المسلمين واليهود الذين تم ترحيلهم من إسبانيا والبرتغال، وفي سنة 1496 أعطى الملك فرنالد المسلمين واليهود مدة عشرة أشهر للجلاء عن إسبانيا، وهاجر الكثير منهم إلى مناطق الدولة العثمانية، ويذكر بأن أول المناطق التي سكنها اليهود هي إسطنبول وأدرنه وسيلانك. انظر: Nazim Güleryüz, "Türkiye .Yahudileri", Görüş Dergisi, Özel Sayı, (2003): 1-22

21. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Türkiye'de Azınlıklar", 1-44

22. .Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği": 13-16

23. Cemal Karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society,

PRIF Reports No. 78, Peace Research Institute Frankfurt (PRIF)2007, 13-14.

24. Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society", 19-22.

25. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 59-62.

26. Senem Aydin and Ruşen Çakır, Political Islam in Turkey, Center for European Policy, 265(2007): 1-12.

27. Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society", 1-41.

28. Aydin and Çakır, "Political Islam in Turkey", 1-12.

29. Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society", 28-31.

30. Ismail Safi, Türkiye'de Muhafazakârlığın Düşünsel-Siyasal Temelleri ve Muhafazakâr Demokrat Kimlik arayışları, (Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Kamu Yönetimi Ve Siyaset Bilimi anabilim dalı: Doktota tezi, 2005), 213-220.

31. وبناء على الدراسة التي قام بها صافي إسماعيل عن حزب العدالة والتنمية تبين له أن 96% من أعضاء حزب العدالة والتنمية يرون أن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، وأن 75% منهم يبرزن هويتهم الثقافية على أساس أنهم مسلمين، وأن 56% منهم أفادوا بأن بناتهم البالغات يلبسن خمار الرأس، وأن 85% من زوجاتهم يلبسن خمار الرأس، وأن 76% منهم يعتبرون أنفسهم متدينون، وأن 71% منهم يؤيدون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

32. Soner Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği: Seçimler ve Endişe Verici Gelişmeler", 28-33.

33. عمر تشيبنار، "سياسيات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، العدد 10، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، 2008): 1-32.

34. بينت الدراسة التي أجريت سنة 2006، أن حوالى 48% من النساء التركيات يلبسن الحجاب الشرعي (خمار الرأس)، و11.4% منهن يلبسن القبعات لتغطية شعرهن.

35. Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği: Seçimler ve Endis, e Verici

.Gelişmeler", 35

36. عمر تشيبنار، "سياسيات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، العدد 10، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، 2008): 31.

37. Posta, 15 Nisan, 2007 Yiğit, "Avrupa'nın Sınırları Ve Türkiye'nin Avrupa'ya Göre Konumu", 35-50.

38. .Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 199-202

39. Gökhan Koçer, "Türkiye'nin Avrupa Birliği Politikasi: Ulusalarasi Ilişkiler Açisindan Bir Analiz", .Ulusalarasi İktisadi ve İdari Incelemeler Dergisi, 2, (2009): 38-56

40. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar, 1-42

41. .Koçer, "Türkiye'nin Avrupa Birliği Politikasi: Ulusalarasi Ilişkiler Açisindan Bir Analiz", 38-56

42. .Koçer, "Türkiye'nin Avrupa Birliği Politikasi: Ulusalarasi Ilişkiler Açisindan Bir Analiz", 38-56

43. أسس حزب العمال الكردستاني داخل تنظيم ماركسي يدعى بالتنظيم الشرقي الثقافي الانقلابي "DDKO" من قبل تلاميذ ماركسيين من بينهم عبد الله أوجلان في السبعينات من القرن الماضي. وقد قام حزب العمال الكردستاني بعدة عمليات قبل عام 1980، وقد نجا عبد الله أوجلان من عواقب انقلاب 1980 من خلال تهريبه إلى سوريا، وكانت أولى العمليات التي قام بها حزب العمال الكردستاني في عقد الثمانينات، وتحديدا في الخامس عشر من أغسطس عام 1984م، في كل من منطقتي "أروخ" و"شاندنيلي" وقد أعقب هذه العمليات التي قام بها حزب العمال الكردستاني عدة عمليات أخرى دموية. وقد تسببت هذه العمليات حتى سنة اعتقال أجلان سنة 1999 أي خلال 15 سنة بخسارة أرواح وصلت إلى خمسة وثلاثين ألف إنسان بالإضافة إلى الخسائر المادية التي وصلت إلى مليارات الدولارات.

44. Taha Özhan ve Hatem Ata, "Kürt Meselesi Problemler ve Çözüm Önerileri", Seta analiz, (2008), .1-20

45. .Taha Özhan ve Hatem Ata, "Kürt Meselesi Problemler ve Çözüm Önerileri", 1-20

46. .Taha Özhan ve Hatem Ata, "Kürt Meselesi Problemler ve Çözüm Önerileri", 1-20

47. Tessa Hofmann, "Armenians In Turkey Today: A Critical Assessment Of The Situation Of The Armenian Minority In The Turkish Republic", The EU Office of Armenian Associations of Europe,

.(2002): 1-46

48. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar", 1-42

49. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar", 1-42

50. ومن الأمثلة على ذلك القضية التي رفعت على أورهان باموك الروائي المشهور التركي من أصل أرمني الذي حصل على جائزة نوبل للآداب سنة 2006، عندما صرح سنة 2003 بأن مليون أرمني وثلاثين ألف كردي قد قتلوا في تركيا في نهاية عهد الدولة العثمانية، وقد أوقفت ملاحقته القضائية في نهاية العام 2006. انظر:

51. Murat Iri ve h. Esra Arcan, The Orhan Pamuk Case: How Mainstream Turkish Media Framed His .Freedom of Speech, Kırgızistan-Türkiye Manas Üniversitesi, Sosyal Bilimler Dergisi, 18(2007): 18

52. .Hofmann, "Armenians In Turkey Today", 1-46

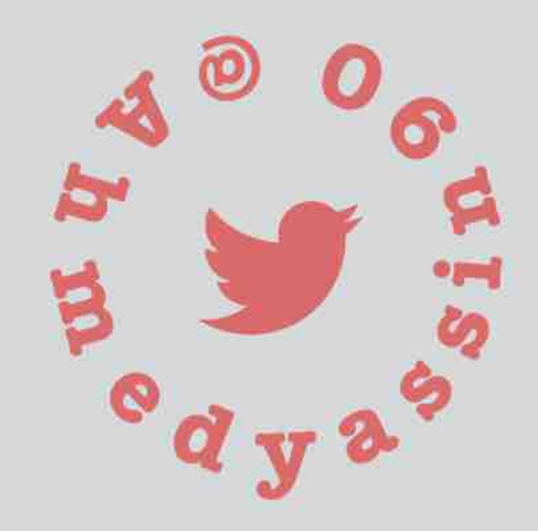
53. Hakan Taşdemir ve Murat Saraçli, "Avrupa Birliği ve Türkiye Perspektifinden Azınlık Hakları .Sorunu", Uluslararası Hukuk ve Politika, 8(2007): 33-34

54. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar", 1-42

55. Eren Özalay, "Minorities in Turkey The identity of the Alevis in Accordance with the EU Legislation", Georg-August Universität Göttingen, IP (2006) San Sebastian, 1-22; Şermin Tekinalp, Küreselleşen Dünyanın Bunalımı: Çokkültürlülük, Journal of istanbul Kültür University, 1(2005): .75-872005/1 p

56. .Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar",1-42

57. Özalay, "Minorities in Turkey The identity of the Alevis in Accordance with the EU Legislation", .16-20


@Ahmedyassin90

الإسلاميون الأتراك..
من الهامش إلى المركز

كمال السعيد حبيب*

تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي يقر دستورها بالعلمانية كمادة لا يمكن حذفها من الدستور[1]، وتفرض هذه العلمانية على كل من يريد ممارسة السياسة الابتعاد عن استخدام الدين، في الحياة السياسية بأي شكل كان وإلا اعتبر ذلك انتهاكا للدستور وقانون العقوبات. فجميع الأحزاب الإسلامية التي أنشأها نجم الدين أربكان - على سبيل المثال - تم إغلاقها وإبعادها عن الحياة السياسية بسبب اتهامها بخرق الدستور وعدم احترام العلمانية.

كما تعرض المئات من السياسيين الإسلاميين للسجن والحظر على نشاطهم السياسي إما بسبب تصريحات دينية صريحة لهم أو الاستشهاد بما تم تأويله من نصوص أو حتى إشارات دينية. وقد تعرض سابقا رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان نفسه لذلك حين استخدم أبياتا للشاعر التركي ضيا جوكالب اشتم فيها العلمانيون ما اعتبروه استخداما لرموز دينية[2].

بيد أن الحقيقة التي لا يمكن لأي باحث تجاهلها هي كون الحضور الإسلامي في تركيا لم يختف من المسرح رغم هذه العلمانية الصارمة، بل إنه استعاد زمام المبادرة وانتقل من الهامش إلى المركز ومن الاغتراب إلى الاختراق ليصبح الظاهرة الأهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد، وليس أدل على ذلك من وصول قادة ذوي جذور إسلامية ليصبح منهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، من هنا فإن السؤال العلماني لم يعد: كيف يمكن استئصال الإسلام من الحياة العامة، وإنما كيف يمكن التكيف معه؟ فتاريخ الجمهورية شاهد على أنه من المستحيل إضعاف القاعدة الاجتماعية الإسلامية أو الإقلال من جاذبية الإسلام بالنسبة للشعب التركي[3].

يستدعي السياق الإشارة هنا إلى أننا في هذه الدراسة نتناول الظاهرة الإسلامية في علاقتها بالحياة السياسية وهذا وجه واحد لظاهرة أوسع وأشمل لها تعبيراتها المتعددة وغير القاصرة على المجال السياسي وحده، كما يجدر القول بأن تجذر مفهوم الدولة في الثقافة التركية جعل الإسلاميين يناضلون من داخلها ولم يصفوها بتعبيرات من قبيل "الجاهلية" كما من بعض الإسلاميين في العالم العربي.

وعلى الجانب الآخر فإن العلمانيين الأتراك لم يستبعدوا الإسلاميين كقوة اجتماعية وسياسية، وهذا في الواقع استمرار للتقاليد العثمانية ذات الطابع الإمبراطوري الذي يقوم على التوفيق والتعايش والوصول لحلول وسط. ومن هنا فإن "الأتاتوركية" ذات الطابع الاستئصالي لم تنجح، كما أن "الأربكانية" ذات الطابع الإحيائي الذي يحمل نزعة مواجهة لم تستمر، أما "الأردوغانية" في صيغتها (الديمقراطية المحافظة) فهي تعبير عن التواصل مع الطابع العثماني، إنها "عثمانية جديدة" ولذا قدر لها الوصول إلى السلطة والاستمرار فيها حتى الآن[4].

أولا: الظاهرة الإسلامية من الهامش إلى المركز

بروز الظاهرة الإسلامية في تركيا ثم وصولها إلى الحكم لم يكن أمرا سهلا، ولم يكن الطريق إلى ذلك معبدا. فقد مر الإسلام السياسي في البلاد بمحطات كثيرة إلى أن نجح في التحول من الهامش إلى المركز، وسوف نحاول أن نسرد ذلك بشكل مختصر ومكثف حتى وإن اتخذ الطابع المعلوماتي المباشر إلا أن عرضه بهذه الصورة سوف يعطينا في النهاية فكرة عن كم الجهد والتضحيات التي كانت لازمة من قبل هؤلاء الإسلاميين للتغلب على العراقيل والصعوبات قبل وصولهم إلى السلطة.

1. أعلنت الجمهورية ليلة 29/30 أكتوبر/تشرين الأول عام 1923، ثم ألغيت الخلافة في 4 مارس/آذار 1924[5] وصدر أول دستور للجمهورية في 20 أبريل/نيسان 1924 وظل معمولا به حتى عام 1960، وكانت المادة الثانية في هذا الدستور تشير إلى أن الإسلام هو دين الدولة، بيد أن الدستور تعرض لتعديلات كثيرة كلها كانت تتجه نحو ترسيخ مزيد من علمانية الدولة. ففي عام 1928 ألغيت الإشارة إلى الإسلام كدين للدولة، وفي عام 1937 تم تعديل المادة الثانية من الدستور لتقرأ على النحو التالي "الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة"[6]. وبوفاة كمال أتاتورك عام 1938 كان المشهد يبدو وكأن تركيا بأكملها قد تحولت إلى كيان علماني بحت، وأن الإسلام اختفى من أجل الصالح العام إلا أن الوضع لم يكن كذلك، فعلى الرغم من كون الجزء المسيطر من الصفوة المتعلمة تحول تماما باتجاه الأفكار وأنماط الحياة الغربية، إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام[7].
2. تأسس الحزب الجمهوري الحر برئاسة فتحي أوقيار عام 1930 "لاستيعاب المعارضة الدينية المتفاقمة ولإيجاد معارضة مستأنسة"، وانضمت الطرق الصوفية وعلى رأسها النقشبندية[8] إلى هذا الحزب، لكن مواقفهم السياسية وطرق التعبير عن هذه المواقف (أحيانا

كانوا يدوسون صور أتاتورك بالأقدام إذا اختلفوا معه) جعلت أتاتورك يقدم على إغلاق هذا الحزب. ورغم الإغلاق إلا أن المنتسبين للطرق الصوفية كانوا قد انتقلوا بالعمل السياسي الإسلامي من السرية إلى العلنية من خلال انخراطهم كجناح ديني ضمن أحد الأحزاب القائمة، وظل هذا الأمر تقليدا وسم الظاهرة الإسلامية في تركيا[9].

3. مع مجيء عصمت إينونو إلى رئاسة الجمهورية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1938 عقب وفاة أتاتورك دخلت تركيا عالم التعددية السياسية والحزبية بتأسيس "الحزب الديموقراطي" في السابع من يناير/كانون الثاني عام 1947 بقيادة جلال بايار. وكان شعار الحزب في الانتخابات "كفاية - خلاص"[10]، والتحقت التيارات الإسلامية بهذا الحزب لتعبر عن معارضتها للكمالية والعلمانية، كما انضم للحزب كذلك رموز متدينة مثل الجنرال فوزي جاقماق الذي سرعان ما استقال بسبب غموض موقف الحزب من الدين وأسس حزبا مستقلا أسماه "حزب الأمة" عام 1948 انضمت إليه التيارات المتدينة في الحزب الديموقراطي. ودخل حزب الأمة الانتخابات وفاز بمقعد واحد في البرلمان، لكن الحزب الديمقراطي وبموافقة حزب الشعب الجمهوري اتخذ قرارا بحله قبل انتخابات عام 1954 بحجة "توظيفه الدين في السياسة"، لكن محكمة النقض ألغت قرار الحل، بيد أن الحزب أعاد تشكيل نفسه من جديد باسم "حزب الأمة الجمهوري" وحصل على خمسة مقاعد في انتخابات عام 1954[11].

وفي عام 1951 تأسس حزب جديد اسمه "الحزب الديمقراطي الإسلامي" أسسه رفعت جواد أتيلخان المعروف بعدائه الشديد للماسونية واليهودية، ولكنه أحيل للمحاكمة بتهمة استخدام الدين في السياسة وأغلق بعد ستة أشهر من تأسيسه. كما تأسست بعد ذلك أحزاب أخرى ذات رؤية إسلامية مثل حزب "الدفاع عن الإسلام" و"حزب النهوض الوطني"[12]، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها الإسلاميون أن تكون لهم أحزابهم المستقلة بدلا من أن يكونوا مجرد أجنحة داخل الأحزاب المعارضة للأتاتوركية.

4. بدأ ما يمكن تسميته "الإحياء الإسلامي" في تركيا مع مجيء الحزب الديمقراطي إلى السلطة. فعصر العلمانية الشاملة انتهى، وبدأ النظر للإسلام كهوية لتركيا كما هو الحال بالنسبة للمسيحية في الدول الغربية. وبدأت العلمانية تطرح كنظام للحكم وليست دينا سياسيا يؤمم كل الفضاآت لصالح الدولة. واخترق التيار الإسلامي بقوة الحزب الديمقراطي واتخذوه مظلة لهم للهجوم على الكمالية، وظهر جناح إسلامي قوي داخل الحزب منذ عام

1953، وهو ما دفع رئيس الوزراء عدنان مندريس لمهاجمة الميول الإسلامية لبعض أعضاء البرلمان المنتمين للحزب، بيد أن علاقة الحزب مع التيار الإسلامي ظلت قوية. وفي انتخابات عام 1957 فاز الديمقراطيون على الكماليين، وقد صوت النورسيون للحزب الديموقراطي تقديرا لاستجابة بعض مطالبهم الدينية، وبدا الحزب الديمقراطي نفسه كأحد تجليات الإحياء الإسلامي في تركيا خاصة مع اقتراب زعيمه مندريس بقوة من الإسلام بعد نجاته من حادث طائرة فيما يشبه المعجزة عام 1959[13].

ويمكن القول إجمالا إن الأحزاب الديمقراطية المحافظة في تركيا مثلت فضاءً للإسلاميين استطاعوا من خلاله التأثير بقوة في الحياة السياسية والاجتماعية، كما أن الحضور الإسلامي على المستوى النفسي والشرعي بدأ ينتقل من مرحلة المطاردة والملاحقة إلى مرحلة رد الاعتبار وتأكيد الفاعلية والوجود في كافة المجالات[14].

5. مع انقلاب عام 1960 بدأت تبرز ظاهرتان متصلتان بالظاهرة الإسلامية في تركيا الأولى وهي التراجع العلماني مع وجود ميل رسمي أكثر نحو التكيف مع الإسلام، والثانية هي رسوخ قدم الظاهرة الإسلامية بشكل أكبر وأوسع وتقدمها نحو الانتقال من الهامش إلى القلب والمركز، ذلك لأن الانقلابيين حاولوا قدر إمكانهم تبني مفهوم "تتريك" الإسلام، أي جعله منسجما مع المزاج والطبيعة التركيين. وقد بدأت في تلك الفترة بعض الأفكار الخاصة بعلاقة الإسلام بالمجتمع التركي في الانتشار بالتدريج، من ذلك فكرة أن الإسلام مكون من مكونات الهوية التركية، وأنه نموذج صالح لتسيير الحياة، وأنه يمكن التوفيق بينه وبين العلمانية، وأنه ليس قوة رجعية على ما يشاع، كما يمكنه التعاطي مع حضارة الغرب[15].

ومع مجيء حزب العدالة في منتصف الستينيات كوريث للحزب الديمقراطي التف حوله ذوو التوجهات الإسلامية وصوتوا له في الانتخابات حتى حصل على الأغلبية عام 1965، وكان نجم الدين أربكان عضوا في هذا الحزب حتى عام 1969، وكان يعبر هو وأنصاره عن تيار إسلامي معتدل داخله، وأدى وصوله عام 1968 إلى فرع اتحاد غرف التجارة والصناعة والبورصة إلى فزع العلمانيين، وقد ضغط الجناح الإسلامي داخل حزب العدالة على رئيس الحزب سليمان ديميريل لاتخاذ خطوات أكثر للاقتراب من الإسلام لكنها لم تفلح، وقد رفض ديميريل ترشيح أربكان على قوائم الحزب في انتخابات عام 1969، وهنا ترشح أربكان مستقلا في محافظة قونية ونجح ومعه سبعة وعشرون نائبا يعبرون عن التيار الإسلامي في ذلك الوقت، وهؤلاء

مثلوا أضخم تجمع للمستقلين عرفته الانتخابات التركية[16].

6. تأسس حزب "النظام الوطني" في يناير/كانون الثاني عام 1970 معبرا عن ظهور ما عرف باسم "الملي جوروش" أي الفكر الوطني الذي يعبر عن تيار مستقل وجديد في السياسة التركية[17]. وقد عبر برنامج هذا الحزب عن مزاج ديني واضح فهو يريد إلغاء الربا وتغيير نظام الضرائب والقروض وهاجم الماسونية والشيوعية والإلحاد، لكنه أغلق في مايو/أيار عام 1971 بتهمة معاداة العلمانية.

بيد أن حركة الملي جوروش (الفكر الحر) عادت لتؤسس حزبا جديدا في أكتوبر/تشرين الأول 1972 بعد عاصفة انقلاب مارس/آذار 1971، باسم "حزب السلامة الوطني"، ودخل الحزب الانتخابات في أكتوبر/تشرين الأول 1973 وحصل على 48 مقعدا ليصبح القوة السياسية الثالثة في البلاد، ودخل في ائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري العلماني الكمالي عام 1974 وأصبح أربكان نائب رئيس الوزراء في حالة فريدة من نوعها، إذ للمرة الأولى يشكل الإسلاميون والعلمانيون معا حكومة واحدة على قاعدة احترام الدولة للمعنويات والأخلاق وعدم معاداة الدين من جانب العلمانيين، وعلى قاعدة أن الإسلاميين جزء من الحياة السياسية ويجب استيعابهم كفصيل وطني داخل الجمهورية.

أصبح الإسلاميون إذن جزءا من بنية النظام السياسي وتجاوز تأثير الإسلاميين الفضاء الاجتماعي والفردي إلى قلب الظاهرة السياسية، ودخل حزب السلامة الوطني في ائتلاف مرتين بعد ذلك مع حزب العدالة عام 1975وعام 1977، ويبدو أن ائتلافه مع حزب الشعب صرف جزءا من قاعدته التصويتية عنه ولكنه ظل جزءا مهما في الحياة السياسية التركية. وتضمن برنامج الحزب الدعوة لسوق إسلامية مشتركة وعملة إسلامية واحدة وقوة عسكرية تدافع عن العالم الإسلامي وأمم متحدة للأقطار الإسلامية. ومرة أخرى تعرض الحزب للإغلاق بسبب "انتهاكه العلمانية" وقد حدث ذلك مع انقلاب سبتمبر/أيلول عام [18]1980.

7. عقب عودة الحياة السياسية والحزبية بعد رجوع العسكر لثكناتهم تأسس حزب الرفاه في 19 يوليو/تموز 1983، وهو نفس العام الذي أسس فيه تورغوت أوزال حزب "الوطن الأم" والذي حكم البلاد حتى عام 1989، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوطن الأم كان عبارة عن ائتلاف من عدة قوى أبرزها التيار الإسلامي ويمثلهم في ذلك الوقت محمد جندز. وينتمي تورغوت أوزال إلى التيار الإسلامي حيث سبق له أن ترشح على قوائم حزب السلامة الوطني عام 1977

بمنطقة أزمير ولكنه لم يوفق.

ومن المفيد معرفة أن تأثير الطريقة النقشبندية ظل عميقا في الحياة السياسية التركية، فعلى سبيل المثال حث الشيخ محمد زاهد كتكو، وهو أحد أعلام الطريقة، العديد من الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية ومنهم نجم الدين أربكان الذي استشار الشيخ في تأسيس الرفاه فأذن له. وهنا يشار إلى أنه يكاد لا يوجد سياسي إسلامي تركي إلا وله شيخ وطريقة لكنه لا يعلن عن ذلك[19].

وعقب تصدع حزب "الوطن الأم" عام 1991 وخروج التيار الإسلامي منه عام 1992 بدأ الصعود السياسي للرفاه، فقد كان الوطن الأم الجسر الذي عبر عليه الرفاه ليصل رئيسه إلى رئاسة الوزراء متحالفا مع حزب علماني هو "الطريق المستقيم" في يونيو/حزيران عام 1996، واستطاع الرفاه أن يكتسح بلديات المدن الكبرى في الانتخابات المحلية التي جرت عام 1994، وحصل على المركز الأول في الانتخابات النيابية التي جرت عام 1995 حاصدا ستة ملايين صوت، وشكل الحكومة مع حزب الطريق المستقيم، وقد نالت هذه الحكومة ثقة البرلمان في 8 يونيو/حزيران 1996، لكن هذه الحكومة لم تعمَّر طويلا، إذ تدخل الجيش متحالفا مع الأحزاب العلمانية ليرغم أربكان على مغادرة المنصب الرفيع قبل أن يكمل عامه الأول وقدم بالفعل استقالته في يونيو/حزيران عام 1997.

وقدم المدعي العام طلبا بإغلاق الحزب وتم الإغلاق بالفعل في 16 يناير/كانون الثاني 1998 فيما عرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" أو "الانقلاب اللطيف" الذي استخدم فيه الجيش مؤسسات مجلس الأمن القومي والادعاء العام التركي والمحكمة الدستورية العليا بدلا من التدخل العسكري المباشر.

وانتهى الوجود القانوني للحزب بعد نشر قرار المحكمة الدستورية العليا قرار الإغلاق في الجريدة الرسمية في 22 فبراير/شباط 1998، وبدا أن أربكان يستعد لتأسيس حزب جديد كما حدث مع الأحزاب السابقة لفكرة الملي جوروش، بيد أن تحولات جديدة كانت الظاهرة الإسلامية في تركيا قد عرفتها طوال عقد التسعينيات جعلتها تسلك مسلكا مختلفا عما كان يتوقعه أربكان وهي التي قادت إلى بروز حزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا اليوم[20].

ثانيا: الإسلاميون في المركز.. حالة العدالة والتنمية

1. تسبق الدولة في الحالة التركية الدين بخطوة[21]، وهذا تقليد عميق في الحياة التركية منذ اعتنق

الترك الإسلام، وظل هذا التقليد معمولا به في ظل الدولة العثمانية ولا يزال حتى اليوم، وهنا يمكن القول بأن جيل الشباب الجديد من الحركة الإسلامية في تركيا من أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولنت أرينغ وعبد اللطيف شنر وغيرهم، أيقنوا أنه لا بد من إدراك جديد مختلف عن ذلك الذي تطرحه حركة الملي جوروش. فالجيل الذي يمثله هؤلاء الشباب هم الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يطلق عليه "الإسلام المدني" بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون في نفس النقطة التي يجاورهم فيها آخرون، وأن هؤلاء الآخرون متساوون معهم، ومن ثم فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن أن تكون سبيلا للحكم وليس استخدام أدوات الفرض والهيمنة من أعلى، فهؤلاء لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إسلامي[22]. أدرك الجيل الجديد الذي تكونت لديه خبرة واقعية بالسياسة وعالمها من خلال ممارسة السلطة على مستوى البلديات أنهم قد استوى عودهم ونضج وعيهم وخبرتهم وأن طريق أربكان الذي يحاول أن يجعل من الدين قوة فوق الدولة وأمامها خلافا للتقاليد التركية لن يصل بمشروعهم إلى منتهاه المأمول.

2. تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار. وتتعدى أهداف ديمقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقدسيتها إلى تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة، وتوزيع واستقلال السلطات، وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة والتي يسعى الحزب إلى تحقيقها في الحياة السياسية التركية.

ويهدف مشروع الحزب إلى تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية من خلال التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة

النظام القائم في الدولة، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة والتنمية[23].

وحينما سئل اثنان من قادة الحزب وهما عبد الله غول وعبد اللطيف شنر عن الجديد في حركتهم قالا: لن تتمحور حركتنا حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما على الأسس الديمقراطية والشفافية والحوار والتعاون، وأن الحركة سوف تعتمد أسلوب العمل الجماعي وليست علاقة الطاعة والتبعية للزعيم، وسوف تهتم بقضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعليم وإصلاح الخدمات، وتركز على المشترك بين كل القوى السياسية والاجتماعية وليس على الاستقطاب وتعميق النزاعات، ولن تهدد النظام القائم وستتجنب الراديكالية في السياسات، وعن مشكلة الحجاب قالا إن الحركة ستحلها في سياق حق المرأة الإنساني في الاختيار، ولن تعارض الحركة الكمالية ولكن ستسعى لتحقيق الجزء النهضوي فيها[24].

3. ويمكن القول في محاولة فهم ظاهرة العدالة والتنمية في السياسة التركية وعلاقتها بالإسلام أن أربكان كان يضع الإسلام أمامه وهو يخوض صراعه مع العلمانية الاستئصالية في تركيا، بينما قرر أردوغان أن يضعه في قلبه وهو يخوض هذا الصراع أيضاً. وأردوغان حريص على تبني مفهوم الحزب السياسي ويرفض أن يكون الحزب إسلاميا لأن الحزب الإسلامي-بحسب اعتقاده- في دولة أغلبيتها مسلمة يكون قوة انقسام في المجتمع بينما الدين هو قوة توحيد. وفي التقاليد التركية يلاحظ تمييز بين الدين والسياسة وليس فصلا بينهما، فالدين -كما قال أردوغان نفسه- هو شيء مهم بالنسبة لي على المستوى الفردي بل هو أهم شيء لكنه لن يكون كذلك في الفضاء العام الاجتماعي والسياسي حيث يجب أن تتنافس البرامج والأفكار والخطط، ويكون الاختيار بينها والتصويت عليها عبر العملية الديمقراطية.

ومن خلال دراسة الثقافة التركية يتضح أنها ذات طابع عملي، ومن ثم فإن رؤى حزب العدالة والتنمية عبرت أكثر عن الثقافة التركية في هذا الخصوص. فأربكان على سبيل المثال وجيل الشيوخ الذين معه كانوا يغلبون الشريعة والالتزام بالطابع الإسلامي لطبع المجتمع التركي العلماني به من خلال رؤية روحها إحيائي بامتياز متأثرا في هذا بالحركات الإحيائية في العالم العربي، وهي حركات يتقدمها الدين وتغلب الشريعة في عملية التغيير التي تسعى إليه،

فهي حركات ذات طابع شمولي يغلب عليها مفهوم التغيير الشامل، إذ لا بد من وجود الدولة حتى يمكن تطبيق الإسلام وهذا هو تفكير الجيل الثاني من الحركة الإسلامية التركية[25]. هذه الأفكار "الأربكانية" جعلت النظام العلماني يضعها في موضع الريبة والخوف والحذر ويحاول حصارها والانقلاب عليها.

أما جيل أردوغان وعبد الله غول فإنهم يرون أن الواقع القائم يحتاج لقدر من التكيف والتوافق والعمل على إصلاحه، ولذا استطاع العدالة والتنمية أن يغالب العسكر وينازعهم عبر تبنيه لاستراتيجية دخول الاتحاد الأوروبي وتبنيه لاستراتيجية إصلاح اقتصادي قريبة من الليبرالية الجديدة ذات الطابع الغربي والتي تتكيف بقوة مع مطالب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الغربية.

إذن نحن أمام تعبير قديم ذي طابع إحيائي (أربكان)، وتعبير جديد ذي طابع إصلاحي (أردوغان). ونظرا للطبيعة الإمبراطورية للدولة العثمانية والتي ورثتها الدولة التركية، فإن صيغة العلمانية الصلبة التي تبنتها الجمهورية مع "أتاتورك" لم يقدر لها النجاح، وصيغة الإحياء المقاطع الحاد النازع للتغيير الشامل الذي تبناه "أربكان" لم يقدر لها الاستمرار. ولأن التقاليد التي أطلق عليها العدالة والتنمية "الديمقراطية المحافظة" وهي بطبيعتها تقوم على التوفيق والحوار وعدم الصدام فهي أكثر اقترابا من الروح العثمانية، ومن ثم أصبح المشهد التركي بإزاء صدر أعظم جديد يسعى لتأسيس ما يمكن تسميته "الجمهورية الثالثة" التي تعيد الدولة التركية لطبيعتها كدولة ديمقراطية وإسلامية وحديثة في نفس الوقت متحررة من قيود العسكر والبيروقراطية وملتزمة بإدارة ذات كفاءة وإنسانية[26].

4. وقد تأسس النظام السياسي التركي على القبول بأحزاب الوسط في اليمين واليسار معا، أي يمين الوسط ويسار الوسط، بحيث يكون هناك حزبان كبيران أحدهما في الحكم والآخر في المعارضة، بيد أن دخول الأحزاب الصغيرة على الخط وعدم قدرة أحزاب الوسط سواء في اليمين واليسار على أن تعطي معنى للحياة السياسية أو تحقق الاستقرار، من هنا فإنه وعقب انقلاب عام 1980 افتقدت الحياة السياسية لحزب يمثل المركز سواء في اليمين واليسار وجاء حزب الرفاه ليحاول ذلك، بيد أن طبيعة النظام أسست على غير مقاسه، ومن هنا فإن تأسيس العدالة والتنمية عام 2001 وحصوله في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2002 على 34% من الأصوات وتبنيه لأيديولوجية ديمقراطية محافظة جعلته يبدو متواصلا أيضا مع الخط

السياسي للحزب الديموقراطي في الخمسينيات ولحزب العدالة في الستينيات والسبعينيات وللوطن الأم في الثمانينيات ومن ثم قدر له الاستمرار، وكل هذه الأحزاب بدرجة ما هي "ديمقراطية محافظة"، أي أنها تحترم الإسلام كهوية للدولة وترفض العلمانية الاستئصالية وتحاول أن تدعو لعلمانية متسامحة كما في الغرب، وإذا كان تورغوت أوزال أسس الجمهورية الثانية فإن رجب طيب أردوغان يؤسس للجمهورية الثالثة[27].

5. يعبر حزب العدالة والتنمية عن طموحات وآمال قطاع عريض من أبناء الطبقة الوسطى في تركيا، الذين نجح الحزب في الارتقاء بمعيشتهم. كما أولى الحزب اهتماما خاصا بالمرأة والشباب. وفي المعركة التي دارت بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الذي يقوده دينيز بايكال والتي وقف فيها الجيش إلى جانب حزب الشعب وهدد بالتدخل وقف اتحاد الغرف والبورصات التركية(TOBB) و"التوسياد"(TUSIAD) - وهو أكبر تجمع لرجال الأعمال العلمانيين - إلى جانب العدالة والتنمية في مواجهة تدخل الجيش لأول مرة والسبب في ذلك يعود إلى حالة انتعاش الأوضاع الاقتصادية لتركيا وزيادة الأرباح التي جنتها تلك المؤسسات في فترة حكم العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات وهو ما جعلهم يقفون إلى جانبه ويدعمونه في مواجهة الجيش[28].
6. على المستوى الاقتصادي استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق إنجازات اقتصادية مهمة مما انعكس إيجابيا على الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المكانة السادسة عشر عالميا، وزاد تدفق الاستثمارات الخارجية، وارتفعت معدلات النمو، كما ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد[29]. وحقق الحزب تقدما على مستوى تقليل النزعة العسكرية في النظام السياسي التركي خاصة فيما يتصل بمجلس الأمن القومي. كما أعطى الأكراد والأقليات مساحة كبيرة من التعبير عن أنفسهم خاصة الحق في استخدام لغتهم المحلية في التعليم والإعلام، وحسن أحوال حقوق الإنسان وبدأ مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، وحسن علاقته بدول الجوار العربي والإسلامي، وقدمت تركيا نفسها باعتبارها لاعبا إقليميا مهما في المنطقة وليست مجرد جسر أو ملحق تابع للسياسات الغربية[30].

واستطاع الحزب أن يحقق إنجازا في انتخابات 22 يوليو/تموز 2007 بحصوله على نسبة 47% أي أن نسبة تأييده اتسعت بشكل لم يحدث في الحياة السياسية التركية منذ خمسين عاما وصار له 340 مقعدا في البرلمان بينما حصل حزب الشعب على 112 مقعدا فقط وحصل حزب

الحركة القومية على 70 مقعدا وحصل المستقلون الأكراد على 24 مقعدا، وشكل الحزب الحكومة وحده وهو ما يعني الحفاظ على استمرار الاستقرار الذي حققه لتركيا منذ جاء إلى السلطة والتي لم تنعم به منذ عام 1980. ثم استطاع أن ينجز معركة انتخاب عبد الله غول رئيسا للبلاد ليكون الرئيس التركي الأول غير العلماني في عهد الجمهورية. واستطاع أن يفلت عام 2008 من دعوى حله والتي كان قدمها المدعي العام التركي مطلع عام 2007 بسبب تعديل دستوري قام به الحزب يضمن للفتيات الأتراك الحق في تعليم متكافئ ومتساو واكتفى حكم المحكمة الدستورية العليا بحرمانه من نصف مخصصات الدعم التي توجه له من الدولة.

7. حزب العدالة والتنمية يملك الآن أغلبية في البرلمان ويحكم وحده بدون حاجة إلى ائتلاف، ورئيس الدولة التركية عبد الله غول من أعضائه، ولا يزال لدى الحزب أهداف كثيرة لم تتحقق من أبرزها استكمال ما بدأه لتأسيس "الجمهورية الثالثة"، وما يستلزمها من "دستور جديد كليا"[31].

غير أنه يمكن القول بشيء من الوثوق والاطمئنان إن حقائق التطور السياسي في تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تتصادم مع العلمانية وإنما تهذبها وتروضها لتكون أكثر إنسانية وتجاوبا مع حقائق العصر وموازين القوى على الأرض.

مصادر الدراسة

1. المادة الثانية من الدستور التركي ينص القانون على علمانية الدولة حيث يصف الجمهورية التركية بأنها ديمقراطية علمانية اجتماعية وأنها تحكم بالقانون وتعبر عن مفاهيم العدالة والسلام العام والتضامن القومي والعدالة وتحترم حقوق الإنسان وتدين بالولاء للقومية الأتاتوركية، وفي المادة الرابعة والعشرين التي أشارت لحرية المعتقد والتفكير الديني أشارت إلى أن التعليم الديني سيكون إجباريا حتى التعليم الثانوي وسيكون تحت رقابة الدولة وسيطرتها وانتهت بالإشارة إلى أنه يستحيل تطبيق القواعد الدينية ولو جزئيا في كيان الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ولا يجوز لأي كان إطلاقا إساءة استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة بغرض تحقيق مآرب سلطوية أو سياسية أو مصلحة شخصية وراجع: (The Constitution of the Republic of Turkey Ankara: 1995, 2 print) p. 6,10.

وراجع أيضا بالعربية الكتاب الوثائقي، تركيا 2002(وكالة تورك خبر لر، تركيا: 2002)، صفحة، 154 وسوف يلاحظ المدقق أن الدستور التركي يتعرض دائما للتعديلات كما هو مشار إليه في

النسخة الإنكليزية، كما أن التعديلات المتصلة بحقوق الإنسان والحريات المقررة في المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان تتوالي ومن ذلك تقييد حظر الأحزاب السياسية وحق استخدام المواطنين للهجات متباينة وتوسيع حرية الاعتقاد والتفكير وغيرها.

2. met yasar, political parties in turkey, the role of Islam (U.S.A:praegr Publishers, 1984) preface v.
3. tfa Erdogan, Islam in Turkish politics, Turkey's.
4. st for Democracy without Islam in: Atilla Yayla (edit) Islam, civil society and Maret Economy (Ankara, liberte Books, 2003, 2 edit) p.
5. كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (1983-1997)، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، عام 2006.
6. في عام 1921 صدر قانون التشكيلات الأساسية متضمنا 24 مادة أضيفت إلى القانون الأساسي الذي كان السلطان عبد الحميد أصدره عام 1876، وتشير المصادر التي أرخت لتلك الفترة إلى أن الإجراءات التي اتخذها "كمال أتاتورك" الذي أصبح يوصف بالغازي كانت تتم في أجواء دينية وكانت هناك معارضة قوية لفصل الخلافة عن السلطنة ومعارضة لإلغاء الخلافة كذلك، ودستور 1924 كان يتضمن 105 مادة، ويمكن مراجعة كل تلك التفصيلات في الكتاب المهم: الصفصافي أحمد المرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، حرب الاستقلال والجمهورية الأولى 1918-1960(القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2004)، ص 46 وما بعدها، ص 88 وما بعدها، ومن المثير للدهشة أن أتاتورك كانت لديه كل تلك السلطات وعمره لم يكن يزيد على 42 عاما.
7. عن تفصيلات تلك التعديلات راجع: الصفصافي، نفس المرجع، ص 90.
8. Yaser, political parties in Turkey, p. 4.
9. عن النقشبندية وتعبيراتها المختلفة واتجاهاتها وموقفها من الدين والحياة السياسية راجع: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 144-151.
10. الصفصافي، التطور الديموقراطي، ص 106-124.
11. نفس المرجع، ص 158 حيث يشير إلى أن الأفيش الانتخابي للحزب الديموقراطي كان "خلاص.. كفاية "، وهناك العديد من المراجع المهمة باللغة الإنكليزية أرخت لتلك الفترة منها

مثلا:

12. Hugh poulton, Top Hat , Grey wolf and Crescent,Turkish nationalism and The Turkish Repuplic (u.k: c.hurst,1997) p. 170.

13. طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا، دراسة في الفكر والممارسة (القاهرة: جواد الشرق، 2001)، ص 64.

14. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا (عمان: دار البشير، 1992)، ص 30.

15. poulton, Top Hate, p. 172-173

16. وعن النورسية راجع: أورخان محمد علي، سعيد النورسي رجل القدر في حياة أمة (القاهرة: دار الفضيلة، د.ت)، ص 274 و291.

17. صبري توفيق همام، الإسلام والعلمانية بين السياسي والثقافي، مجلة الديمقراطية، ع14، بتاريخ 1/4/2004، ص 104.

18. poulton, Top Hate, p. 174-175.

19. محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، السياسة الدولية، يناير 1998، ع131، ص 128.

20. عن تفصيلات معني "الملي جوروش" وأيديولوجية الفكر الوطني وطريقة تربية الكادر السياسي وبرامج التعليم والتنشئة السياسية راجع: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 327 وما بعدها.

21. مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا (ألمانيا الغربية، 1984، ط1)، ص 171 وما بعدها.

22. كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية، ص 146 حيث يستند الباحث إلى حوار مع محمد فرنجه أقدم طلاب النور الأحياء في تركيا وفق ما أفادنا إحسان قاسم الصالحي مترجم كليات رسائل النور وقد التقيته في اسطنبول بوقف العلوم الإسلامية عام 2003 حيث كنت أجمع مادتي لرسالة الدكتوراه.

23. التفصيلات وافية بكل تلافيفها في: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 353 وما بعدها.

24. منال لطفي، الاستثناء التركي، حوار مع شريف ماردين، الشرق الأوسط، بتاريخ 27/10/2007.

25. حوار للباحث مع علي بولاج في إسطنبول عام 2003 إبان جمعه لمادته لرسالة الدكتوراه، وهذا جزء من تطور في كل الحركات الاجتماعية فهي تنتقل من العلاقة الرأسية التي تقوم على مفهوم السلطة إلى العلاقة الأفقية حيث يكون التساوي والحوار والإقناع هو أساس التفاهم والسلطة ذاتها، وعبد اللطيف شنر هو أحد مؤسس حزب العدالة والتنمية مع غول وأردوغان وتولي الملف الاقتصادي في حكومة العدالة والتنمية الأولى، بيد أنه نافس على رئاسة الحزب في مواجهة أردوغان عام 2007 ولم يرشحه الحزب لانتخابات البرلمان في ذلك العام وظل في مجلس قيادة الحزب حتى فاجأ الجميع باستقالته عام 2008 والتوجه لتأسيس حزب جديد، وبذلك يكون استمر في العدالة والتنمية لمدة سبع سنوات وداخل حركة الملي جوروش لمدة سبعة عشرة عاما إذ انضم إليها عام 1991.

26. محمد عبد القادر، الديمقراطية المحافظة: نهج الإسلاميين الأتراك على موقع www.alwihda.com.

27. إبراهيم الداقوقي، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، النهار، 29/11/2002، وهذا جعل واحدا من الباحثين الأميركيين المهتمين بتركيا والعالم الإسلامي يعتبر خبرة العدالة والتنمية نموذجا يمكن البناء عليه خارج العالم العربي. وراجع جراهام فولر، والآن النموذج التركي، النيوزويك، 12/10/2004.

والكمالية في تركيا لا ينظرون إليها كما ننظر نحن في العالم العربي فهم يرون فيها جزءا نهضويا على مستوى الذهاب بتركيا إلى التطور والتقدم في التصنيع والتحديث وغيرها.

28. كمال السعيد حبيب، حواره مع علي بولاج.

29. كمال حبيب، تركيا الجديدة، الجمهورية الثالثة، الكتب وجهات نظر، أكتوبر 2007.

30. كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 403 وبالإنكليزية راجع:
Metin Heber and JacobM.Landau, Political parties and Democracy in Turkey (London: WBC print Ltd, 1991), p. 2-4.

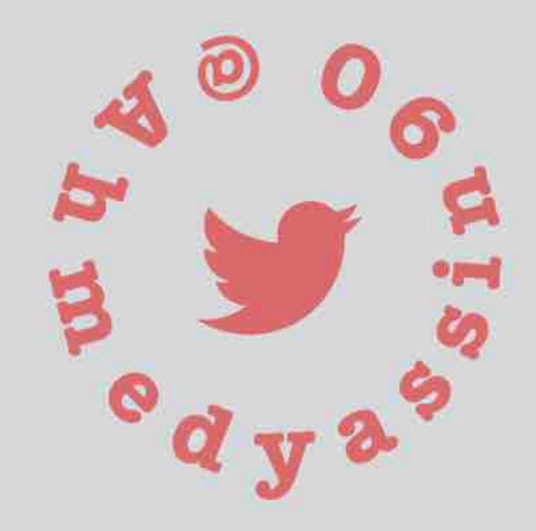
31. عن الطبيعة الممتدة لحزب العدالة والتنمية راجع: منال لطفي، الشرق الأوسط. وعن التوسياد وتأثيره في القرار التركي راجع: جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية

التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 112-117.

32. كانت الليرة التركية قبل مجيء العدالة والتنمية أمامها ستة أصفار أي مليون وكان ذلك يربك الاقتصاد فعمل العدالة والتنمية على حذف الستة أصفار لتكون ليرة واحدة وهو ما أعطى نوعا من الراحة في التعامل مع النقود التركية وفتح بابا لانطلاق الاقتصاد التركي نحو التقدم، وللتفاصيل يمكن مراجعة عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ط1، ص 81، ويسعى الحزب إلى أن يجعل من متوسط الدخل السنوي للأتراك عشرة آلاف دولار.

33. حسنت تركيا علاقتها مع سوريا وإيران ودول الخليج العربي ومصر والسودان، وأصبحت أحد المدافعين الكبار عن القضية الفلسطينية بما في ذلك وصف مقتل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي بأنه إرهاب دولة، وما حدث في موقفها الواضح إلى جانب الفلسطينيين بما في ذلك إعلان أردوغان أمام البرلمان التركي أنهم أحفاد العثمانيين الذين حموا اليهود، ثم الانسحاب من مؤتمر دافوس أوائل 2009 ومواجهة شيمون بيريز ووصف الإسرائيليين بأنهم قتلة الأطفال..، كل ذلك يشير إلى أن تركيا أصبحت لا عبا قويا ومهما في المنطقة.

34. Metin Heber, p. 5-6.


@Ahmedyassin90

المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا

أديب عساف بكر أوغلو*

تتميز العلمانية التركية بنوع من الالتباس، فهي من جهة تجربة تطمح إلى إزالة الرموز الدينية من المجال العام وخاصة في مجالات التعليم، والحكومة، والبيروقراطية والعسكرية؛ ومن جهة ثانية تعطي الأولوية لأنموذج من الإسلام السني مقبول لديها. وهذا الالتباس ينبع في الحقيقة من صيرورة بناء الأمة التركية الحديثة، حيث تأسست جمهورية تركيا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وليس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لميراث هذه الإمبراطورية.

حراس المؤسسة العلمانية وعصر ما بعد 2002

رأى مؤسسو تركيا أن الإسلام عقبة أساسية أمام التقدم، وأن أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك ورفاقه أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله بل لا بد من أن تتم السيطرة عليه، كما كانوا يعتقدون أن إسلاما متوافقا مع الحداثة من شأنه أن يكون مفيدا لبناء تركيا الحديثة.

ولذلك فقد تبنوا "خطابا مزدوجا"، دون التخلي عن مبدأ العلمانية/القومية، واختاروا أنموذجا مرضيا لهم "الإسلام كشريك"، معتقدين أنه من خلال هذا النموذج تتم السيطرة على تأثير الدين على الشعب التركي، وإضفاء الشرعية على الهوية الوطنية الجديدة، وساعد ذلك إلى حد ما في ملء الفراغ الروحي الناجم عن إلغاء السلطنة والخلافة، واعتماد الأبجدية اللاتينية، وفرض اللباس الغربي.

كما نجحت إستراتيجية الخطاب المزدوج هذه، في تشكيل الخطاب السياسي التركي عامة، وفي واستراتيجيات أحزاب يمين الوسط، كلاعبين ضمن الحدود التي رسمتها نخب الدولة القومية.

وقد تبنت النخب الحاكمة هذا الخطاب المزدوج لتلعب على ورقة الدين سعيا للحصول على دعم شعبي، وبهذه الطريقة، وجد الإسلام قناة نجح من خلالها إلى حد ما في دغدغة مشاعر الجمهور ومنع التطرف الإسلامي.

ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا القول بأن هذه الإستراتيجية تجاهلت قوة وديناميكية الإسلام في إقامة العلاقات الاجتماعية، والخيارات السياسية، وخطاب الهوية بين الجماهير. وفشلت في منع التحولات الجوهرية -وليس بالضرورة من خلال العلمنة- التي حدثت في المجتمع خلال عملية

التحديث، وهي إلى جانب ذلك لم تدرك إمكانية وجود ثقافة مشتركة من شأنها أن تخلق نوعا من التزاوج بين ما هو حديث وما هو تقليدي.

حراس المؤسسة العلمانية

فشلت إستراتيجية النخبة في الدولة الكمالية خصوصا عقب انتقالها إلى سياسة التعددية الحزبية. وخلافا لتوقعات هذه النخبة لم تفقد بعض أشكال التدين - التي يصفون أصحابها بالمبتدعة - تأثيرها في المجتمع، بل وجدت قنوات خصبة وبصورة لا يمكن السيطرة عليها للتعبير عن نفسها في الفضاءات العامة.

وبالرغم من أن نخب الدولة هم من بدءوا الانتقال إلى الديمقراطية عام 1946، فإن ما كان يدور بخلدهم هو إيجاد شكل من السياسات التعددية الحزبية يجمع عليها بعض المواطنين "الأذكياء والمتنورين والعلمانيين"، بعيدا عن المصالح الضيقة القصيرة ويقررون ما هو أفضل للشعب. وخلال حقبة هيمنة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، اضطلعت الجمعية الوطنية التركية الكبرى إلى جانب الرئاسة بهذه المهمة.

وفي وقت لاحق - وبالرغم من التعددية الحزبية واتخاذ النخب سياسيات جديدة ضيقة المصالح تلبية لمطالب دوائرهم الانتخابية واتخاذهم قرارات "غير معقولة" وغير مسؤولة في تصورات نخب الدولة- فقد خسر حزب الشعب الجمهوري موقعه باعتباره "النواة المركزية للدولة"، بينما أصبحت رئاسة الجمهورية والجيش والبيروقراطية ساحات جديدة للسلطة، وبعبارة أخرى، حماة للدولة.

في الوقت نفسه أصبحت النخبة البيروقراطية منقسمة على نفسها لأن جيل الأبناء - خاصة أبناء المتدينين الأتراك - ارتقوا في السلم التعليمي والوظيفي وأصبحوا رقما مهما في الطبقة المتوسطة والمهنيين والتكنوقراط.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نخب الدولة الحاكمة وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 كانت لا تحبذ النهج الديمقراطي لأنه يحمل بعض المطالب الشعبية ذات الصبغة الإسلامية والتي تتعارض مع القيم الجمهورية حسب اعتقادهم.

عصر ما بعد 2002: الحقبة الجديدة؟

شهدت انتخابات تركيا لعام 2002 تحولا جذريا في المشهد السياسي، وذلك لأن الأحزاب السياسية التي تشكل الحكومة فقدت معظم التأييد الشعبي، وقد استفاد حزب العدالة والتنمية

من ذلك ودون أن يحتاج إلى عقد أول مؤتمر له أو تقديم عرض تفصيلي لبرنامجه السياسي الذي حصل على أغلبية برلمانية لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث، إذ فاز بـ 47% من أصوات الناخبين.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تقييم نجاح حزب العدالة والتنمية من خلال شخصية رجب طيب أردوغان القيادية أو غيرها من العوامل الظرفية فقط، وإنما ينبغي تقييم هذا الحزب وفهمه من خلال التحول البنيوي والأيديولوجي الجاري في الواقع السياسي التركي.

لقد أدت أيديولوجية المؤسسة العلمانية وهيكلتها البنيوية إلى حصول بعض التمييز السياسي والثقافي والاقتصادي، ولذلك صوت الناخبون لصالح حزب العدالة والتنمية أساسا، لسببين رئيسيين: أولهما: حل مشكلات الحقوق والحريات المتراكمة، وثانيهما: تحقيق التنمية الاقتصادية مع توزيع عادل للثروة.

ومنذ ذلك الحين، يعتمل في قلب السياسة التركية صراع بين محاولات حزب العدالة والتنمية توسيع رقعة الحدود المرسومة له من قبل نخب الدولة وبين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية ضد أهداف هذا الحزب.

وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات اللاحقة التي جرت في يوليو/تموز 2007، يمكن للمرء القول بأن بيروقراطية المدنية-العسكرية العلمانية قد خسرت المعركة.

إلا أن إلقاء نظرة فاحصة على المشهد التركي تظهر لنا أن الدولة وميولها العلمانية لا تزال العامل الرئيس في تحديد دور الجمهور وكذا في الاستخدام السياسي للإسلام. فكلما حاول حزب العدالة والتنمية تجاوز الحدود، كإطلاق حرية ارتداء الحجاب أو إزالة الحواجز أمام خريجي مدرسة الإمام حاطب لدخول أي قسم من أقسام الجامعات، إلا ومورست عليهم الوصاية العلمانية بعنف وأعيدوا إلى العمل وفق الخطوط الحمراء.

وفي واقع الأمر، فإن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصا بشدة على عبور هذه الخطوط المحرمة، وكان ذلك هو الدرس الذي تعلمته قيادة الحزب مستفيدة من تجربة حزب الرفاه التي ملخصها: "كن لطيفا مع المؤسسة العلمانية في حال عدم تعاونها وتجنب الاصطدام معها ما أمكن".

ومع ذلك فقد تم ترشيح عبد الله غول - الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية - لانتخابات مايو/أيار 2007 الرئاسية، وبذلك وصل التوتر ذروته بين المؤسسة العلمانية وحزب العدالة والتنمية،

ولم تتقبل مخيلة الأوصياء على الشأن التركي صورة لشخص بعادات إسلامية وزوجة ترتدي الحجاب أن يكون هو الرئيس وزوجته السيدة الأولى في القصر الرئاسي لتركيا. ففي البداية أعرب ممثلو المؤسسة العلمانية صراحة عن قلقهم من ترشيح غول لهذا المنصب الحساس، وأعلن رئيس الأركان التركية العامة ياشار بويوكانيت في 12 أبريل/نيسان 2007 بأن الرئيس الجديد "يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولا وفعلا" مشيرا ضمنا إلى الأجندة الإسلامية الخفية لحزب العدالة والتنمية. وفي اليوم التالي أعلن الرئيس السابق أحمد نجدت سيزار بأن النظام العلماني في تركيا "يواجه خطرا لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الجمهورية". ومرة أخرى - وبعد يومين فقط من تصريحات بويوكانيت - بدأت مظاهرات عامة في المدن الكبرى حيث تجمع مئات الآلاف من العلمانيين ليعربوا عن تخوفهم من ترشيح غول.

وأصدرت القوات المسلحة التركية بيانا أعربت فيه عن عدم ارتياحها "لهذه الاضطرابات"، وفي منتصف ليلة 27 نيسان/أبريل نشرت بيانا على موقعها على شبكة الانترنت، والذي يطلق عليه شعبيا "المذكرة الإلكترونية" حذرت فيه من أن "بعض الأوساط" تحاول تعكير صفو "القيم الأساسية للجمهورية التركية، وخصوصا العلمانية"، و"تحولها إلى تحد صريح ضد الدولة، واستغلال للمشاعر الدينية المقدسة لشعبنا، محاولة لإخفاء الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين". وأكد الجيش - الذي قاد ثلاثة انقلابات في 1960 و1971، و1980 وتدخل بشكل غير مباشر في عام 1997 للإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان -، على تصميمه الحفاظ على العلمانية، وأعلن أنه "سيدلي برأيه بكل وضوح فيما يجري، وسيعمل علنا وبوضوح كلما كان ذلك ضروريا للتعامل مع المستجدات".

وأخيرا، رفضت المحكمة الدستورية رئاسة عبد الله غول، وبذلك دعا حزب العدالة والتنمية لانتخابات أجريت في 22 يوليو/تموز 2007 حيث كانت القضية الكبرى هي ما إذا كان الرجل ذو التاريخ الإسلامي والمتزوج من محجبة يمكنه شغل منصب الرئاسة أم لا؟ وفي نهاية المطاف ارتفعت أصوات حزب العدالة والتنمية من 34.2 إلى 46.5 في المائة، وفي البرلمان الجديد، تم انتخاب عبد الله غول رئيسا جديدا لتركيا مع دعم حزب الحركة القومية.

ومنذ ذلك الحين ظهر إلى السطح حدثان رئيسان فيما يتعلق بالعلمانية، والمحكمة الدستورية المعنية بكل من هذه الحالات التي ذكرناها، أولهما الهيمنة على البرلمان للتصويت على إجراء

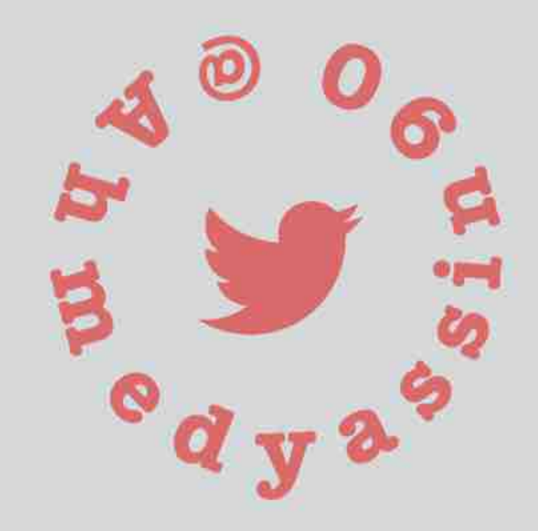
التعديل الدستوري بخصوص حرية الحجاب في الجامعات، وثانيهما قرار المحكمة بشأن قضية إغلاق حزب العدالة والتنمية. وبعدها صرح أردوغان أثناء زيارة له إلى إسبانيا في 15 يناير/كانون الثاني 2008 قائلا: "... ولنفترض أن الحجاب هو رمز سياسي فهل يمكن اعتباره رمزا للجريمة؟ كيف يمكن حظر الرموز؟"، بعد هذا التصريح أعلن حزب العمل القومي الذي يمتلك 71 مقعدا في البرلمان أنه سوف يؤيد حزب العدالة والتنمية إذا ما تم التصويت على مشروع قانون أو اقتراح يقضي بتعديل الدستور لجعل الحجاب ضمن الحريات الشخصية، ومع ذلك، فإن التعديل الدستوري الذي أقر بأغلبية كبيرة في البرلمان، تمت إحالته إلى المحكمة الدستورية من قبل حزب الشعب الجمهوري وتم نقضه. وكانت هذه المحاولة موضوعا في مارس/آذار 2008 للائحة اتهام من قبل رئيس الادعاء العام طالب فيها المحكمة الدستورية إغلاق حزب العدالة والتنمية كونه "مركز تنسيق للجهود الرامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية". وبعد خمسة أشهر أصدرت المحكمة قرارها الذي رفضت فيه إغلاق الحزب لكنها في الوقت نفسه وجهت إليه "تحذيرا جديا". وبذلك نجا حزب العدالة والتنمية من المصير الذي واجهته العديد من الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها حزب الرفاه.

صحيح أن حزب العدالة والتنمية نجا من الملاحقات القضائية التي رفعها ضده العلمانيون لكن يبدو أنه قد فقد شيئا من طاقته الإصلاحية، وقد ظهر ذلك جليا في الانتخابات البلدية الأخيرة في 29 مارس/آذار 2009. فأردوغان، الذي سبق أن وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر على تحذير الناخبين من كون "البدائل الأخرى ستجلب مستقبلا سيئا" إذا لم يتم التصويت لصالح حزبه.

هذا الأسلوب - على ما يبدو - يؤشر على نهاية نمط من الخطاب السياسي ساد في فترة معينة، وهو لا يعد "فشلا" لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحا للمؤسسة العلمانية التي استطاعت التقليل من طموحات برنامج معتنقي "الإسلام السياسي" في تركيا ومن سقف خطابهم السياسي. فعلى سبيل المثال وعلى ذكر الخطاب فقد أوضح حزب العدالة والتنمية، أن الحجاب - الذي هو أهم عنصر من عناصر الإسلام السياسي في تركيا - لم يكن يدخل ضمن أولويات أجندة الحزب. وفيما يتعلق بالخيارات الإيديولوجية، فإن حزب العدالة والتنمية يعّرف نفسه باعتباره حزبا "ديمقراطيا محافظا" وذلك ضمن تقليد يمين الوسط الذي يعتقد بأن الإسلام السياسي نفسه هو الذي أضر بالشبكات الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين المحافظين في

تركيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكونات التركية المحافظة تكيفت هي الأخرى مع أسلوب حياة المجتمع الرأسمالي ونمط حياة المجتمع العلماني الحديث حتى وإن استمرت في ممارسة الطقوس الدينية في حياتها الشخصية والخاصة على السواء. ولذلك، فإن الانتصارات الانتخابية التي حققها الساسة الإسلاميون لا تعني زعزعة استقرار تركيا العلمانية أو انهيار الجدار المتين بين الدين والدولة في تركيا وإنما تعني أن السجال لا يزال مستمرا حول الخيارات الثقافية والمجتمعية وأن هناك جولات طويلة لا تزال قادمة.



الباب الثاني

السياسة الخارجية لتركيا..
محاورها ورهاناتها

السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات

محمد نور الدين*

مدخل:

بعد أربعة قرون كاملة، وجد الأتراك العثمانيون - ومنذ العام 1918 - أنفسهم خارج الوطن العربي لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ المنطقة والعالم. فقد انكب الأتراك بعد اندثار سلطنتهم على لملمة أشلاء ما تبقى منها في منطقة الأناضول وتراقيا الأوروبية، وكان من نتيجة ذلك ولادة جمهورية تركيا في 29 أكتوبر/تشرين الأول عام 1923. لكن الدولة الجديدة كانت قد ولدت عمليا قبل ذلك بثلاثة أشهر من رحم معاهدة لوزان في 24 يوليو/تموز 1923. وقد رفع مؤسس الجمهورية مصطفى كمال (أتاتورك لاحقا) شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" في إشارة إلى أن تركيا قد خرجت من محيطها لتنشغل برعاية شؤونها الداخلية وتنمية مجتمعها، بعد ذلك خسرت أنقره معركتها السياسية في ضم الموصل وكركوك بسبب اتفاقية 5 يونيو/حزيران 1926 مع إنجلترا والعراق، فيما نجحت في ضم لواء الإسكندرون من سوريا نهائيا في العام [1]1939. غير أن الحرب العالمية الثانية كانت محطة تحوّل في سياسة الحياد التي انتهجها أتاتورك.

مرحلة الحرب الباردة.. تركيا طرف في محور

وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين خيارين لا ثالث لهما: إما المعسكر الغربي، وإما المعسكر الشيوعي، وانحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول، وكان ثمن ذلك عضوية في حلف شمال الأطلسي عام 1952، واعترافا بدولة إسرائيل عام 1949، والمشاركة في المؤسسات الأوروبية.

وهكذا على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وكان الدور التركي فاعلا، لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية. وليس وقوف تركيا في الأمم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينيات سوى العنوان الأكثر فجاجة في هذا التوجه[2].

كان تحديد ملامح السياسة الخارجية التركية "سهلا" في تلك الفترة، وقامت تركيا سياسيا وعسكريا بكل ما يتطلبه انتماؤها إلى المعسكر الغربي، على الرغم من بعض "الومضات"

الإيجابية من وقت لآخر تجاه بعض القضايا ومنها فلسطين والقدس.

انتهاء الحرب الباردة عام 1990 تقريبا طرحَ بقوة تساؤلات حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي وانهيار حلف وارسو. وفيما بدا أنه تراجع لأهمية هذا الدور في المرحلة الجديدة أظهرت الظروف الدولية والإقليمية الجديدة تحديات أو جدول أعمال جديدا للقطب العالمي الوحيد، الولايات المتحدة، وتمثل في نشر الهيمنة الأميركية، وملء الفراغ السوفياتي تحت شعار تعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وما استدعاه ذلك من حروب كان أحد عناوينها مواجهة الخطر الإسلامي والتفيؤ بظلال نظرية صدام الحضارات. وفي ظل ذلك استمرت تركيا لصيقة بالمشروع الغربي، مع ملاحظة ثلاث حقائق واقعية:

أولا، انكشف عالم تركي جديد في آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت تركيا في حاجة لأميركا للدخول الثقافي إلى تلك المنطقة، ولم تتردد تركيا في محاولة القيام بدور الأخ الأكبر مع الدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفياتي.

ثانيا، تعاظم النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من سوريا وكان هذا في صلب الاتفاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل في 23 فبراير/شباط 1996.

ثالثا، تعاظم الانشقاق الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين (وعمودهم الفقري المؤسسة العسكرية) لا سيما بعد وصول نجم الدين أربكان إلى رئاسة الحكومة في يونيو/حزيران 1996.

انعكست هذه العوامل استمرارا في التحالف التركي مع الولايات المتحدة تحديدا، بل ومع إسرائيل في مواجهة سوريا والقوى الإسلامية في المنطقة. لكن في الوقت نفسه، كانت تطورات تسعينيات القرن العشرين توفّر بداية تحول في بعض السياسات التركية من بعض القضايا. فالأحداث في البلقان ولا سيما المجازر في البوسنة وكوسوفا خلقت مزاجا تركياً، إسلاميا في العمق، وقوميا ضد سياسات الغرب المتساهلة مع جزاري البوسنة من الصرب.

وفي العراق كان الوضع الناشئ بعد حرب تحرير الكويت فرصة لحزب العمال الكردستاني ليتمركز في شمال العراق واتخاذه منطلقا لهجماته على الجيش التركي داخل الأراضي التركية. والأكثر خطورة - في العين التركية - هو الوضع الذي اتخذته منطقة شمال العراق الكردية، وجعلها منطقة محظورة على نظام صدام حسين، وقد أفضى هذا الوضع في النهاية إلى "نمو" كيان كردي يتمتع بكل خصائص الدولة المستقلة.

مثّل هذا الواقع الجديد خطرا كبيرا على الأمن القومي التركي عموما، وعلى وحدة الأراضي التركية خصوصا، وخلق أيضا شكوكا واسعة لدى أركان النظام التركي (وفي مقدمهم المؤسسة العسكرية) بنوايا الولايات المتحدة والغرب مما يخططون له في المنطقة.

حدثان بارزان شكلا - بعد ذلك - ركائز لاهتمام تركي واسع وعملي بمنطقة الشرق الأوسط. الأول، أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 والثاني، احتلال العراق في مارس/آذار 2003.

فقد أربكت أحداث 11/9 العالم كله وفي القلب منه العالم الإسلامي، حيث تحول الأخير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأميركية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي. ولم تكن تركيا - كونها بلدا مسلما - بمنأى عن تأثيرات الحرب الأميركية على الإسلام، والتي أنتجت حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق.

أما الحدث الثاني فقد كان بالنسبة لتركيا الأخطر بما لا يقاس بحدث آخر. فاحتلال العراق خلق واقعا جديدا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط نتيجته الأولى: تدميرُ - للمرة الأولى - لدولة مركزية في الشرق الأوسط منذ نشوء الدولة/الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وتركيا أحد نماذج الدول المركزية في المنطقة، والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها والى غيرها من دول المنطقة المركزية.

والنتيجة الثانية من هذا الواقع الجديد هو نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي، ولهذا الكيان معظم حيثيات الدولة المستقلة. وهو ما يمثل بنظر إستراتيجيات أنقرة خطرا حياتيا بالغا على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، بل إن أردوغان صرّح في التاسع من يناير/كانون الثاني 2007 أن تقسيم العراق أمر خطير جدا، وغير مقبول، والعراق له عندنا أولوية حتى على الاتحاد الأوروبي[3]. ولا شك أن أنقرة تحمّل أميركا والغرب وإسرائيل مسؤولية التغيير الخطير في خريطة المنطقة.

وسط هذه الظروف والتطورات التاريخية كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا على الأقل مهما جدا تمثل بانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني 2002 واستلامه السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة بمفرده وكان صانع هذا الانتصار زعيم الحزب رجب طيب أردوغان.

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحوّلات دستورية واجتماعية وخارجية حاسمة، أعادت ترتيب أولويات تركيا، بل أعادت تعريف

خياراتها، مما شكل انقلابا على التوازنات الداخلية وفي السياسة الخارجية.

الإستراتيجية التركية الجديدة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة فقد استمر الخطاب التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب أي النظر إلى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان. لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، وللمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية. يقول أحمد داود أغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة: إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة.

وإذا كان أحمد داود أغلو قد جسد ذلك في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي - الموقع الدولي لتركيا" الذي صدر في العام 2001[4]، فإن وصول الحزب إلى السلطة، ومروره في الممارسة العملية، وفّر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الإستراتيجية التي جمعت النظرية إلى الممارسة التطبيقية. ويقول داود أغلو[5] "إن 11 سبتمبر/أيلول دفع الولايات المتحدة إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني". وقد شكل العراق وأفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور.

ويمكن القول، بحسب داود أغلو، أن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 سبتمبر/أيلول: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاما، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى داود أغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة: الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية، عدم الاستقرار السياسي، والأزمات

الاقتصادية المتلاحقة.

خمسة أسس للسياسة التركية الجديدة

ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس[6]:

التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون وأولهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر/أيلول كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى ب"تصفير" المشكلات. وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، وآسيا/أوروبا، والغرب/الإسلام، تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية. لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسرا بل "بلد مركز".

الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

وإلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

التجسيدات العملية للسياسة الخارجية التركية الجديدة

تقتضي هذه السياسات الجديدة ألا تكون تركيا دولة طرفا في أي محور، بل تسعى لتكون دولة مركزا بين كل العوالم المحيطة بها. وهذا يقتضي[7] مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، يرى داود أغلو أن تركيا تملكها، لكن القوة العسكرية ليست أبدا ضمن هذه الأدوات.
جسّدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية سياساتها الجديدة وفقا للتكتيكات التالية:

قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة): أشار الرئيس التركي عبد الله غول مرة إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول. ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به. ولعل غزو العراق واحتلاله من قبل الأميركيين كان نموذجا للتأثر والتأثير المتبادلين. وغالبا ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان - وهو لاعب كرة قدم سابق يعرف قواعد اللعبة - يطلق شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.

وفي الواقع، فإن تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري.

أولى هذه التجسيدات جاءت عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير/شباط 2003 ولم يكن قد احتل بعد، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال. وقد كانت هذه الفكرة التي تجسدت في الواقع أولى رسائل الدخول التركي - وفقا لسياساتها الجديدة - إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل. وتوالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها:

- الوساطة بين باكستان وإسرائيل، والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع 2007، واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، ومحاولة إدراج

حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك إسرائيل والغرب، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين محمود عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.

- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل، عبر الاجتماع الشهير بين عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس غول في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2007 في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي (وعباس) بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.
- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 آذار.
- الوساطة بين سوريا وإسرائيل في العام 2008 حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول.
- السعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سنّية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- محاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية خاصة بعد عودة بينظير بوتو إلى بلادها.
- مساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية العام 2008.
- الانفتاح الواسع على أرمينيا، وكسر الجليد في العلاقة بينهما رغم حساسية وعمق الخلاف بينهما.
- خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في أغسطس/آب 2008 وطرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز" وقيام أردوغان بحركة مكوكية بين موسكو وتبليسي رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من التسعينيات مع كل من جورجيا وأذربيجان.
- قبول خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لحل المشكلة القبرصية فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.
- الانفتاح على العلاقات مع اليونان.
- محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 وكذلك السعي لوقف فوري للنار عبر تحرك أحمد داود أغلو نفسه بين القاهرة وحركة حماس ودمشق.

- التحرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة قره باغ في فبراير/شباط 2009.

المؤسسات الإقليمية والدولية

أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي. وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولا سيما بعد غزو أفغانستان والعراق. وتجلى إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، وهو ما تم بالفعل مع أكمل الدين إحسان أغلو، وهو وإن كان رئيسا لمنظمة تمثل كل العالم الإسلامي، إلا أنه كان يحمل مناخا قريبا جدا من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة.

- كذلك أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية.
- كما أنها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا.
- ولم تتخلف تركيا عن المشاركة في "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 يوليو/تموز 2009.

قوات حفظ السلام: لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر. فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان يوليو/تموز 2006 وكانت عودة عسكرية للمرة الأولى لجنود أتراك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائيا عام 1918[8]. وتستعد تركيا لإرسال قوات سلام أيضا إلى الصومال وقد وافق البرلمان على ذلك في فبراير/شباط 2009. ولتركيا مشاركة في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عمليات مكافحة"الإرهاب".كما أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار.

الانفتاح الاقتصادي والثقافي: برز الدور التركي صاعدا بقوة على الصعيد الاقتصادي والثقافي. وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي الاتحاد الأوروبي (52% تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) وروسيا (شريكها التجاري الأول على صعيد الدول) فإن حجم التجارة بين تركيا والدول العربية تنامى بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات. وبرز في ذلك حجم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات والمواصلات والطاقة والعقارات وقطاع البناء. ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الدول العربية وكذلك

مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008. وقد شهد الميزان التجاري التركي انفجارا كبيرا في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية العام 2008 تجاوز 300 مليار دولار بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001[9].

العوامل التي سهلت قبول الدور التركي في الشرق الأوسط: لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قرارا بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة ما لكي تنجح في ذلك. وفي الحالة التركية توافرت العديد من العوامل التي أتاحت لها أن تكون جزءا من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عموما. وإذا قصرنا الحديث على الشرق الأوسط نجد العوامل المساعدة التالية لقبول دور تركي فاعل:

الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا. مع حزب العدالة والتنمية انهار أحد السدود السميكة أمام ثقة المسلمين بنوايا تركيا. وكما يسري ذلك على العالم العربي، يسري كذلك على إيران، التي كانت تتوجس من تركيا كونها أطلسية، وكونها علمانية. صحيح أن حزب العدالة والتنمية لم يهدم النظام العلماني في تركيا، وهو أصلا لا يريد ذلك، وقد لا يستطيعه في المدى المنظور، غير أن عامل العلمنة لم يكن أحد منطلقات السياسة الخارجية التركية في عهده.

الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية، فحزب العدالة والتنمية حرص ونجح إلى حد بعيد في نسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون استثناء حتى ليمكن القول إنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط ولا في العالم أمسكت بمثل هذه العلاقات الجيدة مع الجميع مثل تركيا. ومنطلق هذه السياسة أن أية علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع نفسه. وعبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون استثناء: مع معسكر "الاعتدال" العربي ومع معسكر "الممانعة" العربي، مع حماس ومع محمود عباس، مع الفلسطينيين ومع إسرائيل، مع سوريا ومع إسرائيل، مع إيران ومع العرب، مع 8 آذار ومع 14 آذار في لبنان، مع إيران ومع أميركا، مع إيران ومع إسرائيل، وكذا الأمر مع القوى

المتصارعة في القوقاز والبلقان.

لاقى الحضور التركي قبولا مميزا في الساحة العربية تحديدا. وقد تفاوتت عوامل هذا القبول تبعا لظروف الأطراف العربية. فالدور التركي تزامن ظهوره مع احتلال أميركا للعراق، وما عناه من تدمير الدولة المركزية في بلد عربي كبير، وما نتج عنه من حالة تقسيمية، ومن طرح مشروع نشر الديموقراطية من جانب وزير الخارجية الأميركية حينها كولن باول، ومن تهديدات لبعض الدول العربية ولا سيما سوريا. أثار ذلك بالطبع مخاوف كل العرب. وكان لمعارضة تركيا غزو العراق انطلاقا من أخطار التقسيم أن وجد العرب والأتراك أنفسهم في خندق واحد. سوريا كما تركيا معنيتان بمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق. فيما دول عربية أخرى تخشى على أنظمتها من شعارات الديموقراطية.

وتزامنت بداية الحضور التركي مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ولا سيما في العراق وفي لبنان وفلسطين عبر علاقات طهران مع حركة حماس. كذلك لعبت الفتنة السنية الشيعية التي عملت لها إسرائيل والولايات المتحدة في إثارة نزعة معادية للشيعة وبالتالي لإيران في معسكر دول "الاعتدال" فظهرت مقولات مثل "الهلال الشيعي" (الملك الأردني عبد الله)، وعدم انتماء الشيعة العرب للبلدان التي يقطنون فيها بل للخارج (الرئيس المصري حسني مبارك) ووجود مشروع إيراني لتشييع المنطقة وتفريسها (من فارس) (الملك السعودي عبد الله).

وقد لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيعي. وكان رهان هؤلاء أن البعد السنّي من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح لمزيد من النفوذ الإيراني.

لكن بمعزل عن التنافس التاريخي بين تركيا وإيران، وتباين الانتماء المذهبي بين مجتمعيهما، فإن تركيا حزب العدالة والتنمية لم تسقط في هذا الفخ المذهبي، وهي تعرف جيدا أن الفتنة المذهبية حريق قابل للانتشار في كل الدول ذات البنى المذهبية المتعددة والهشة في الوقت نفسه. وتركيا واحدة من المجتمعات المسلمة الهشّة البنية المذهبية بين سنّة وعلويين، خصوصا أن تركيا لم تجد بعد حلا عادلا وبنّاء للمسألة العلوية فيها، حيث يقدر العلويون بـ 15 مليونا على الأقل من أصل 73 مليونا هم عدد سكان تركيا[10]. ولذلك استمرت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية في تغليب المصالح الوطنية التركية وفقا لإستراتيجية تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات وإخماد الفتن

المذهبية والعرقية المتنقلة. واستمرت بالتالي في علاقاتها الجيدة، وعلى المسافة الواحدة من عرب الاعتدال ومن إيران ومن سوريا.

ينقلنا هذا الكلام إلى الحديث والتساؤل عما إذا كان الدور التركي منافسا للدور الإيراني في المنطقة أم لا.

مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه. لقد أظهرت تركيا أنها لا تريد أن تكون خصما لإيران أو عدوا بل صديقة وشريكا وجارا حسنا. فأبرمت اتفاقيات اقتصادية في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمارات. وهي اتفاقيات كانت قد بدأت قبل حزب العدالة والتنمية.

ووقفت تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية وعارضت محاولات الولايات المتحدة عزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها ورفضت استخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران. كذلك تقتضي المصلحة الوطنية التركية التنسيق الكامل مع إيران في أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي التركي ووحدة البلاد أي المشكلة الكردية، ولا سيما بعد احتلال العراق وتقسيمه.

خلاصات

إن الدور التركي المتعدد الأبعاد والوسيط ليس محصورا في منطقة الشرق الأوسط بل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا. وكما حدثت تحولات في علاقة تركيا بالعرب والمسلمين، حدث الأمر نفسه مع روسيا. ولذلك ليس من تركيز تركي على دور خاص شرق أوسطي، بل هو متصل بإستراتيجية تركية جديدة شاملة كما أشرنا سابقا. لكن كون منطقة الشرق الأوسط منطقة متفجرة فقد ظهر الدور التركي فيها أكثر حضورا.

إن الفراغ والعجز والخواء في الدور العربي في المنطقة جعل الدور التركي يتقدم ويبدو كما لو أنه يريد ملء الفراغ على حساب الدور العربي. وهذا ليس دقيقا ولم يكن في منطلقات السياسة التركية الجديدة. لكن الفراغ العربي جعل الدور التركي يبدو أكبر من حجمه الطبيعي ومبالغا في قدرته على الإتيان بالمعجزات.

لم يطرح الدور التركي نفسه بالقوة على الآخرين، بل كان يستجيب في حالات كثيرة إلى رغبة الأطراف المتنازعة نفسها، وبالتالي لم يتقدم بدافع التحدي أو المنافسة أو سلب أدوار الأطراف الأخرى. وقد أشار المسؤولون الأتراك أكثر من مرة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة مثلا إلى أن تركيا لا تريد منافسة الدور المصري هناك أو تجاوزه بل إن دورها مكمّل له، بل أكثر من ذلك لا يمكن وقف إطلاق النار بمعزل عن مصر نفسها[11]. لكن إذا كان البعض، ولا سيما من العرب، قد استقال من دوره ومسؤوليته التاريخية، فهل ينتظر التركي ويكتفي بالتفرج على الحرائق المتنقلة، لكي لا يتهم بالمنافسة أو التطلع إلى أدوار عثمانية جديدة؟

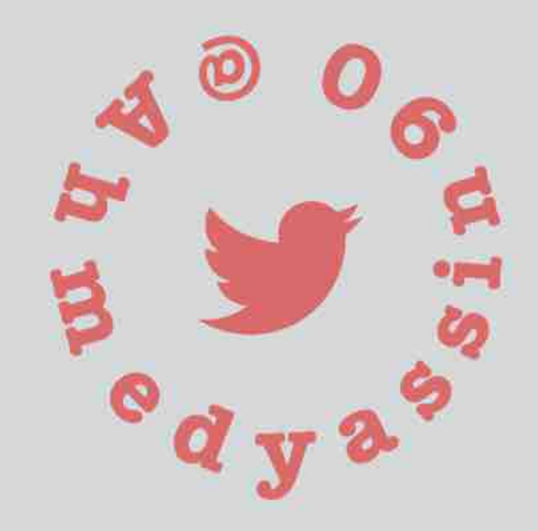
إن الدور التركي الجديد الفاعل والمؤيد والمتفهم للقضايا العربية والمسلمة يشكل فرصة تاريخية للعرب لتعزيز مواقعهم، خصوصا أن القوة الكبرى الأخرى في المنطقة أي إيران تقع على الجانب المعارض للمشروع الإسرائيلي وللهيمنة الأميركية على المنطقة. والمطلوب الاستفادة من هذا الدور، بل والتكامل معه لا التوجس منه أو اعتباره منافسا أو بديلا.

لا يجب - ختاما - السهو عن التذكر بأن الخيار الإستراتيجي لتركيا كان ولا يزال ولأسباب عديدة هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يجب أن ننسى أن الخطوة الأكبر في تاريخ تركيا العلمانية والحديثة ومنذ ثمانين عاما، أي بدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي بدأت في العام 2005، بسبب "الثورة الصامتة" الإصلاحية التي قادها حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان. وأثناء زيارته إلى القاهرة في مطلع العام 2008 أكد الرئيس التركي عبد الله غول أن علاقات تركيا بالعالم العربي تقوّي روابطنا بالاتحاد الأوروبي، لكنه قال إن "علاقتنا مع العالم العربي ليست بديلا عن عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي. وجميع الأطراف تدرك ذلك"[12] وفي خضم التساؤلات عما إذا كانت تركيا قد غيّرت بوصلتها نحو الشرق بدلا من الغرب بعد موقفها المندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة قال أحمد داود أغلو أيضا وفي معرض الجزم باستمرار الروابط العضوية مع الغرب: إنه "يجب ألا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة"[13].

إن انفتاح حزب العدالة والتنمية على العرب والمسلمين وغيرهم وإقامة أفضل العلاقات معهم ليس - كما بدا واضحا - بديلا عن أو متعارضا مع الخيار الإستراتيجي لتركيا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع التفاعل الكامل في الوقت نفسه مع عمقها التاريخي والحضاري أي العالم الإسلامي والعوالم الأخرى المحيطة بها.

مصادر الدراسة

1. انظر العرب والأتراك في عالم متغير، مجموعة من المؤلفين، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت 1993، الفصل الرابع.
2. انظر العلاقات العربية التركية، مجموعة من المؤلفين، القاهرة - إسطنبول، الجزء الثاني، ص 231.
3. صحيفة يني شفق التركية 10/1/2007.
4. انظر ترجمة للعديد من فصول الكتاب في مجلة "شؤون الأوسط"، العدد 116، خريف 2004، بيروت.
5. في حديث تلفزيوني إلى محطة سي إن إن تورك بتاريخ 18 شباط 2004.
6. انظر حديث أحمد أيضا أنقرة في صحيفة راديكال التركية 26 شباط/فبراير 2004.
7. انظر بالتفصيل الحوار الذي أجريناه معه في مجلة شؤون الأوسط العدد 116 خريف 2004.
8. انظر تركيا والمسألة اللبنانية، محمد نور الدين، فصلية "شؤون الأوسط"، العدد 123، صيف 2006، بيروت.
9. انظر بهذا الخصوص الأرقام الواردة في موقع مستشارية التجارة الخارجية التركية على الإنترنت.
10. انظر حول البينية العرقية والمذهبية لتركيا كتاب: "الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، محمد نورالدين، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت 1998.
11. مقابلة تلفزيونية مع علي بابجان بتاريخ 22-1-2009 محطة ت. غ. ر. ت. التركية.
12. صحيفة راديكال 17-1-2008.
13. سامي كوهين - دور تركيا في أزمة غزة - صحيفة ميلليت التركية 21/1/2009.


@Ahmedyassin90

مع الولايات المتحدة الأميركية..
مصالح إستراتيجية متبادلة

*خليل العناني**

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوإستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه. لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة "حجر زاوية" في أي سياسة أميركية تجاه الشرق الأوسط.

منذ نهاية الحرب الباردة راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي، وذلك عطفاً على انتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ" التي وفرت لتركيا دوراً مهماً طيلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. بيد أن التاريخ أثبت لاحقاً عدم صحة هذه الأطروحات، ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا، وإنما أيضا بسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم ورفعت الطلب عليه مجدداً.

وعلى عكس ما كان مطروحاً سلفاً من احتمال تراجع أهمية تركيا وافتقاد دورها الحيوي، بدا لاحقاً أن ثمة حاجة غربية وأميركية ملّحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" التي أفقدتها كثيراً من حضورها الرمزي، وأثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن.

وإذا كانت العلاقات الأميركية - التركية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلا الطرفين كان حريصاً على ألا تؤثر خلافاتها على الشراكة الإستراتيجية بينهما، ما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل **يضيّق فجوة الخلافات ويزيد من مساحة الالتقاء.**

أولاً: محددات العلاقات الأميركية - التركية

منذ انضمامها لحلف شمال الأطلسي "الناتو" عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدت تركيا أشبه بـ "الحصان الأسود" بالنسبة للغرب والولايات المتحدة التي سعت لتقوية علاقاتها مع حليف إستراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً وسياسياً وحضارياً. وقد نسج كلا البلدين علاقاته بالأخر في إطار عدد من المحددات أهمها ما يلي:

1. المحدد الإستراتيجي:

تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط. وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن خلا على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام 1990.

وطيلة التسعينات كانت تركيا بمثابة قوس "الكماشة" الذي سعت من خلاله واشنطن لتقويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، وذلك ضمن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة بيل كلينتون تجاه صدام حسين. وقد تم استخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق، والقيام بقصفه أحياناً. ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 1500 جندي بتلك القاعدة[1]. كما لعبت تركيا دوراً مهما ضمن مهام قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" التي سعت لحفظ الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين أو دول الجوار مثل سوريا وإيران.

وعلى المستوى اللوجستي والاستخباراتي فقد اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي وتم تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الاستخباراتية[2].

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عُرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ "الحرب على الإرهاب". فعلى سبيل المثال تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على

جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأميركية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر/تشرين الأول [3] 2001.

وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنوياً ورمزياً من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان. فضلاً عن إرسال تركيا لما يقرب من حوالى 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو[4] ولا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية، ومن المتوقع أن تلعب تركياً دوراً محورياً في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان.

2. المحدد الكردي:

لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني PKK) دوراً مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة. حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية[5]. لذا فقد تفهمت الولايات المتحدة مخاوف تركيا من أن تؤدي الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين 15-20% من عدد سكان تركيا البالغ حوالى 70 مليون نسمة، على القيام بالشيء نفسه والانضمام للدولة الوليدة. وقد وصل الدعم الأميركي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجّه أواخر عام 2007 حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا، ما دفع هذه الأخيرة إلى الرد عليه بعنف. وقد قدمت الولايات المتحدة دعماً لوجستيا مهماً لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال في شمال العراق. ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية لمطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها[6].

3. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

لطالما كان التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أميركياً واضحاً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف أولاً بناء جسر قوى بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا

وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا. لذا فقد باتت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد البنود الثابتة على مائدة العلاقات الأميركية - التركية، وذلك بسبب التأييد القوى الذي تُظهره واشنطن لأنقرة في هذا الصدد.

وترى الولايات المتحدة أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام. كما أن تركيا اتخذت خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان وقبرص، فضلاً عن تبعات القضية الأرمينية. وقد أشادت الولايات المتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته[7].

4. المحدد الاقتصادي:

لم تقتصر العلاقات الأميركية - التركية على البعد الإستراتيجي فحسب، وإنما سعت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات التي وصلت فيها الأوضاع الاقتصادية لتركيا إلى مستويات متردية للغاية. ففي عام 2001 دخلت تركيا في مرحلة من الركود لم تعرفه خلال نصف قرن، حيث هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.4%، ووصل مستوى التضخم إلى نحو 68.5% في حين فقدت "الليرة" التركية نحو 70% من قيمتها. ونظراً لارتفاع مستوى الفساد الحكومي فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي، بدعم من الولايات المتحدة، لإنقاذ الوضع من خلال إقراض أنقرة حوالى 7.5 مليار دولار[8].

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة عام 2002 حين تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. حيث انتعشت السياحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية، وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية.

وفي عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة (Qualified Industrial Zone (QIZ بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأميركية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين[9]. وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، وواردات بلغت 5.4 مليار دولار عام 2008[10].

ثانياً: نقاط التحول في العلاقة بين واشنطن وأنقرة

على الرغم من حالة الصعود والهبوط التي شهدتها العلاقات الأميركية - التركية طيلة نصف قرن، إلا أن مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 قد شهدت تغيراً ملحوظاً في ديناميات هذه العلاقة، وذلك إلى درجة وصف فيها البعض هذه العلاقات بأنها باتت على مفترق طرق، وأنه بدون إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة، فقد يخسر الطرفان شراكتهما التي امتدت لأكثر من نصف قرن[11].

ويمكن القول إن متغيرين أساسيين قد لعبا دوراً أساسياً في إعادة تشكيل العلاقة بين واشنطن وأنقرة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001، أولهما هو استئثار أول حزب إسلامي بالسلطة في تركيا في عام 2002، وثانيهما قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس/آذار 2003 والذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، ما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين.

وفي رحاب هذين المتغيرين دارت العلاقات بين الطرفين طيلة فترتي إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش. فبالنسبة للمتغير الأول، فقد تمكن حزب "العدالة والتنمية" بزعامة رجب طيب أردوغان من الحصول على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002 مما أعطاه اليد العليا في تشكيل الحكومة التركية وذلك لأول مرة منذ قيام تركيا الحديثة على أيدي كمال الدين أتاتورك أوائل القرن العشرين.

وبشكل سريع يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولاً مهماً في نظرة تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة حسبما رآها أردوغان ورفاقه. أولها، عدم إعطاء الولايات المتحدة "صك على بياض" في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان التسعينات. ثانيها، إعادة التفكير في الدائرة العربية بعيداً عن منظور العلاقة مع واشنطن، ما يعني التحلل نسبياً من أعباء هذه الأخيرة من أجل تحسين العلاقات مع العالم العربي. وثالثها الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءاً من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد سعى حزب العدالة والتنمية إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقاً من المصالح المشتركة بين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة "المحسوبة". وهو ما أثار حفيظة إدارة بوش التي كانت في حاجة إلى دعم تركي غير مشروط في سياستها الجديدة سواء الخاصة بالحرب على الإرهاب أو في إعادة هندسة الأوضاع في الشرق

الأوسط.

أما بالنسبة للمتغير الثاني الخاص بالحرب على العراق، فقد كان رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق وإسقاط نظامه بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة. وقد ترك هذا القرار جرحاً عميقاً في العلاقة بين الطرفين لم يندمل حتى نهاية فترتي حكم الرئيس بوش. ودون الخوض في أسباب قرار البرلمان التركي، فإن تداعيات هذا القرار يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً، زيادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الأميركي والتركي والتي كانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قليلة من غزو العراق. ثانياً، إثارة الشكوك الأميركية تجاه تركيا باعتبارها حليفا إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات. ثالثاً، ظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضاً مالياً وصلت قيمته 8.5 مليار دولار، فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود إعادة الإعمار[12].

وقد أدى كلا المتغيرين إلى ظهور موجة من الغضب الشعبي في تركيا إزاء إدارة الرئيس بوش وسياساته في المنطقة، وامتدت ظاهرة "ضد الأمركة" Anti-Americanism كي تصل إلى أحد أهم حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط[13].

وقد استتبع هذين المتغيرين حدوث فجوة في الإدراك والرؤية بين كلا الطرفين، مما انعكس بالضرورة على اختلاف مصادر التهديد لكل طرف. لذا فقد اتخذت تركيا مساراً مغايراً لمسار واشنطن في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط، وإن صب لاحقاً في خدمة مصالح واشنطن بشكل غير مباشر. فمن حيث اختلاف مصادر التهديد، ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن "تنظيم القاعدة" هو المصدر الأساسي لتهديد أمنها القومي، فإن تركيا رأت أن "حزب العمال الكردستاني" هو الخطر المباشر على أمنها القومي.

وفي حين رأت واشنطن أن دولا مثل إيران وسوريا، وحلفاءهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحدياً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة. لذا فقد أبدت حكومة "العدالة والتنمية" انفتاحاً ملحوظاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فضلاً عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب.

ثالثاً: الرؤية الأميركية للدور التركي في الشرق الأوسط

إذا كانت العلاقات الأميركية - التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش الابن، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسته حكومة "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به. وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأميركي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه.

وقد أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها[14]:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو - تفليس - جيهان) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وهو ما قد يحسّن الصورة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهما في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلّفها سقوط نظام صدام حسين.

- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأميركية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة.
- الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.
- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً.

وفيما يخص سياساتها الشرق أوسطية يمكن القول بأن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها ما يلي:

- محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، دون أن يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخارجي، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة غربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والإستراتيجي.
- محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية في المنطقة، والاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية.
- الدخول بقوة على خط الصراعات في المنطقة، ليس من أجل تفجيرها وإنما لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط "المبرّد" للخلافات في الشرق الأوسط.
- تجنب الدخول في لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظّم الصورة التركية كوسيط محايد.
- تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.

وقد تمت ترجمة هذه الأسس من خلال إدارة أنقرة للعديد من الملفات الشائكة في المنطقة أهمها ما يلي:

1. الملف العراقي:

على الرغم من التأثير الكبير الذي تسبب فيه قرار البرلمان التركي على العلاقات بين واشنطن وأنقرة، إلا أن الأولى اكتشفت لاحقاً أنه من الصعب أن تعيد هندسة الأوضاع في العراق دون

الحاجة لدور تركي مؤثر. في حين تحركت أنقرة باتجاه العراق ليس فقط استجابة للرغبة الأميركية، بقدر ما كان استجابة للحفاظ على مصالحها القومية والتي تتمثل أولاً في محاولة علاج تداعيات سقوط نظام صدام حسين، ومخاوفها من تأثير الفوضى في العراق على أمنها القومي.

ثانياً محاولة لجم الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردستان تمهيداً لإعلان دولتهم المستقلة. ثالثا الحيلولة دون انفجار الأوضاع في مدينة كركوك التي تمثل إحدى "الرئات" الاقتصادية لتركيا بسبب ثروتها النفطية. بيد أن ذلك لا يتنافى مع وجود مصلحة أميركية خالصة في حضور تركيا بكثافة في الملف العراقي ليس فقط للحيلولة دون استئثار إيران به، وإنما أيضا بهدف توفير الدعم اللوجستي والعسكري اللازم لانسحاب القوات الأميركية من العراق.

وقد كانت تركيا طيلة السنوات الثماني الماضية بمثابة "محطة" رئيسية في مساعدة القوات الأميركية الموجودة في العراق فنياً ولوجستياً وذلك من خلال استخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية جنوب شرق تركيا. وقد كانت جهود تركيا الدبلوماسية محط تقدير من كافة المسؤولين العراقيين.

وقد كانت الهجمات التي قام بها "حزب العمال الكردستاني" في العمق التركي أحد العوامل الدافعة نحو توثيق التعاون الأميركي التركي على كافة المستويات. وقد سعت الولايات المتحدة إلى تهدئة العلاقة بين تركيا وأكراد العراق من خلال تشجيع العراقيين على التنسيق مع الأتراك حول كيفية التعاطي مع مسألة حزب العمال الكردستاني وقد أسفر هذا التنسيق عن تأييد عراقي وكردي للاقتراب التركي في التعاطي مع الحزب. وقد كانت أنقرة بالذكاء الذي مكنها من إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع حكومة إقليم كردستان والتي جعلت تركيا المستثمر الرئيسي بما يعادل نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم[15]. وقد شجعت واشنطن، التي تتمتع بعلاقات جيدة مع قيادات كردستان، منحى تركيا للبحث عن حل توافقي لأزمة كركوك.

وقد سعت تركيا إلى تدعيم علاقتها بكافة الفصائل السياسية في العراق وذلك في إطار إستراتيجيتها لحفظ الاستقرار هناك. فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي الجديد، جلال الدين طالباني بزيارة رسمية لأنقرة في مارس/آذار 2008 وذلك بدعوة من نظيره التركي "عبد الله غول" الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد وأنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفين. كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو (مراد أوزليك) من أجل مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق.

وفي يوليو/تموز 2008 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تاريخية لبغداد هي

الأولى من نوعها لمسؤول تركي منذ 18 عاماً. وقد نجح أردوغان خلال الزيارة في الحصول على موافقة حكومة نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني. كما وقع الطرفان اتفاقية لإنشاء "مجلس التعاون الإستراتيجي" الذي يتولى مناقشة القضايا الإستراتيجية بين البلدين من خلال اجتماعين سنويين لرئيسي وزراء البلدين. وقد عززت تركيا علاقاتها التجارية مع بغداد كي تصل إلى نحو 8 مليار دولار خلال عام 2008 ومخطَط لها أن تصل 20 مليار دولار بحلول عام 2010[16].

2. الملف الإيراني:

تاريخياً مثلت إيران أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس إستراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيداً عن التنافس المذهبي والطائفي التاريخي بين الطرفين باعتبار أن إيران "امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة"، في مواجهة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية "السنية"، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الأعوام الثمانية الماضية.

وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الأميركية في المنطقة وتمد نفوذها فوق "مربعات الشطرنج" العربية، كانت تركيا تسعى بكل قوة لإيجاد موطئ قدم لنفسها من خلال حيادها السياسي من جهة، وقوتها الناعمة من جهة أخرى. بعبارة أخرى إذا كانت إيران قد استغلت حالة الفراغ التي خلفها سقوط النظام العراقي السابق وانهيار معادلة التوازن في المنطقة لمصلحتها، فإن أنقرة قد حاولت استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمدد قدميها في فنائها الخلفي دون استثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران.

وكان من مصلحة الولايات المتحدة أن تشجع تركيا على القيام بمثل هذا الدور ليس فقط لإحداث قدر من التوازن مع الثقل الإيراني في المنطقة، وإنما أيضا كمحاولة لقيام أنقرة بدور "المبرّد" لعلاقة طهران بالمجتمع الدولي. وقد التقطت أنقرة هذا الخيط وبدأت في تنشيط سياساتها الخارجية تجاه طهران، وقد ساعد ذلك على أمرين أولهما أن ثمة أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في "الهاجس الكردي" ومخاطر حدوث تفتيت للعراق قد ينجم عنه دولة كردية من جهة، بالإضافة إلى المخاوف من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني وتهديد للأوضاع داخل كلا البلدين من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تعاون أمني وإستراتيجي كبير بين الطرفين طيلة

السنوات القليلة الماضية. ثانيهما، رغبة طهران في إيجاد نافذة "محايدة" تطل بها على المجتمع الدولي دون أن تفقد هيبتها أو تغيّر مواقفها، وهو ما قد توفره لها علاقات جيدة مع أنقرة.

وفي عام 2004 وقّعت أنقرة وطهران اتفاق تعاون أمنياً صُنِّفَ بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. ونظراً إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فمن الواضح أن إيران كانت تسعى إلى استدراجها بعيداً عن توجهها التقليدي ناحية الغرب. وقد اتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة قد تضمن لها عدم انضمام تركيا إلى أي حظر اقتصادي ضدها أو إلى أي تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران. واستناداً إلى التقارير الإخبارية التركية والإيرانية، اقترح كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني السابق، علي لاريجاني، انضمام تركيا إلى إيران وسوريا في تأسيس برنامج تعاون أمني ثلاثي ضد الانفصاليين الأكراد[17].

كما مثلت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لأنقرة في أغسطس/آب 2008 محطة مهمة في علاقات البلدين. فهي أول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضو في حلف الأطلسي، كما أنها زيارة لدولة تتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، "الشيطان الأكبر" بالنسبة لإيران. وعلى الرغم من عدم قدرة أنقرة على إقناع طهران بالاستجابة لمطالب المجتمع الدولي المتعلقة وقبول سلة الحوافز التي عرضتها عليها مجموعة "الستة" (أعضاء مجلس الأمن + ألمانيا)، إلا أنها كانت فرصة جيدة لأنقرة لجس نبض طهران بشأن التعاون في ملفات وقضايا أخرى في المنطقة. وقد كان البعد الاقتصادي هو الأكثر حضوراً في ملف العلاقات الإيرانية - التركية طيلة المرحلة الماضية. فعلى سبيل المثال وصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى نحو 7 مليار دولار عام 2007، ومن المتوقع أن يصل إلى 20 مليار دولار خلال الأعوام الأربعة المقبلة[18].

وفي مجال الطاقة فإن تركيا تعتمد بشكل كلي على النفط الإيراني، في حين تسعى لاستبدال اعتمادها على الغاز الروسي بنظيره الإيراني. لذا فقد وقع الطرفان في يوليو/تموز 2007 على مذكرة تفاهم من أجل تطوير حقول الغاز في جنوب إيران ومد خط أنابيب من مدينة "تبريز" الإيرانية وحتى مدينة "إيرزورم" التركية. بالإضافة إلى إنجاز مشروع خط أنابيب "نابوكو" الذي يمتد من تركمانستان مروراً بأذربيجان وجورجيا وتركيا حتى بلجيكا في أوروبا وذلك من أجل تقليل اعتماد الغرب على الغاز الروسي، ومن المفترض أن ينتهي العمل من هذا الخط أواخر عام

.2013[19]

وعلى الرغم من وجود بعض المخاوف لدى الولايات المتحدة نتيجة لتوثيق العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران، والتي تتعارض مع مبدأ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على إيران، فإن واشنطن رأت فيها دعماً لموقف أنقرة في مواجهة طهران[20].

وإذا كانت ثمة مخاوف تركية من الطموح النووي الإيراني، وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي ليس قطعاً في مصلحتها، فإن أنقرة لم تكن مع أطروحات تغيير النظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. كما كانت تركيا باستمرار ضد فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة الملف النووي الإيراني، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة من تكرار السيناريو العراقي في إيران ما قد يخل بالوضع الإقليمي تماماً[21]. في حين أدركت واشنطن أن استخدام الخيار العسكري ضد إيران قد يمثل "قبلة الموت" في علاقتها الإستراتيجية بأنقرة التي لا تزال متأثرة بما حدث قبل غزو العراق.

3. ملف العلاقة بين سوريا و إسرائيل:

شهدت العلاقات التركية - السورية نقلة نوعية خلال السنوات الثماني الماضية، وذلك بعد عقود من الصراع والتوتر حول قضايا المياه والحدود. وقد كانت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في يناير/كانون الثاني 2004 (وهي الأولى لرئيس سوري منذ عام 1946)، بمثابة محطة تاريخية في العلاقات بين دمشق وأنقرة. وقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين. ومنذ ذلك الوقت زادت العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بشكل غير مسبوق، حيث وصلت إلى نحو 1.7 مليار دولار عام 2007 و2 مليار دولار عام 2008، كما أن هناك مشروعا لإنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين، فضلاً عن ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في سوريا إلى مستويات مرتفعة[22].

بالإضافة إلى العلاقات التجارية والاقتصادية، فقد رأت سوريا في أنقرة كسراً لطوق العزلة التي سعت إدارة الرئيس بوش لفرضه عليها، وقد استغلت دمشق مخاوف أنقرة من اهتزاز الأوضاع في العراق، فضلاً عن تصاعد الهاجس الكردي لدى الأتراك، وهو ما أدى إلى تقارب المسافة بين الطرفين. وقد أشار البعض إلى أن تقارب أنقرة من دمشق لم يكن ليحدث لولا وجود ضوء أخضر أميركي بذلك[23].

أما بالنسبة للعلاقة بين تركيا وإسرائيل فقد وصلت إلى مستوى قوى خلال مرحلة ما قبل

وصول حزب "العدالة والتنمية" للحكم في إسرائيل، ورغم ذلك فلم تسع حكومة أردوغان إلى تغيير أسس هذه العلاقة بالرغم من حدوث بعض التوترات من حين لآخر. وتدرك أنقرة أن علاقاتها بإسرائيل وإن سببت لها بعض الحرج فيما يخص رغبتها في الانفتاح على الدول العربية والإسلامية، إلا أنها قد حوّلت هذه العلاقة من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل.

وقد نجحت أنقرة بشكل كبير في مسعاها حين تم الإفصاح عن رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب على مدار عامين، ولم يكشف عنها إلا منتصف عام 2008. فقد استغل حزب "العدالة والتنمية" خلفيته الإسلامية، ونزعته الاعتدالية في بناء جسر من الثقة بين الطرفين الإسرائيلي والسوري في قدرته على إدارة مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين قد تفضي إلى أخرى مباشرة في مرحلة متقدمة.

في البداية لم يلق الدور التركي بالوساطة بين إسرائيل وسوريا ترحيباً أو تشجيعاً من الإدارة الأميركية التي كانت تسعى بكل جهد لعزل سوريا وإقصائها عقابا لها على دورها في لبنان. بيد أنه قد تبين لاحقاً أن الولايات المتحدة كانت تعول على قدرة تركيا على تحقيق اختراق في العلاقة بين دمشق وتل أبيب دون أن يؤدى ذلك إلى تعظيم حضور سوريا في المشهد الإقليمي على غرار ما عليه الحال مع إيران[24].

وقد بدأت أطروحات أميركية كثيرة تروج لفكرة "فك الارتباط" بين طهران ودمشق وقدرة تركيا على القيام بمثل هذا الدور، وذلك إما من خلال بناء شراكة إستراتيجية بين أنقرة ودمشق، إن لم تكن بديلاً لتلك الموجودة بين الأخيرة وطهران فعلى الأقل موازية لها، أو من خلال تحقيق اختراق في جدار العلاقة بين تل أبيب ودمشق، وما قد يترتب عليه ذلك من وقف الدعم السوري لحركتي حزب الله وحماس من جهة، والخروج من تحت العباءة الإيرانية من جهة أخرى[25].

4. الحضور التركي في المجال العربي:

لم تتوقف تركيا عند مجرد بناء علاقة جوار هامشية مع جيرانها العرب، ولكنها سعت لتعميق هذه العلاقات تارة من خلال إظهار تأييد واضح للقضايا والحقوق العربية، وتارة أخرى من خلال رفض السياسات الأميركية والإسرائيلية تجاه الملفات العربية، وتارة أخرى من خلال توثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها العرب.

ومنذ وصول أردوغان للسلطة في تركيا عمد إلى اتباع سياسة أكثر براغماتية في النظر

للقضايا العربية وهو ما أثر سلبياً على علاقته بإسرائيل. فعلى سبيل المثال كانت تركيا من أولى الدول التي استقبلت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عقب فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير/كانون الثاني 2006. كما وجهت تركيا انتقادات شديدة لإسرائيل إبان حربها العدوانية على جنوب لبنان صيف 2006.

بيد أن أنقرة حاولت بعد ذلك إتباع سياسة متوازنة في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي فقامت بالمشاركة في قوات حفظ السلام الموجودة في جنوب لبنان (اليونيفيل) وفق قرار مجلس الأمن رقم 1701، كما قام أردوغان بدعوة كلّ من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ونظيره الإسرائيلي شيمون بيريز لزيارة تركيا أوائل 2007. وقد أشاد كلاهما بدور تركيا الإيجابي في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

كذلك اكتسبت علاقات أنقرة الاقتصادية والدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بعداً جديداً مع زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا في أغسطس/آب العام 2006، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ 40 سنة.

ومن المعروف أن المؤسسة الكمالية كانت تعارض دوماً السياسات الإسلامية للمملكة العربية السعودية، وكانت تنظر لازدهار النشاطات المصرفية الإسلامية ورأس المال الاستثماري السعودي في تركيا باعتباره يمثل تهديداً جدّياً للعلمانية. في حين أن ثمة قضايا مشتركة لا يمكن تجاهلها في العلاقة بين البلدين ليس أقلها مسألة الاستقرار الإقليمي والقلق من الطموح النووي الإيراني.

كذلك شهدت العلاقات بين تركيا ومصر، وهي قوة إقليمية أخرى، تحسناً كبيراً. وخلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى أنقرة في مارس/آذار العام 2007، قرر بمشاركة القيادة التركية إقامة حوار وشراكة إستراتيجيتين جديدتين تركّزان على التعاون في مجالي الطاقة والأمن الإقليمي[26].

وبوجه عام فقد نظرت واشنطن إلى الدبلوماسية التركية النشطة في المنطقة باعتبارها رصيدا مهما لها في علاج العديد من الملفات العالقة في هذه المساحة الجغرافية من العالم، وخلال الشهور الأخيرة لإدارة الرئيس بوش تعددت الدعوات إلى ضرورة الاستفادة من الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط من أجل تحسين الوضع الأميركي في المنطقة، وهو ما فطنت إليه جيداً الإدارة الأميركية الجديدة بزعامة باراك أوباما التي تضع توثيق العلاقات مع تركيا على أولوية أجندتها الخارجية.

ملحوظة: سيجد القارئ تفصيلا موسعا عن العلاقات التركية العربية، والتركية الإيرانية في دراستين منفصلتين خصصتا لهذا الغرض، أما الحديث عن هذه العلاقات هنا فقد تم انطلاقا من كونها ملفات تشترك في إدارتها أنقره وواشنطن.

مصادر الدراسة

1. Spencer P. Boyer, Brian Katulis, the Neglected Alliance; Restoring U.S - Turkish Relations to Meet 21st Century Challenge, Center for American Progress, December 8th, 2008, p 4.
2. Sgtephen J. Flanagan and Samuel J. Berannan, Turkey's Shifting Dynamics: Implications for U.S - Turkey Relations, Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 2008, p 2.
3. Carol Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, Report for Congress, Congressional Research Service (CRS), May 22, 2002, p. 9.
4. Kevin Sullivan, Admirers, Hopeful of Change, Await U.S. President in Turkey, Washington Post, April 5, 2009; Page A01.
5. The US State Department designated the PKK as a Foreign Terrorist Organization (FTO) on October 8, 1997. Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, p. 4.
6. SABRINA TAVERNISE and RICHARD A. OPPEL Jr, After 8 Days, Turkey Pulls Its Troops Out of Iraq, New York Times, October 10, 2007, available at: http://www.nytimes.com/2008/03/01/world/middleeast/01turkey.html?ex=1362027600&en=c706ac8f210eb22b&ei=5088&partner=r
7. Julianne Smith, Turkey and Europe: A Widening Gap? In Turkey's Evolving Dynamics: Strategic Choices for US - Turkey Relations, CSIS, March 2009, p 21.
8. Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, p. 6.
9. Ibid., p. 17.
10. United States, Department of Commerce, International Trade Report at: v/assets/Document_Library/Reports_Publications/2007/2007_NTE_Report/asset_upload_file902_10986.pdf
11. Rajan Menon and S. Endres Wimbush, Is The United States Losing Turkey?, Hudson Institute, 25 March, 2007, p. 3.
12. Carol Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, Congressional

Research Service (CRS), August 29, 2008, p. 4.

13. Rajan Menon and S. Endres Wimbush, Is The United States Losing Turkey? p. 2.

14. Ronald D. Asmus, Turkey and the Risk of Strategic Rupture, Hudson Institute, 27 March, 2007, p. 18.

15. Hiam Malka, Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests, in “Turkey’s Evolving Dynamics”, report by CSIS, March 2009, p. 64.

16. Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, p. 6.

17. Omer Taspinar, Turkey’s Middle East Politics: Between Neo-Ottomanism and Kamalism, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, September 2008, p. 28.

18. Ibid., p. 9.

19. Ibid., p. 9.

20. Alex Barker and Andrew Ward, “US un Warning Turkey over Terms of Energy Deal with Iran”, Financial Times, August 14, 2008.

21. Stephen Larrabee, Turkey as US Security Partner, Rand Corporation, 2008, p. 12.

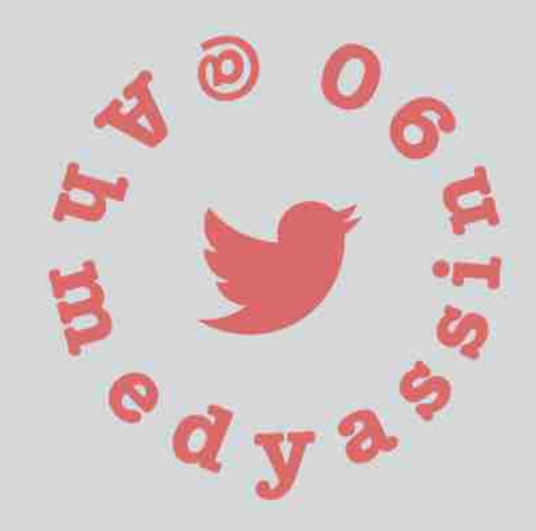
22. Hiam Malka, Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests, p. 74.

23. Ibid., 75.

24. Ethan Bronner, Israel Holds Peace Talks With Syria, New York Times, May 22, 2008.

25. Mona Yacoubian, Syria’s Alliance With Iran, Peace Briefing, United Institute for Peace (USIP), May 2007, p. 2.

26. Omer Taspinar, Turkey’s Middle East Politics: Between Neo-Ottomanism and Kamalism, p. 34.


@Ahmedyassin90

جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية

إبراهيم البيومي غانم*

مقدمة

تتحكم جدلية "الاستيعاب/الاستبعاد" في توجيه مسارات العلاقات التركية الأوروبية - وفي فهمها أيضاً - منذ تأسيس الجمهورية على أنقاض الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. هذه الجدلية معقدة إلى أقصى حد في تفاصيل العلاقة بين الجانبين، وفي تفاصيل القوى والتيارات المتنافسة داخل كل من الجانب التركي والجانب الأوروبي.

من الجانب التركي، هناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية، والاندماج داخل المنظومة الأوروبية "بحلوها" في أغلب الأحيان، و"مرها" في بعض الأحيان، بالمعنيين السياسي والاقتصادي على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسيي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني 2002.

كما أن هناك رغبة علمانية/أتاتوركية أقدم وأقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم، وكيفية إدراك الذات، وأصول الانتماء الحضاري على النمط الغربي.

وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري - بكل معانيه - في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضاري، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجهها ناحية الشرق القديم.

أما على الجانب الأوروبي - على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقف من تركيا - فالنزعة الإقصائية/الاستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء النادي الأوروبي مع تركيا. فهناك أصوات لأحزاب ولحكومات أوروبية تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادي الأوروبي أكثر من سلبياتها، ولكنها أصوات خافتة، وغير حاسمة - حتى اليوم - في ترجيح كفة سياسة الاستيعاب والقبول على كفة الإقصاء

والرفض.

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرافض لأن تكون تركيا عضواً بالنادي الأوروبي، منها ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا، ومنها ما هو ديمغرافي يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي (حوالى 75 مليون نسمة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا الفيدرالية التي يبلغ عدد سكانها حوالى 80 مليون نسمة، ثم تأتي بعد تركيا كل من فرنسا 60 مليون نسمة، وبريطانيا 58 مليون نسمة تقريباً).

ومن أسباب الرفض ما هو ديني/ثقافي يرتبط بهوية حضارية إسلامية، يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع "المسيحية" التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي.

وإلى جانب موقفي الرفض والقبول، هناك موقف ثالث يقدم حلاً وسطاً لا يعطي تركيا عضوية كاملة وإنما يمنحها "شراكة متميزة" مع الاتحاد الأوروبي، وتتزعم ألمانيا هذا الاتجاه، بدعاوى مختلفة ترتكز أساساً على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً من باقي دول الاتحاد.

من العوامل الكثيرة التي تغذي جدلية "الاستيعاب/الاستبعاد" في العلاقات التركية الأوروبية، الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة. فهذا الدور يغري بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، أملاً في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع العالم الإسلامي والشرق العربي الأقرب نفسياً وحضارياً لتركيا، والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعماري المرير.

بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تقوم - تركيا - بهذا الدور، لسببين:

الأول أن تركيا ستنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي فقط كلما عادت إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

والثاني هو أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد تكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئاً من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد.

وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص/التهديدات التي تنجم عن استيعاب تركيا أو

استبعادها بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

ما سبق يدعونا لمتابعة أربع قضايا أساسية لمعرفة أثر العلاقات التركية الأوروبية على الدور الإقليمي لتركيا ومدى تأثر هذا الدور بالتحولات التي تشهدها تلك العلاقات، وبما تنطوي عليه من تعقيدات تصل إلى حد "التناقضات" بالنسبة لجميع أطرافها، علماً بأنه ليس من مهمتنا هنا الحديث تحديداً عن أبعاد الدور الإقليمي المتصاعد لتركيا في المنطقة العربية. وهذه القضايا هي:

1. وضع تركيا في جدلية العلاقة بين الشرق والغرب.
2. شروط كوبنهاجن لدخول الاتحاد الأوروبي.
3. الجدل التركي - التركي حول العلاقة مع أوروبا.
4. الجدل الأوروبي - الأوروبي حول عضوية تركيا.

أولاً: تركيا وجدلية العلاقة بين الشرق والغرب

ينتسب الجدل حول واقع ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية إلى الجدل الأكبر الذي يدور منذ ما يقرب من قرنين حول علاقة العالم الإسلامي بالغرب من جهة، وحول موقف الإسلام من قضية الحداثة والتحديث من جهة أخرى. وإذا كان منطق الجدل حول الإسلام والحداثة قد انصب أساساً على البحث عن مدى التوافق أو التناقض بين الرؤى الإسلامية والرؤى الحداثية[1]، فإن منطق الجدل الراهن حول جدوى السعي التركي للاندماج في أوروبا والحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ينصب أساساً على الجوانب العملية التي تهتم بتقدير المكسب والخسارة، وبالتوازن بين الإيجابيات والسلبيات.

وليس من اليسير - في جميع الأحوال - تقدير أهمية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بالنسبة للشرق العربي وللعالم الإسلامي كله، كما إنه من الصعب فهم المواقف المؤيدة لانضمامها للاتحاد أو المعارضة لها، سواء من داخل تركيا نفسها أو من بين القوى الأوروبية، إلا بالرجوع إلى أطروحات الجدل الأساسي الدائم حول علاقة الإسلام بالحداثة، وعلاقة العالم الإسلامي بالعالم الغربي عامة، وبالقارة الأوروبية بصفة خاصة. وهي علاقة بالغة التعقيد، ولها أربعة وجوه يمثل كل منها إشكالية بحد ذاته، ويجد الجانب الإسلامي نفسه مطالباً بتحديد موقفه منها باستمرار.

أول هذه الوجوه (الإشكاليات) هو الوجه "العلمي" الذي يتعلق بأسس التقدم والنهضة

الحديثة، والثاني هو الوجه "الاجتماعي" الذي يتعلق بنمط الحياة الأوروبية ومجموعة القيم والأخلاقيات التي تتسم بها، والثالث وجه "سياسي" يرتبط بالسيطرة الاستعمارية والهيمنة التي فرضتها أوروبا على العالم الإسلامي لفترات طويلة، أما الوجه الرابع فهو "ديني" يشير باستمرار إلى احتمالات تجدد النزاعات على أسس مستمدة من تأويلات دينية تتبناها وتتعصب لها أطراف مختلفة من الجانبين.

إذا نظرنا إلى المواقف التي تبنتها النخبة الكمالية منذ تأسيس الجمهورية من تلك الإشكاليات، نجد أنها قد اختارت الانحياز للعلمانية المعادية للدين على النمط الفرنسي، باعتبارها شرطاً للتقدم والحداثة، مع المغالاة ليس فقط في إقصاء الدين عن الدولة والمجتمع، وإنما في محاربته ومطاردة القوى السياسية والفكرية المتمسكة به، الأمر الذي أدى إلى أزمة دينية حادة في تركيا، حسب وصف على فؤاد باشكيل[2].

وقبلت هذه النخبة أيضاً تقليد نمط الحياة الاجتماعية الغربية، وارتبطت بالأحلاف السياسية والعسكرية الأوروبية والأميركية وأدارت ظهرها للمصالح العربية والإسلامية، وبسطت هيمنة الدولة التركية "الحديثة" على المجتمع بصفة عامة، وعلى المجال الديني بصفة خاصة، بعد أن همشته على المستوى الرسمي بشكل شبه مطلق.

وعلى عكس تلك الاختيارات التي تبنتها النخبة الكمالية/العلمانية، ظلت أغلبية المجتمع التركي منحازة لأصولها التاريخية والحضارية، وخاصة في الأناضول الذي يشكل أكثر من 95% من مساحة تركيا ومن مجموع شعبها. وقابلت هذه الأغلبية سياسات التحديث الفوقي التي سعت إليها الحكومات الكمالية المتعاقبة بكثير من عدم الاكتراث، الذي وصل إلى حد اللامبالاة، "وظلت الكمالية ظاهرة حضرية بورجوازية، بينما بقي الريف الذي يشكل غالبية المجتمع التركي على ما هو عليه...محصنا تجاه العلمانية"[3]. وكان ذلك سبباً رئيسياً في إخفاق تلك السياسات، إلى جانب الأسباب الأخرى التي نجمت عن المشكلات التي عانت منها السياسة التركية داخلياً وخارجياً.

إذن فقد انفردت النخبة الكمالية لمدة ثمانية عقود - تقريباً - بالسيطرة على السلطة، وخلال تلك الفترة كان "السيف أصدق أنباء من الكتب"، بمعنى أن الغلبة كانت لحق القوة لا لقوة الحق، إذ لم يكن ثمة مجال للحوار بين تيارات وقوى سياسية متعددة حول جدوى تلك الإجراءات، وهل ستكون ناجعة في تحقيق حلم الدولة والمجتمع العصريين أم لا؟ فقد تم فرض الحداثة كما فهمها

الكماليون من أعلى وبقوة القانون، وتسخير سلطة الدولة في قهر المعارضين[4].

ولكن مرور الزمن كشف - شيئاً فشيئا - عن وجود فجوة كبيرة بين المثال الذي أراده الكماليون، والنتائج التي حققوها على أرض الواقع.

ومن هنا بدأت المنازعة الفكرية حول قيم التحديث والعصرنة تنمو إلى جانب المنازعة العملية، أو التطبيقية، وانخرطت النخب التركية بمختلف أطيافها مجدداً في الجدل حول علاقة الإسلام بالحداثة، ومن ثم بأوروبا، وزادت وتيرة هذا الجدل منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي مع توالي الصعود السياسي للتيار الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان وحزب الرفاه[5]، ثم بعد ذلك بقيادة حزب العدالة والتنمية وجيل جديد من السياسيين. وانشغلت الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية منذ ذلك الحين بإعادة النظر في حصاد تجربة التحديث والعصرنة على النمط الغربي.

كان من أهم ما تبين - بعد مرور أكثر من ثمانين عاماً على تبني سياسات التحديث الكمالية - أنها لم تحقق تطلعات النخبة التركية الحديثة في دولة متقدمة ومجتمع عصري. وتبين أيضاً أن "تركيا الدولة" قد تصرفت في سلوكها الدولي بأقل من قدراتها، وأنها أهدرت الكثير من مؤهلاتها التي تتيح لها القيام بدور أكبر على المستويين الإقليمي والعالمي. واتضح - فوق هذا وذاك - أن تلك الاختيارات الكبرى قد أدت بعد ثمانية عقود إلى تحويل تركيا من دولة عالمية في سياساتها وتوجهاتها، إلى دولة قومية أساسها الغالب هو العنصر التركي، كما حولها من دولة مركزية في السياسة العالمية إلى دولة هامشية أو طرفية يقتصر دورها على كونها "جسراً" بين حلف الأطلسي، والحلف المركزي في الحزام الأمني الذي يحافظ على المصالح الغربية والأميركية بمنع التوسع السوفياتي جنوباً أيام الحرب الباردة.

الظروف السابقة هيأت أرضاً خصبة لعودة النزعة الإسلامية/السياسية كي تترعرع بخطى متسارعة، وهي مستندة إلى قاعدة قوية في الوعي العام لأغلبية المجتمع التركي. وقد زادت قوة الانبعاث الإسلامي التركي نتيجة التصدع الذي حدث في جبهة العلمانية/الكمالية وانتقال بعض رموزها الفكرية إلى الجبهة الإسلامية بعد أن تأكدت من صدق مقولة المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي التي وصف فيها تركيا الحديثة بأنها مثل "الغراب الأسود الذي طلى نفسه باللون الأبيض إعجاباً ببياض طائر اللقلق - النورس - فما أصبح لقلقاً، وما عاد يشبه الغربان"[6].

ووصل المد الإسلامي إلى إحدى ذراه في منتصف التسعينيات بفوز حزب الرفاه في

الانتخابات العامة ومشاركته في تشكيل الحكومة مع حزب الطريق المستقيم. ولم يوفر زعيم الرفاه نجم الدين أربكان وقتاً، فكثف جهده لبلورة مشروعه من أجل "الاستقلال الحضاري" عن الغرب، وإعادة هيكلة القوة التركية وتعزيز دورها الإقليمي والعالمي عبر التوجه "نحو الشرق" (تأسيس مجموعة الدول الثمانية).ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، فتح صعود حزب العدالة والتنمية للحكم صفحة جديدة في تاريخ تركيا الحديث الذي لا يزال يتأرجح بين الشرق والغرب.

ثانياً: شروط الدخول من بوابة كوبنهاجن: مَنْ يخْتَبِرُ مَنْ؟

مع صعود العدالة والتنمية للحكم، بدأت مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي تهيمن على بقية جوانب علاقاتها الأوروبية. صحيح أن هذه المسألة ظلت لعقود طويلة - ترجع إلى الستينيات من القرن الماضي - ذات أهمية كبيرة في توجيه السياسة التركية، إلا أنها اكتسبت قوة دفع كبيرة، وباتت على رأس أولويات السياسات الخارجية لحكومة العدالة والتنمية. وأضحت أغلب ديناميات العلاقات التركية الأوروبية مرهونة بمدى التقدم أو التعثر على طريق اكتساب هذه العضوية.

حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي لم تكن النخبة الكمالية قد أحرزت أي تقدم يذكر على طريق الاندماج في أوروبا، اللهم إلا على مستوى التقليد الشكلي للحياة الغربية ونظمها القانونية وبعض أشكال حياتها الاجتماعية التي لم تلق تأييداً شعبياً، بل ووجهت باستمرار بأنواع مختلفة من المقاومة والرفض. وبالرغم من العضوية المبكرة لتركيا سنة 1952 في حلف الأطلسي ضمن إطار إستراتيجية أمنية أوروبية وأميركية، إلا أنها انتظرت حتى سنة 1963 حتى سمحت لها الدول الأوروبية بتوقيع بروتوكول أنقرة لتنظيم رغبتها في الانضمام للمجموعة الأوروبية[7]. ولكن تكرار الانقلابات العسكرية على الديمقراطية (1970-1980) باعد المسافة باستمرار بين تركيا وحلم العضوية.

وفي سنة 1987 تقدمت تركيا مرة أخرى بطلب الانضمام - بعد أن انضمت إسبانيا والبرتغال - ولكن المفوضية الأوروبية أصدرت قرارها برفض الطلب التركي، وأوضحت أن تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في إدارة الحياة السياسية، إضافة إلى القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي، إلى جانب بعض الإجراءات التي تنتقص من الخصوصيات الثقافية للأكراد في البلاد. ومن ثم كان على تركيا مواصلة الانتظار الطويل.

ومع حدوث قدر من الانفراج السياسي والإصلاح بدءاً من منتصف التسعينيات، أعلن

المجلس الأوروبي في قمة لوكسمبورج عام 1997 أن تركيا باتت مؤهلة لعضوية الاتحاد، وبعد عامين آخرين وفي 1999 وافقت قمة هلسنكي على مبدأ قبول طلب تركيا، وفتح مشاورات تمهيدية لمساعدتها على إكمال معايير كوبنهاجن. وبهذا القرار الذي أصدرته قمة هلسنكي "يمكن - كما يقول محمد نور الدين - التأريخ لبداية مرحلة الأوروبة الرسمية لتركيا، حيث أقرت القمة في بيان رسمي لأول مرة بأوروبية تركيا بمجرد قبولها عضواً مرشحاً، وهذا بخلاف الرفض المطلق الذي ووجهت به دولة المغرب لاعتبارها تقع خارج القارة الأوروبية"...، وكان معنى ذلك هو "أن أوروبا - وليس تركيا - هي التي وضعت القطار التركي على سكة الاتحاد الأوروبي"[8].

وكان من المفترض أن تحدد القمة الأوروبية سنة 2002 موعداً لبدء المشاورات المؤدية لانضمام تركيا، ولكنها أرجأت القرار مرة أخرى إلى قمة كوبنهاجن التي أصدرته أخيراً في 17 ديسمبر 2004، وحددت فيه يوم الثالث من أكتوبر 2005 موعداً لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد، وقد بدأت فعلاً في ذلك التاريخ، دون أن يتحدد موعد لانتهائها، وقد تستغرق من 10 إلى 15 سنة حسب توقعات الأوروبيين أنفسهم، دون أي ضمانة تكفل قبول عضويتها في نهاية المطاف.

وبأيسر نظر في مراحل السعي التركي لعضوية الاتحاد الأوروبي يتضح أن القوى الأوروبية - وليست تركيا - هي التي تمتلك القرار المفضي إلى الاتحاد، أو القاضي باستبعادها والبقاء خارجه. أما الرغبة التركية في عبور بوابة كوبنهاجن، بكل ما تحمله هذه الرغبة من مبررات وحجج داعمة لموقفها، فهي لا تسهم بالدور الأساسي في تحقيق هذا الهدف، إلى الحد الذي يدفع بعض كبار مثقفي الأتراك، ومنهم سيزائي قراقوش، إلى وصف السعي لنيل العضوية بأنه "وهم وخيال... يجب أن نفيق منه"، ويشرح وجهة نظره مؤكداً أن "تركيا لن تستطيع إنقاذ نفسها بمفردها مما تعيش فيه منذ سنوات، لا بالانضواء في حلف الأطلنطي كما حدث منذ نصف قرن، ولا بمحاولات الانضمام للاتحاد الأوروبي.

إن السعي من أجل الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي وهم وخيال راود الكثير من الأتراك منذ عصر التنظيمات (39-1871م)، وبعده عصر المشروطية (1908-1918م)، وقد ثبت ذلك بالواقع العملي.. كيف يمكن لمن سعى وما زال يسعى لاحتلالك والسيطرة على مقدراتك أن يضمك إليه؟! إنه وهم يجب أن نفيق منه، وليس أمامنا غير التجمع والتوّحد وبناء الدولة الإسلامية الحقيقية صاحبة الجيش والقوة المسلحة الواحدة، وإلا ستستمر الإهانة، وسيستمر الاحتلال، وسيقضون علينا واحدا وراء الآخر فردا فردا"[9].

وبالرغم من محدودية هذا الصوت (التركي) المناهض لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يظل موجوداً، وله بعض الأنصار في أوساط النخبة المثقفة، بما فيها النخبة السياسية ذات التوجه الإسلامي الممثلة في حزب السعادة وقائده الروحي نجم الدين أربكان. وينضاف هذا الصوت إلى جملة التحديات التي تواجهها تركيا داخلياً وخارجياً في سبيل العضوية. ومع ذلك نلحظ إصراراً رسمياً يحظى بتأييد شعبي واسع يصل إلى 80% من الأتراك يؤيدون الانضمام. وكلما قطعت البلاد خطوة على طريق هذه الشروط، انعكست بشكل إيجابي على أوضاعها الاقتصادية، وزاد التأييد الشعبي لها، واتسعت مساحة الحريات العامة واكتسب الاستقرار السياسي زخماً جديداً.

يؤكد ما قلناه أن معايير كوبنهاجن تتضمن مجموعتين من الشروط: الأولى سياسية، والثانية اقتصادية، والفكرة المركزية في المجموعتين هي "الحرية": بالمعنى السياسي، وبالمعنى الاقتصادي، والمحروم الأول من غياب "الحرية" أو من نقصها، هو المستفيد الأول من حضورها أو اكتمال شيء منها، وتنطبق هذه القاعدة أكثر ما تنطبق على التيارات الإسلامية التي عانت طويلاً من الاستبداد، وكانت باستمرار أول ضحايا السياسات الاحتكارية في تركيا - وينطبق ذلك على غيرها من البلدان الإسلامية والعربية في المشرق والمغرب - على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أهم ما في معايير كوبنهاجن السياسية هو:

أ. إرساء أسس الديمقراطية النيابية.

ب. بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد.

ج. احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.

د. احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

أما أهم ما في المعايير الاقتصادية فهو:

أ. وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.

ب. إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

ج. إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

د. بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.

هـ. مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة[10].

وبالنسبة للجانب الإجرائي للحصول على العضوية، فهو - باختصار - يبدأ بإفصاح الدولة الراغبة في العضوية عن إرادتها الواضحة في ذلك، ومن ثم فإنها تخضع للشروط والإجراءات التي نصت عليها معاهدة الاتحاد الأوروبي التي أيدها إعلان كوبنهاجن سنة 1993، حيث تنص المادة 49 من المعاهدة المؤسسة للاتحاد على ما يأتي:

أ. تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية توضح فيه ما إذا كانت الدولة المرشحة تستجيب لمعايير كوبنهاجن السياسية والاقتصادية. وفي حال استجابت الدولة المرشحة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهليتها للانضمام.

ب. تعرض القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي حالة القبول، يصدر هذا المجلس قرار الضم بالإجماع، ويؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة إلى تعطيل القرار.

ج. يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي للتصويت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات.

د. لا يكون قرار قبول العضوية نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفقاً لآليات التصديق على المعاهدات الدولية[11].

ومن الواضح أن الطلب التركي لا يزال - من الناحية الإجرائية - في بدايات الطريق، رغم مضي أكثر من عشر سنوات من تاريخ قمة لوكسمبورج التي قررت في سنة 1997 أن تركيا مؤهلة للتقدم بطلب لعضوية الاتحاد.

إن شروط ومعايير كوبنهاجن السالفة الذكر، تكشف في حالة تركيا تحديداً - وبخلاف حالات الدول الأوروبية الأخرى - عن أن كل طرف يختبر نفسه، إلى جانب أنه يختبر الطرف الآخر أيضاً.

فتركيا على مستوى المجتمع والدولة - معاً - تختبر قدرتها الذاتية على أن تكون في مصاف الديمقراطيات الحرة سياسياً، وأن تكون قوة اقتصادية ومتطورة صناعياً، ولاعباً إقليمياً ودولياً قوياً وليس هامشياً، وأنها تقف على أعتاب نادي القوى العالمية الكبرى، وهذا ما حدا بوزير الخارجية على بابا جان إلى القول أمام سفراء أكثر من مئة دولة في أنقرة:"إن تركيا في طريقها للتحول من قوة محلية إلى قوة عالمية"[12].

أما تركيا على مستوى التيارات السياسية والفكرية المتنافسة داخلها (العلمانية والإسلامية

أساساً) فكل منها يختبر مدى قدرة الآخر على تحمل أعباء السير في طريق العضوية: فالاقتراب من العضوية يبعد التيارات العلمانية الإقصائية عن مواقعها السلطوية التي انفردت بها لعقود طويلة، رغم أن هذه التيارات هي التي حملت حلم الالتحاق بالغرب والسير على دربه منذ ما قبل تأسيس الجمهورية. أما التيارات ذات المرجعية الإسلامية فقد باتت ترى أن العكس هو الصحيح، أي كلما اقتربت العضوية، زادت فرصها في المشاركة في السلطة، وزادت ضمانات حمايتها من غدر الانقلابات العسكرية، هذا بالرغم من أن ذوي المرجعية الإسلامية اتهموا دوماً بمعاداة الغرب، ومناصبته العداء. ومعنى ذلك أن حصيلة هذا الاختبار الداخلي بين التيارات السياسية التركية هي أن كل نجاح على طريق العضوية هو مكسب للإسلاميين، وخسارة للعلمانيين. وهذه واحدة من أكبر مفارقات جدلية الاستيعاب/الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية المعاصرة.

أوروبا الموحدة من جهتها تختبر أيضاً مدى إيمانها بمنظومة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهل هي بالفعل "ناد ديمقراطي" يقبل من استوفى شروط الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، حتى ولو كانت له ملامح ليست أوروبية خالصة، أم إنها "ناد مسيحي" أولاً وقبل أي شيء آخر كما أكد جيسكار ديستان الرئيس الفرنسي الأسبق - وواضع مشروع دستور أوروبا الموحدة - وأنها لا تزال تقف على صخرة الثقافة المسيحية المحملة بأعباء وأوزار العصور السالفة؟ وسنعود للاتجاهات الرئيسية لهذا الجدل الأوروبي الداخلي حول قبول أو رفض عضوية تركيا، بعد أن نتعرف على مضمون الجدل التركي - التركي.

ثالثاً: الجدل التركي - التركي حول العلاقة مع أوروبا

لم يهدأ الجدل بين التيارات الفكرية والسياسية داخل تركيا منذ عدة عقود بشأن أهمية مشروع الالتحاق بنادي أوروبا الموحدة، وما إذا كان الأمر يستحق الجهود الواجب القيام بها من أجل اجتياز شروط العضوية أم لا؟. وفي هذا الجدل يظهر بوضوح تأثير التشابكات المعقدة التي أشرنا إليها في جدلية الاستيعاب/الاستبعاد بين تركيا وأوروبا، وداخل كل منهما.

وفي الوقت الراهن، نجد أن اتجاهات الجدل التركي بهذا الخصوص تدور حول موقفين أساسيين هما:

1. موقف يرفض العضوية، ويعارض المساعي التي تبذلها الحكومة في هذا المجال. والغريب أن أحدث جولات هذا الجدل - ومنذ وصول العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 - تشير إلى أن أغلبية النخبة العلمانية الكمالية هي التي باتت أقرب الفرقاء السياسيين والفكريين لموقف

رفض العضوية، إلى حد اعتبار أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بمثابة نهاية للأتاتوركية.
وجه الغرابة في هذا الموقف هو أن التيار الكمالي/العلماني كان سابقاً موالياً للغرب[13]، وأكد مراراً على أن "تركيا لم تكن في حياتها إلا دولة أوروبية"[14]، وكانت رغبته عارمة في الحصول على صك الاعتراف بأوروبية تركيا، ولكنه في مواجهة صعود التيار ذي الخلفية الإسلامية إلى سدة الحكم بات يحذر من مشروع العضوية بدعوى أن هذه العضوية ستكون انتحاراً للدولة القومية التي سعى مصطفى كمال لتأسيسها قبل أكثر من ثمانين عاماً.
ولا يتردد العلمانيون الكماليون في إلصاق شتى التهم بالاتحاد الأوروبي، ويرون أن لا فائدة تجنيها تركيا من سعيها الدؤوب لعضوية الاتحاد، هذا إن تمكنت في نهاية المطاف من الانضمام. ومن الملفت للنظر أن هؤلاء الكماليين العلمانيين عندما ينتقدون الاتحاد الأوروبي يصفونه بأنه "ناد مسيحي"[15]؛ في محاولة للتذكير بحساسية البعد الديني في الموضوع، بينما تبعدهم مرجعيتهم العلمانية عن أخذ هذا الجانب كمعيار لتقدير المصالح التركية العليا في قضية مهمة كقضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويشككون أيضاً في نية حكومة العدالة والتنمية بالقول إنها لا تريد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلا رغبة في إضعاف سلطة المؤسسة العسكرية وتقليص دورها في حماية الدستور والعلمانية، الأمر الذي يتيح - من وجهة نظر العلمانيين - حرية الحركة والنشاط أمام الإسلاميين، وأجندتهم الخفية لأسلمة المجتمع والدولة[16].
ويلفت فؤاد نهرا[17] نظرنا بقوة إلى أن علل الرفض التي يتذرع بها علمانيو تركيا الليبراليون - وقوى اليسار العلماني فيها أيضاً - تقترب من العلل التاريخية والثقافية والديمغرافية التي يتذرع بها الديمقراطيون المسيحيون في البرلمان الأوروبي لرفض عضوية تركيا، وعللهم "محافظة" مثلهم. وبالقدر نفسه تبتعد علل علمانيي تركيا عن علل الرفض التي تتذرع بها كتل اليسار في البرلمان الأوروبي ولا تنسجم معها في تبرير موقفها غير المتعاطف مع طلب تركيا الانضمام للاتحاد، حيث تنطلق مواقف اليسار الأوروبي من كون تركيا منقادة للسياسات الأميركية، ولأنها تقمع الحريات النقابية، ولا تزال تسمح بدور كبير للجيش في الحياة السياسية.
ومثلما هناك بعض الأصوات العلمانية القليلة التي تدافع عن مشروع عضوية تركيا في الاتحاد

الأوروبي - منهم مَن اعتبر قرار حكومة أردوغان إعادة الاعتبار للشاعر التركي ناظم حكمت "خطوة ضرورية كي تحظى تركيا بعضوية الاتحاد"[18] - فهناك أيضا فريق آخر من الإسلاميين الأتراك أيضاً يلتقي مع الفريق السابق في رفض عضوية الاتحاد الأوروبي، ولكنه ينطلق من خلفية إسلامية، ويرى أنصاره أن التحاق تركيا بالنادي الأوروبي معناه القضاء على هويتها الإسلامية، وفصل المجتمع عن جذوره التاريخية، وعزله عن محيطه الإسلامي.

هذا فضلاً عن أن البعض من أنصار هذا الفريق يرى أن عضوية الاتحاد مجرد وهم وخيال لا يمكن أن تسمح دول النادي المسيحي بتحقيقه بأي حال من الأحوال[19].

ويجد هذا الفريق سنداً لموقفه من وقائع التاريخ، والنتائج السلبية التي حاقت بتركيا من جراء ابتعادها عن عمقها المشرقي/الإسلامي، وقد سبق أن حذر من ذلك أسلاف هذا التيار من إسلاميي تركيا والعرب - معاً - في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي[20].

2. موقف يؤيد العضوية، ويدعم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال. وتعبر أغلبية النخبة الفكرية والسياسية الإسلامية الجديدة عن هذا الموقف، وعلى رأس هؤلاء حزب العدالة والتنمية، وقطاعات واسعة من مؤيديه في أوساط المجتمع المدني التركي ومؤسساته واسعة الانتشار، فائقة الفاعلية[21]. ويرى أنصار هذا الموقف أن العضوية من شأنها أن تساعد تركيا على الانتقال إلى مصاف دول العالم الأول، وأنها جديرة بذلك نظراً لما تمتلكه من إرث حضاري عريق، ومقومات اقتصادية وبشرية، وجيوستراتيجية بين الشرق والغرب.

ويرى أنصار هذا الموقف أيضاً أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي فقط تنتقص من هيبتها الدولية، كونها - في إطار الحلف - تظل فقط مطالبة بالمشاركة في تنفيذ خططه الأمنية والعسكرية، دون أن تشارك في صنع قراراته، أما في حالة حصولها على عضوية كاملة فسوف تصبح ضمن صناع القرار شأنها شأن الدول الأوروبية الكبرى، فضلاً عن أن عضويتها بالاتحاد تضمن تواجدها في مركز الأحداث السياسية العالمية.

ويقود حزب العدالة والتنمية التيار الذي يمثل الموقف المؤيد للعضوية، ويسعى بكل طاقته للحصول عليها عبر تلبية شروط كوبنهاجن. ويرى الحزب وأنصار الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي أن هذا الانضمام سيزيد من فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، من جهة، وسيزيد أيضاً من "أهمية الموقع الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته من جهة

أخرى، سيما وأن تركيا تقع بجوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم وهما الخليج العربي وبحر قزوين. كما سيعزز انضمامها وزن الاتحاد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أن بإمكانها أن تكون بمثابة جسر بينه وبين القارة العجوز"[22].

ويعتقد أنصار العضوية أيضاً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يساعد العالم الإسلامي في الخلاص من بعض المشكلات المزمنة مع الغرب، كما سيسهم في بناء توازن إستراتيجي بين أوروبا وآسيا تكون تركيا هي بيضة القبان فيه، الأمر الذي يعني إحياء إرث عثماني عريق كان قد جمده أتاتورك وخلفاؤه إبان القرن العشرين[23].

ويرد قادة حزب العدالة والتنمية على حجج بعض القوى الإسلامية الرافضة لعضوية الاتحاد الأوروبي بزعم تناقض الهوية الإسلامية مع متطلبات الانتماء للاتحاد فيقولون: إن التناقض بين الهوية الإسلامية لتركيا وانتمائها الأوروبي مفتعل. وأن التزام تركيا بمعايير الاتحاد الأوروبي، وبالأساس معيار الديمقراطية، سيضمن للشعب التركي حقه في صيانة هويته الإسلامية والتعبير عنها بطريقة حضارية ومعاصرة، على غرار ما هو متاح للشعوب الأوروبية، وللأقليات المسلمة في الدول الأوروبية ذاتها.

وقد نال الإسلاميون في مختلف تجاربهم الانتخابية الجزء الأكبر من أصوات المواطنين الأتراك من أصل كردي قياسا بسائر الأحزاب التركية الأخرى، مثلما فاز حزب العدالة والتنمية بالغالبية القصوى للمقاعد البرلمانية الخاصة بأقاليم الجنوب الشرقي التركي، حيث يشكل الأكراد الغالبية السكانية، وهو ما يؤكد على شعبية الفكرة الإسلامية في صفوف الأقلية الكردية التي عانت من عمليات اضطهاد متواصل على أيدي النخب العلمانية المهيمنة على القرار في تركيا، في الوقت الذي تضع فيه القوى الأوروبية حل قضية الأكراد على رأس قائمة مطالبها من تركيا كي يمكن استيعابها في الاتحاد الأوروبي.

ومهما كانت درجة الخلاف بين الاتجاهات السياسية التركية حول أهمية حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن مجرد البدء في هذا الطريق قد أسهم في دعم سياسات الإصلاح ودعم النظام الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات العامة، وذلك من خلال: إلغاء الكثير من القيود القانونية التي كانت تحد من الحريات السياسية للمواطنين، وتقليص سلطة العسكر داخل مجلس الأمن القومي، وجعل سلطاته استشارية غير ملزمة. واتخاذ سلسلة من الإجراءات لاحترام حقوق الإنسان ووقف التعذيب في السجون التركية.

رابعاً: الجدل الأوروبي - الأوروبي حول عضوية تركيا

لم ينقطع الجدل الأوروبي - الأوروبي حول أحقية تركيا في عضوية الاتحاد منذ البدايات الأولى لسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد. وفي مرحلة سابقة، اتخذت الدول الأوروبية المركزية (ألمانيا - فرنسا - إيطاليا) موقفاً إيجابياً من الطلب التركي، وإن بدرجات متفاوتة تراوحت بين الترحيب بحماس، والترحيب بفتور. ولكن سرعان ما تغيرت مواقف هذه الدول، وخاصة بعد انضمام دول شرق ووسط أوروبا وجنوب شرقها، إذ تحولت المؤشرات الإيجابية القديمة حيال انضمام تركيا المحتمل إلى الاتحاد إلى موقف حافل بالشك إلى حد الرفض.

وتتجاذب مواقف الدول الأوروبية داخل الاتحاد نزعتان رئيسيتان بشأن انضمام تركيا: نزعة توسيع الاتحاد على أسس ديمقراطية، ونزعة توحيد أوروبا على أسس تاريخية وثقافية ودينية. وبينما تسعى القوى المؤيدة لنزعة توسيع العضوية إلى حسم قرار انضمام تركيا في المستويات الحكومية الرسمية، تسعى القوى المؤيدة لنزعة المحافظة على الهوية الأوروبية (الثقافية والدينية) إلى توظيف قوة الرأي العام الأوروبي كعنصر فاعل في حسم قرار قبول عضوية تركيا، وتوظف هذه القضية في المنافسات الانتخابية الداخلية[24]، نظراً لأن أغلبية الرأي العام الأوروبي - بعكس المواقف الحكومية - تميل إلى رفض قبول تركيا عضوا أوروبياً.

ويشد الانتباه في مواقف الدول والشعوب الأوروبية ميلها المتزايد نحو مواقف أكثر تحفظاً وتشككاً في سعي تركيا للانضمام. ونلاحظ هذا الميل في دول أوروبا الغربية، كما في دول شرق ووسط جنوب أوروبا حديثة العضوية.

إذا فحصنا مواقف بعض دول أوروبا الغربية المركزية قديمة العضوية في الاتحاد مثل: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا - من انضمام تركيا، سنجد أنها لا تختلف كثيراً عن مواقف الدول حديثة العضوية مثل: بولندة، والتشيك، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا.

فرنسا، من جهتها، تزعمت - ولا تزال - الرافضين لانضمام تركيا. ولا يكف قادتها وسياسيوها عن التحذير من عضويتها بسبب "القيم الإسلامية" التي يؤمن بها الأتراك، وقد صرح الرئيس ساركوزي بهذا الرأي قبل فوزه في الانتخابات الفرنسية الأخيرة، ولا يزال عند موقفه[25]. وفي سبيل عرقلة مساعي تركيا ذهبت فرنسا إلى حد سن تشريع يجعل إنكار مذابح الأرمن في تركيا "جريمة يعاقب عليها القانون"، شأنه شأن إنكار المحرقة النازية لليهود. وقبل ذلك أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق ديستان أن "قبول تركيا في الاتحاد يعني نهايته، إلى جانب حجج أخرى

اقتصادية وحجج متعلقة بحقوق الإنسان[26].

أما ألمانيا، فعلى أثر صدور قرار بدء مفاوضات العضوية نهاية 2002، أعلنت على لسان إدموند شتويبر، وإنجيلا ميركل - المستشارة فيما بعد - وهما زعيما الحزبين المسيحيين في ألمانيا - بأن أقصى ما يمكن قبوله هو "شراكة متميزة لتركيا، لأنها ليست جزءاً من مجتمع القيم الأوروبية"، والموقف نفسه عبر عنه اتحاد أحزاب المسيحيين والمحافظين في أوروبا منذ مطلع الثمانينيات.

وحتى الأحزاب الألمانية التي أيدت انضمام تركيا نجدها - حزب الخضر مثلاً - تتحفظ بشدة، وترى أن الانضمام مجرد احتمال بعد مفاوضات تستغرق من 10 إلى 15 سنة، ولا يمكن التنبؤ بنتيجتها، وفي رأي أجيرنوت إيرلر - ديمقراطي اشتراكي - أن "تركيا ساعتها لن تكون هي تركيا التي نعرفها الآن"[27]. ولكن الموقف الألماني الرسمي - على الأقل - ليس ثابتاً، وإنما تتقاذفه موجات الشد والجذب بين القوى السياسية المتنافسة داخل ألمانيا ذاتها من جهة، وداخل بقية دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتلعب الجالية التركية الكبيرة فيها - حوالى مليونين من الأتراك - دوراً مهماً في رسم ملامح الموقف الألماني من عضوية تركيا.

وتجد بريطانيا[28] نفسها في وضع أفضل نسبياً من ألمانيا في تحديد موقفها من انضمام تركيا. فبريطانيا لا توجد بها جالية تركية كبيرة، ولهذا فإن الحكومة والمعارضة ومؤسسة السياسة الخارجية البريطانية تتخذ موقفاً مرحباً بانضمام تركيا. ولأن هؤلاء جميعاً يفضلون "اتحادا أوروبياً متخلخلاً"، فإنهم غير مهتمين بتأثير انضمام تركيا على تماسك الاتحاد الأوروبي.

وتعتقد النخب السياسية البريطانية على نطاق واسع أن الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية لتركيا المنضمة سيحدان من تدفق الهجرة من الأناضول إلى دول الاتحاد، ولهذا يرون ضرورة قبول انضمامها، وإن كانوا يشعرون في الوقت نفسه بالقلق لأن هذا الانضمام سيوسع حدود الاتحاد لتتاخم القوقاز وإيران والعراق وسوريا، وهي مناطق مليئة بالمشكلات المزمنة، ولكنهم يرون أيضاً أن التواجد هناك من خلال تركيا يخلق توازناً يمنح أوروبا الموحدة قدرة أكبر على التأثير في تلك المناطق، ويقوي موقفها تجاه النفوذ الأميركي هناك أيضاً.

إيطاليا تقدم نموذجاً آخر مختلفاً بشأن العلاقات الأوروبية التركية ومستقبل قضية العضوية. فقد دأبت الحكومات الإيطالية على تأييد انضمام تركيا منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، ولكن لم يجرؤ أحد على استطلاع الرأي العام/الشعبي الإيطالي بهذا الصدد، إلى أن اقتحمت

كتلة الشمال المحافظة Lega Nord الموضوع أثناء مشاركتها في الحكم قبل أربعة أو خمسة أعوام، ففي سنة 2004 تبنت الكتلة حملة واسعة مناهضة لتركيا المعاصرة - وليس حكومة العدالة فقط - وذلك لتعبئة الرأي العام ضد انضمامها، وقبل اتخاذ قرار ملزم في المؤسسات الدستورية للاتحاد. واستندت الكتلة في حملتها إلى ما اعتبرته تناقضاً لا حل له بين الهوية والثقافة ومستقبل أوروبا الاجتماعي والاقتصادي، وبين ما تمثله تركيا من أبعاد تاريخية وحضارية ذات هوية مغايرة.

ومع الموقف الرافض لعضوية تركيا الذي تتخذه كتلة الشمال الإيطالي المحافظة، يلتقي موقف الحزب اليساري"Rifondazione Comunista" الذي يؤسس معارضته لتركيا على مواقفها من الأقلية الكردية، وانتهاكها لحقوق الإنسان وتباطؤها في التحول الديمقراطي.

حاضرة الفاتيكان يسيطر على موقفها الحذر المائل إلى رفض انضمام تركيا أيضاً، فبعض الكرادلة النافذين في الفاتيكان (مثل الكاردينال راتزينغر Joseph Ratziger وهو رئيس اللجنة الكاردينالية لعقيدة الإيمان، والكاردينال كاميلو رويني Camillo Ruini رئيس مؤتمر الأسقفية الإيطالية) شددوا على اعتراضهم على هوية تركيا الأوروبية متذرعين بدفاعهم عن الهوية الثقافية والتاريخية والجغرافية التي تميز أوروبا، والتي تأسست على الإيمان المسيحي، وكانت - بالتالي - في مواجهة تركيا العثمانية الإسلامية، وأيضاً في مواجهة تركيا الكمالية العلمانية. ورغم وجود قدر من الانفتاح الحذر في السنوات الأخيرة تجاه تركيا داخل أسوار الفاتيكان، إلا أن الأصوات المتشددة لا تزال هي الأقوى في التأكيد على مبدأ أن "أوروبا مستوعبة لكل الجدد ليست أوروبا".

هناك أيضاً أصوات إيطالية معتدلة في النظر لعضوية تركيا، ولا تقصر في الدفاع عن الهوية الأوروبية الثقافية والتاريخية، من أمثال فرانشيسكو روتيللي Francesco Rutelli زعيم حزب المارغريتا المعارض، وعضو تكتل أوليفو Ulivo الداعي لأوروبا فيدرالية موحدة. فالزعيم روتيللي لا يخفي شعوره بأن هناك خطراً داهماً في حالة رفض انضمام تركيا، وحجته في ذلك أن الرفض سيقوي نزعة الراديكالية الإسلامية، وعليه فإن قبول تركيا أفضل لأوروبا بشرط التزامها بمعايير الاتحاد وشروط كوبنهاجن.

ويقف إلى جوار روتيللي الحزب الإيطالي SD الشيوعي السابق، وحزب الخضر، والاشتراكيون SDI، وجبهة برودي Prodi Front الديمقراطية المسيحية، والأحزاب العمالية المستقلة مثل الحزب الاشتراكي، والحزب الجمهوري، وبانيلا - بونينو الراديكالي، وهؤلاء يبررون تأييدهم

لانضمام تركيا بأسباب جيو/سياسية، فضلاً عن إيمانهم بأن أوروبا يجب أن تكون ذات ثقافة متعددة، وذات رؤية سياسة أوسع. وتتبنى الحكومة الإيطالية الحالية برئاسة برلسكوني موقفاً مؤيداً لانضمام تركيا، وتؤكد على أن رفض انضمامها لأسباب خارج المعايير المعتمدة "يعتبر نفيا لأسباب قيام الاتحاد الأوروبي ذاته" على حد قول جان فرانكو فيني رئيس مجلس النواب الإيطالي[29]، الذي لم يستبعد - مع ذلك - رفض عضوية تركيا ولكن لأسباب تتعلق بعدم استيفاء الشروط الأوروبية وليس لأن أكثر من 99% من سكانها مسلمون.

الدول الأوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي لها مواقف مشابهة إلى حد كبير لمواقف الدول السابق ذكرها، ففيما عدا دولة التشيك، ودولة المجر اللتان تتحفظان على انضمام تركيا، تؤيد الانضمام بقية دول شرق ووسط جنوب أوروبا، وتشمل: بولندا وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وبلغاريا التي كانت آخر الملتحقين بالنادي الأوروبي في 2007.

فالموقف الحكومي الرسمي في جميع هذه البلدان مؤيد لانضمام تركيا، رغم اختلاف أسباب التأييد لدى كل دولة، ورغم أن الرأي العام في تلك البلدان يقف - بأغلبية كبيرة - موقفا ُلا مبالياً، أو معارضاً لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وقد جاءت نتائج البارومتر الأوروبي لتؤكد على أن كل الدول حديثة العضوية في الاتحاد ترفض انضمام تركيا فيما عدا بولندا وسلوفاكيا[30]، وهذه مفارقة مثيرة للانتباه، حيث إن أغلبية هذه الدول خرجت لتوها من أنظمة شمولية، وعانت كثيراً في ظل الكتلة السوفياتية قبل انهيارها من غياب الحريات، واستبداد الأحزاب الشيوعية، كما عانت من عدم الاستقرار والتوترات المستمرة التي أسهمت في حجبها لفترات طويلة عن رياح التغيير الديمقراطي، فضلاً عن أن بعضها يتقاسم حدوداً مشتركة مع تركيا مثل رومانيا وبلغاريا واليونان، ولهذا كان أولى بها أن تؤيد انضمام تركيا التي يقع منها أيضاً قسم في أراضي القارة الأوروبية العجوز.

خاتمة

للوهلة الأولى قد يبدو مما سبق أن مفتاح العلاقات التركية الأوروبية في يد أوروبا، وأن تركيا تركض للإمساك بنسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولكن هذا الانطباع غير صحيح، والصحيح هو أن في أنقرة كما في بروكسل قوة للمساومة على العضوية، وإن كانت غير متوازنة بطبيعة الحال لصالح الطرف الأوروبي.

إن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ينطوي على احتمالات أكثرها إيجابي بالنسبة لتركيا، ذلك لأن أوروبا ذاتها ستجني مصالح متنوعة إذا أصبحت تركيا عضوا كاملاً في ناديها من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية. ومع ذلك لا توجد حتى الآن مؤشرات مشجعة من الجانب الأوروبي صاحب القرار النهائي في قبول العضوية أو رفضها، وآخرها قرار البرلمان الأوروبي في 13 مارس/آذار 2009 الذي عبر عن "حالة قلق" لتأخر أنقرة في تنفيذ التزاماتها، وخاصة تراجعها عن تعديل الدستور، في حين أن الموقف الأوروبي كان سلبياً عندما جرت محاولة تعديله وتوسيع حرية المرأة في ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، وخاصة في الجامعات.

ولكن هل يعني تردد المواقف الأوروبية في استيعاب تركيا أن تكف الأخيرة عن المحاولة؟ وهل يعني ذلك أن محاولاتها تسير في الاتجاه الخطأ وتجرى فقط وراء الوهم والخيال؟

في تقديرنا أن منافع الاستمرار في المحاولة أكبر بكثير من التوقف عنها، وأن قرار المضي في الشوط حتى نهايته صحيح من المنظور الإستراتيجي الذي يأخذ في حسابه جملة المتغيرات المحلية (التركية) والإقليمية، والعالمية، وإن العضوية ليست هدفاً بحد ذاتها وقد تكون بالفعل - كما يرى البعض - مجرد وهم وخيال، ولكن من المؤكد أنها مفيدة في توليد قوة دفع نحو الخروج من أوضاع تتناقض مع الحريات العامة، ولا تنسجم مع قواعد الحكم الديمقراطي الرشيد، وتنتقص - ليس فقط - من حقوق الإنسان وإنما تنتقص من "إنسانية الإسلام" الذي يدين به الشعب التركي.

ولا يغيب عنا في أي لحظة أن العوامل الحضارية والتاريخية ستكون أكثر حسماً من العوامل الاقتصادية في تحديد موقف المجموعة الأوروبية من عضوية تركيا. وأن زعماء أوروبا الذين نراهم اليوم مقتنعين بمركزية الحضارة الغربية غير مستعدين لرؤية دولة مسلمة عضواً في ناديهم الأوروبي. ولكن المزاج التركي لا يقل اعتزازاً بهويته وعمقه الحضاري، وهو ما عبر عنه أردوغان في دافوس نهاية فبراير/شباط 2009 باعتراضه الواضح الذي لا لبس فيه على رواية الرئيس الإسرائيلي للجريمة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، وشهد عليها العالم كله، وبدا في اعتراضه هذا كما لو كان يسد قناة رئيسية يمكن أن تسهم في بلوغ تركيا إلى عضوية النادي الأوروبي، ولكنه لم يتردد في إعلان موقف بلاده بشجاعة وجرأة تليقان به وببلده.

ولا حجة لمن يلوم تركيا على تكثيف جهدها الساعي نحو الاتحاد الأوروبي أكثر منه نحو

العالم الإسلامي، فدول العالم الإسلامي لم تبذل مجهوداً يذكر لجذب تركيا إليه، وكان قربه أو بعده من تركيا محصلة لإرادة الطرف التركي أساساً. وأفضل للعالم الإسلامي أن تكون إحدى دوله الكبيرة عضواً في أحد مراكز صنع القرار الدولي (الاتحاد الأوروبي) من أن لا يكون له صوت في أي من تلك المراكز على الإطلاق، وستظل جدلية الاندماج والاستبعاد هي المتحكمة في مسار العلاقات الأوروبية التركية، وفي مصير عضوية تركيا إلى النادي الأوروبي، إلى أن تتغلب نزعة الاستيعاب على نزعة الاستبعاد لدى الأوروبيين في النظر إلى الآخر الحضاري.

مصادر الدراسة

1. انظر تحليلاً موسعاً لتباين آراء النخب الفكرية والسياسية العربية والإسلامية حول إشكالية العلاقة بين الإسلام والحداثة على مدى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين في: نازك سابايارد، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة (بيروت: مؤسسة نوفل، 1979).
2. انظر، على فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم، ترجمه من التركية أورخان محمد علي(الكويت:دار الوثائق، ب. ت) ص 93-102. وعلى فؤاد باشكيل واحد من النخبة التركية الحديثة، وكان عضواً بمحكمة لاهاي الدولية، وأستاذاً بجامعة استانبول.
3. انظر، مصطفى النيفر، تركيا: أولى تجارب العلمنة. أول مظاهر الصحوة، في مجلة 15×21(تونس) عدد 18، فبراير 1989، رجب 1409، ص 40-41.
4. انظر: Andrew Mango, Ataturk (London:g0hn murray publishers, 2004), pp. 415-429، حيث يورد تفاصيل كثيرة بشأن الإجراءات الكمالية لفرض الحداثة من أعلى.
5. انظر، إبراهيم البيومي غانم، "التحولات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية: في تقرير "أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 18/1419هـ - 1989) القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999) ص 326-327.
6. انظر، إبراهيم البيومي غانم، انبعاث الفكر الإسلامي في تركيا: دراسة في عملية التحول من العلمانية إلى الإسلام، منشورة في: جريدة الشعب - المصرية، 2 أغسطس 1988، ص 6.
7. انظر: محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 116 - خريف 2004)، ص 66.
8. المرجع السابق، ص 66-67.

9. انظر حوار سعد عبد المجيد مع المفكر والشاعر التركي سيزائي قراقوش، منشور على موقع: Islamonline.net، بتاريخ 29 فبراير 2004.
10. المرجع السابق، ص 78-79.
11. انظر: فؤاد نهرا، الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا، مجلة شؤون الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 116 - خريف 2004)، ص 77و78.
12. انظر: هشام منور، الشرق الأوسط بوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، موقع "تايم تورك"بتاريخ 24/2/2009، نقلاً عن جريدة القدس العربي.
13. انظر في تحليل هذه التفاعلات الداخلية على الساحة التركية وانعكاساتها على علاقات تركيا بأوروبا والعالم: عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة (مؤسسة كارنيجي - مركز الشرق الأوسط: أوراق كارنيجي، العدد 10، سبتمبر/أيلول 2008)، ص 4.
14. هذا ما كرر الكماليون إعلانه منذ بدايات تأسيس الجمهورية، ومن ذلك مثلاً ما أعلنه في مؤتمر نزع السلاح في أوروبا أوائل الثلاثينيات المندوب التركي توفيق رشدي، انظر: شكيب أرسلان، الأتراك في حالة ثورة لم تنته بعد، مجلة الفتح (القاهرة) العدد 352 - العام الثامن - 13 ربيع الأول 1352هـ، ص 26.
15. انظر: محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي؛ مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، مرجع سابق، العدد نفسه، ص 68.
16. يفند محمد نور الدين هذا الادعاء، ويرى أنه لا علاقة لمشروع العضوية بمشروع صعود التيار الإسلامي وضرب نفوذ العسكر في السياسة التركية، انظر: المرجع السابق، ص 68، ونخالفه الرأي في ذلك؛ حيث إن أطروحة الحرية التي ينطوي عليها مشروع العضوية، هي جوهر أطروحة المشروع الإسلامي التركي وغير التركي عندما تتهيأ له قيادة واعية من نوع قيادة العدالة والتنمية.
17. انظر تحليله المتعمق في المرجع السابق، ص 82-83.
18. موقع "تايم تورك" على شبكة الإنترنت، بتاريخ 14/1/2009.
19. أشرنا سابقاً إلى بعض المفكرين الأتراك أمثال سيزائي قراقوش، وهناك أيضاً موقف حزب السعادة المعارض، وموقف نجم الدين أربكان الزعيم التاريخي للتيار الإسلامي في السياسة

التركية، انظر: محمد نور الدين، المرجع السابق، ص 73.

20. نحيل هنا إلى آراء الشيخ مصطفى صبري آخر شيخ للإسلام في الدولة العثمانية قبل إلغاء الخلافة، والشيخ محمد زاهد الكوثري آخر مفتي، والشيخ رشيد رضاً، والأمير شكيب أرسلان، والسيد محب الدين الخطيب، وغيرهم ممن أكثروا من الكتابة في هذا الاتجاه، ونشروا مقالاتهم في أ وأقوى مجلات تلك الفترة، ومنها "المنار"، و"الفتح" على وجه الخصوص.

21. انظر:إبراهيم البيومي غانم، مؤسسات المجتمع المدني في تركيا:نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حضاريتين، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية (القاهرة) المجلد الخامس والأربعون، العدد الثاني، مايو 2008، ص 1-32.

22. تركيا ستتأخر عن اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي، موقع تايم تورك بتاريخ 13/3/2009. ar.timeturk.com.

23. سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: 1997)، ومقالة له على موقع تايم تورك، مرجع سابق، بتاريخ 27/3/2009.

24. انظر: إميل مينشيف، مواقف دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع أنقرة، ترجمة، عارف حجاج، موقع قنطرة الإلكتروني 2007. http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-340.

25. انظر: إبراهيم البيومي غانم، سر تجهم أردوغان وابتسامة ساركوزي، موقع "أخبار العالم" بتاريخ 10/9/2008، وموقع وحدة العمل الوطني لكرد سوريا http://www.syriakurds.com/home.

26. انظر: نبيل شبيب، أوروبا تجاه تركيا: المطرقة لتغيير القيم، موقع إسلام أون لاين بتاريخ 8/11/2006www.islamonline.net.

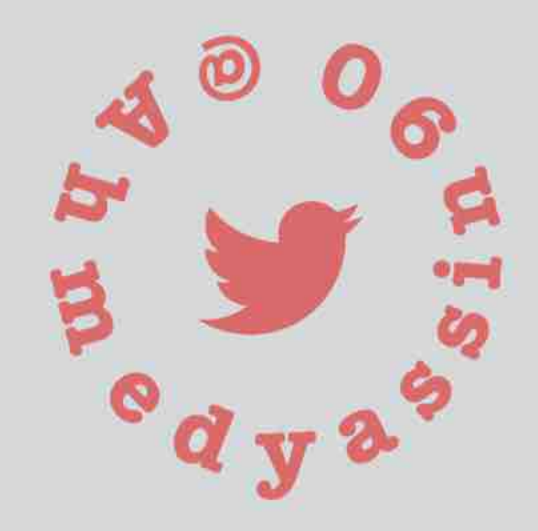
27. المرجع السابق نفسه.

28. اعتمدنا في تحليل مواقف كل من بريطانيا وإيطاليا من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على حوارات مكثفة شاركنا فيها خلال العامين الماضيين (2007-2008) مع عدد من كبار السياسيين والأكاديميين من فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، وهولندا، وسويسرا.

29. انظر: إيطاليا تحذر من معارضة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، موقع تايم تورك، مصدر

سابق، بتاريخ 28/3/2009.

30. انظر: إميل مينشيف، مواقف دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع أنقرة، ترجمة، عارف حجاج، موقع قنطرة الإلكتروني، مصدر سابق.


@Ahmedyassin90

في آسيا الوسطى والقوقاز..
تأمين لجسور الطاقة

محرّم أكشي*

تمهيد:

تتناول هذه الدراسة السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى من منظور تاريخي، وقسمت إلى خمس مراحل مختلفة.

1991-1993 | وتتميز بعلاقات يغلب عليها العاطفة والانفعال.

1993-1995 | وتوصف بمرحلة المواجهة مع الحقائق وما نتج عن ذلك من خيبات أمل.

1995-2000 | وفيها شهدت العلاقة تنافساً على الطاقة في إطار ما يعرف باللعبة الكُبرى.

2000-2003 | ويمكن أن نطلق عليها مرحلة التراجع والانسحاب الطّوعي.

2003-2008 | وهي التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية - ولا يزال - وفي هذه الفترة انتهجت الحكومة التركية سياسة أكثر واقعية وأصبحت فاعلا مهما في إنتاج الأمن والاستقرار بالمنطقة.

وتمثل هذه المراحل الخمس أبرز المحطات التاريخية في السياسة التركية إزاء القوقاز وآسيا الوسطى. والهدف من اعتماد الدراسة لهذا المنهج التاريخي هو تتبع مسار هذه العلاقات ومعرفة مدى وطبيعة وأسباب تغير السياسة التركية المتعلقة بتلك المنطقة.

المرحلة الأولى (1991-1993): سياسة الأخ الأكبر والدولة النّموذج

أثر تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة على جميع دول العالم، كما أثر تأثيرا بالغا على تركيا. وقد مثل تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى (منها خمس دول ذات أصول تركية) فرصة كبيرة لأنقره إذ فتح أمامها مجالاً جديدا وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية، وفتحت الطريق أمام الرأي العام التركي لتطورات انفعالية ودراماتيكية.

كان هذا الانفعال كبيرا وكان صناع القرار أكثر تأثرا بالرّأي العام الداخلي في صياغة

السياسة الخارجية، من هنا تميزت هذه الفترة بالمقارنة مع الفترات التي سبقتها. ففي زخم هذا الانفعال، زادت تركيا، وخصوصا في عهد تورغوت أوزال، من زيارات مسؤوليها إلى تلك البلاد.

كانت السياسة التركية في تلك السنوات أكثر نشاطا وحماساً، بيد أن تركيا خلال هذه الفترة التّاريخية اتخذت مواقف متسرعة تفتقد إلى مخطط واضح. بل وصدرت تصريحات كثيرة عن مسؤولين أتراك تعلن بأن القرن الحادي والعشرين هو "القرن التّركي". وفي هذه المرحلة سوقت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبر والدولة النموذج بالنسبة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وفي هذا الإطار منحت تركيا تلك الدول هبات وقروضا، وقدمت لها وعودا لم تستطع الوفاء بها.

ثم انتبهت تركيا إلى أن عليها أن تنظم علاقاتها مع القوقاز وآسيا الوسطى في إطار مؤسساتي فأنشأت في يناير/كانون الثاني عام 1992 مؤسسة "تيكا (TİKA)"، وفي يوليو/تموز من العام نفسه أنشأت مؤسسة "تورك صوي" (TÜRKSOY)كما وضع حجر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود (KEİ) في هذه الفترة أيضا (1992(.

وفي عام 1992 عقدت قمة الدول الناطقة باللغة التركية واتفق على أن تعقد بشكل مستمر. وانطلق أيضا مشروع "العشرة آلاف طالب" الذي لا يزال مستمرا حتى الآن دعما للتعليم في تلك الدول ومحاولة لخلق جيل يميل إلى تركيا، ونخبة مرتبطة معها فكريا، وقد أرادت تركيا من هذا المشروع استثمار علاقاتها مع دول المنطقة على المدى البعيد عبر الاستثمار في العنصر البشري.

وفي المجال التعليمي أيضا وفي عام 1992 كذلك أنشئت جامعة "خوجه أحمد يسوي التركية - الكازاكية الدولية". وسارعت إلى الاعتراف بالجمهوريات المستقلة حديثا، كما بذلت جهودا كبيرة للاعتراف بالدول الأخرى.

وقد سعت تركيا إلى إدخال الدول الجديدة المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي المنحل في المنظمات الدولية وحاولت كذلك دمجها في الغرب.

وبالنتيجة ومهما قيل عن أن هذه السياسات والتحركات كانت تعاني من عدم التخطيط والبرمجة فهي اليوم تشكّل الأساس لسياسة تركيا الخارجية مع منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

المرحلة الثانية (1993-1995): خيبة الأمل ومواجهة الحقائق

بين عامي 1991 و1993 تحركت تركيا بحماس ورسمت لنفسها آمالا عريضة فاقت قدراتها وإمكاناتها، بيد أنه وبعد مرور فترة قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات تأكد أن تركيا ليس في وسعها

الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها، وتأكد أنه ليس في قدرتها أن تلبي بمفردها احتياجات الجمهوريات الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، ووجدت نفسها وجها لوجه مع حقائق صعبة فحل محلّ الحماس خيبة الأمل.

وفي المقابل اتضح أن دول المنطقة لم تكن في حاجة إلى أخ أكبر جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كما أن تقديم تركيا نفسها على أنها "الدولة النموذج" لم يؤثر في هذه الدول. وقد كان لوعي تركيا بالتحول الحاصل في المنطقة تأثير واضح.

فضلا عن ذلك فقد سبب الموقف التركي من مشكلة ناغورنو كَارباغ تأثيرا سلبيا إذ لم تقف تركيا إلى جانب أذربيجان كما كانت تتوقع، وهي الدولة الأكثر قربا من تركيا، ولذلك فإن هذا الموقف سبب خيبة أمل كبيرة لدى بقية الجمهوريات الأخرى.

وقد كشفت هذه التطورات من ناحية محدودية النفوذ القوة التركية، ومن ناحية ثانية بينت لدول المنطقة النتيجة التي آل إليها اعتمادها المفرط على تركيا وثقتها الزائدة فيها. وقد استفادت تركيا من كل هذه الدروس فانتهجت بعد ذلك سياسة خارجية أكثر واقعية.

من جانب آخر، فإن تركيا شأنها شأن جميع الأطراف الأخرى، فوجئت بانهيار الاتحاد السوفياتي دون أن تتحسب لذلك أو تستعد له، ولهذا السبب تبين النقص الكبير في التخطيط الاستراتيجي التركي، وتراجع عدد كبير من المشاريع المهمة التي شرع فيها الأتراك في هذه المرحلة ومُنيت هذه المشاريع بالخسارة. وكمثال على ذلك، فالثمار التي كانت مرجوة من قمة الدول الناطقة باللغة التركية لم يكن بالإمكان قطفها. وفي هذه المرحلة بدأت تركيا تستشعر أنه كان من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها في سياستها إزاء القوقاز وآسيا الوسطى استبعاد روسيا وإهمالها.

وخلال تلك السنوات (1993-1995) غضت روسيا الطرْف عما كانت تقوم به تركيا باعتبارها دولة علمانية وديمقراطية تقف في وجه التيارات الإسلامية الراديكالية حتى لا تنفذ إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

بيد أن تركيا وهي تتعامل مع هذه الفرصة التاريخية الكبيرة بحماس زائد تعاملت أيضا تعاملا طُورانيّا قوميا، أو أعطت انطباعا من الخارج أنها تتعامل على هذا النحو، وهذا الوضع أثار انزعاج روسيا. فروسيا وبعد فترة الانطواء القصيرة التي عاشتها ما بين عامي 1991 و1993 قررت العودة إلى التصالح مع المنطقة من خلال اعتماد مبدأ "الجوار" وتحسين علاقاتها معهم.

ووفقا لهذا المبدأ فقد أعلنت روسيا أنها تعتبر مناطق الاتحاد السوفياتي السابق مناطق نفوذ

بالنسبة إليها، وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه. وهذا يعني انطلاق فترة تنافس وصراع جديدة[1].

1995-2000: اللعبة الكبرى والصراع على الطاقة

مفهوم "اللعبة الكبرى" استخدم لأول مرة في الرواية المسماة "من؟" للروائي الإنكليزي روديارد كبلينغ، أما في المجال التاريخي والعلاقات الدولية فقد استخدم هذا المفهوم للتعبير عن الصراع الذي كان دائرا في القرن التاسع عشر بين الإمبراطورية البريطانية وروسيا القيصرية من أجل السّيطرة على مناطق آسيا الوسطى وبخاصة على طرق الحرير. أما تعريف اللعبة الكبرى الثانية فتتمثل في الصراع الدائر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وربما تندلع في المرحلة القادمة بين روسيا والصّين من أجل الاستحواذ على منابع الطاقة ومخزونها في مناطق آسيا الوسطى، ولا تعبر خطوط أنابيب نقل النفط والغاز سوى عن جزء من الصراع وتعتبر نقطة تقاطع فيه.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 تحوّل حوض بحر قزوين إلى منطقة جديدة تمثل أهمية كبيرة من حيث الطاقة العالمية والبعد الجيوسياسي. بيد أن الصراع على الطاقة في المنطقة عرف انطلاقته الفعلية عام 1994. فقد اكتسبت الطاقة الموجودة في المنطقة أهمية كبيرة وأضحت تشكل بديلاً عن سوق الطاقة العالمي والمتمثل أساسا في منطقة الشرق الأوسط ومناطق الطاقة الأخرى. ولكن من الضروري الإشارة هنا إلى أن حوض بحر قزوين لا يعتبر سعودية ثانية أو كويت ثانية وذلك لما تمتع به هذه المنطقة من خصائص مختلفة.

إن الأهمية التي اكتسبتها الطاقة في منطقة بحر قزوين تتأتى من كونها أولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وهي كذلك منطقة غنية باحتياطي كبير من الطاقة، وقد بدأ يتكون وعي بأن هذه المنطقة يمكن أن تمثل بديلا بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة وخاصة الدول الأوروبية. وفي هذه النقطة بالذات - أي موضوع تأمين الطاقة لأوروبا - فإن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا الدولة المفتاح. فقد عرضت تركيا نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة، كما انتهجت إستراتيجية منفتحة إزاء آسيا الوسطى والقوقاز، مما جعل أنقره تبدو وكأنها في تنافس مع موسكو.

ومن أجل إدراك أهمية حوض بحر قزوين بصورة أفضل من الضروري النظر إلى المخزون الهيدروكربوني، حيث يُعتقد أن مخزون حوض بحر قزوين من البترول هو ما بين 17 و44 مليار

برميل. أما المخزون من الغاز الطبيعي فيعتقد أنه يبلغ ما يقرب من 232 تريليون قدم مكعب[2].

وبتعبير آخر فإن حوض بحر قزوين يحتوي على نسبة 4% من المخزون العالمي من البترول وعلى نسبة 5% من الغاز الطبيعي، وقد أكسبت هذه الكميات المنطقة أهمية بالغة في سوق الطاقة العالمية وفي الوضع الجيوسياسي الدولي[3].

وقد فضلت تركيا الاهتمام بشكل وثيق بمنطقة بحر قزوين، في إطار تحقيق مصالحها الإستراتيجية من أجل تلبية حاجياتها من الطاقة والسعي إلى أن تصبح الباب المفتوح لتسويق مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية وتحولها كذلك إلى ممر آمن للطاقة باتجاه الغرب.

وكانت الغاية التي رسمتها تركيا وعكست ذلك في سياستها الخارجية هي أن تتحول إلى ممرّ للطاقة بين الشرق والغرب وبدعم من الغرب نفسه وبشكل خاص من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان يشكل أهمية بالغة[4]. ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن خط باكو - تفليس - جيهان ليس مجرد خط للأنابيب بل هو خط يجمع الدول التي تمر عبره في سياستها الخارجية، وهذا ما سرع من وتيرة التنافس بين تركيا وروسيا. ذلك لأن هذا الخط يشكل في معنى من معانيه محورا بين تركيا وجورجيا وأذربيجان، وهذا الثلاثي يعكس تحالفا غير معلن. ولهذا السبب من الضروري النظر بمزيد من التمعن إلى هذا المشروع وتفحص أهميته.

مشروع خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان (BTC)

أطلق على مشروع خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان (BTC) اسم "مشروع القرن"، ويهدف هذا المشروع إلى نقل بترول أذربيجان - وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان - عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط. وقد تم الشروع في إنشاء هذا المشروع عام 1998 وافتتح رسميا في 13 يوليو/تموز2006.

إن حقول النفط الموجودة في مناطق أذري وتشيراغ وكوناشلي (ACG) تمثل المصادر الأساسية التي تغذي خط باكو - تفليس - جيهان بفضل ما تحتوي عليه من مخزون يبلغ نحو 60 مليون طن في إطار اتحاد شركات AIOC[5].

ويبلغ طول خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان 1776 كلم، وهو بذلك ثاني أطول خط للأنابيب في العالم، والمخطط له أن تتجاوز طاقته اليومية مليون برميل، كما أن تكاليف إنشائه بلغت 4 مليار دولار، وقد بدأ تدفق النفط عبره لأول مرة في 2 يونيو/حزيران عام 2006[6]. وباختصار فإن خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان أصبح يمثل أهم طريق لنقل الطاقة بين الشرق والغرب بعد تجاوز المضايق، حيث إن من مميزات هذا الخط التخلص من الاكتظاظ الكبير في المضايق والتقليل من المخاطر، وكذلك الابتعاد عن روسيا. وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا من ناحية، كما أنه في الوقت نفسه يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

وبالإضافة إلى ذلك فإن توسيع هذا الخط لكي يربط كامل مناطق آسيا الوسطى وبخاصة حقول نفط كازاخستان سيزيد من الأهمية الإستراتيجية له بالنسبة إلى تركيا، لأنه سيحولها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة إلى دولة ذات تأثير كبير[7].

وبالنّتيجة فإن تركيا في المرحلة التي نتحدث عنها (1995-2000) انتهجت سياسة الدولة الجسر بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه دخلت في تنافس مع روسيا. وفي هذا الإطار، فإنه وبالرغم من النجاح الذي حققه خط أنابيب باكو - تفليس - جيهان - لم يتمكن هذا الخط من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين.

وإلى جانب ذلك، فإن تركيا في هذه الفترة جعلت من مؤسسة تيكا (TİKA) المرتبطة برئاسة الوزراء مؤسسة أكثر فاعلية وقوة، وركزت على تقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية المُوجهة إلى آسيا الوسطى. وحولت منظمة كاي (KEİ) في عام 1999 لتصبح منظمة إقليمية، وبفضل هذا الانفتاح واصلت تركيا اهتمامها بالمنطقة.

لكن تركيا في الفترة بين عامي 2000 و2003 آثرت الانسحاب طوعا من المنطقة بسبب أزماتها الداخلية ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي هزتها في عام 2001.

2003-2008: مرحلة حزب العدالة والتنمية.. واقعية السياسة الخارجية

في هذه المرحلة يتعين النظر إلى سياسة تركيا الخارجية إزاء القوقاز وآسيا الوسطى على ضوء مفهوم السياسة الخارجية التركية الجديدة التي تشكلت مع حزب العدالة والتنمية. وتتضح هذه السياسة أكثر بمعرفة الأسس التي قامت عليها تجاه هذه المنطقة.

ففي مرحلة حزب العادلة والتنمية تغير مفهوم السياسة الخارجية، وقد كان للمنظّر

البروفيسور أحمد داوود أوغلو مستشار رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان زمام المبادرة في تغيير هذه السياسة. وانطلاقا من هذه الاعتبارات سوف يتم تناول السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى في إطار هذه السياسة الخارجية الجديدة.

في كتابه "العمق الاستراتيجي" وفي مقالاته التي نشرها في الفترة الأخيرة[8] ساعد أوغلو على تشكيل أسس السياسة الخارجية التركية وفق مبادئ محددة وواضحة، تعتمد في الأساس على مقومات تاريخية وثقافية وجيوسياسية وتستند إلى عمق استراتيجي.

وتهدف هذه السياسة إلى تبني مبدأ أن لا يبقى لتركيا أي عدوّ لتجاوز المشكلات التي عانت منها تركيا في محيطها. وعلى هذا النحو، انتهجت السياسة الخارجية التركية مقاربة تهدف إلى حل مشاكلها مع جيرانها، وهذا العامل بدوره أهل تركيا لأن يكون بإمكانها صياغة الأمن للمنطقة وتصدير الاستقرار إلى محيطها. وبدت ثمار هذه المقاربة واضحة في سياسة تركيا إزاء الشرق الأوسط ويمكن تبينها بشكل مفصل في القوقاز على النحو التالي:

اتبعت تركيا سياسة نشطة إزاء محيطها القريب، فاهتمت بمناطق بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط والبلقان وأوروبا والقوقاز والشرق الأوسط. وبدل أن ترقب تركيا التّطورات المختلفة الواقعة في محيطها فتطرق بابها وتؤثر فيها انتهجت سياسة مغايرة تقوم على المبادرة والتقدم لحل المشاكل والأزمات. وهذه المقاربة أكسبت تركيا - ضمن محيطها - خاصية الدولة التي بوسعها إنتاج الأمن. ومثلما سوف يتضح لاحقا بشكل أكثر تفصيلاً فإن تركيا أثبتت أثناء الصراع الروسي الجورجي قدرتها على إنتاج الأمن في المنطقة من خلال التدخل بواسطة "التحالف التركي القوقازي" وكذلك عبر "منتدى الاستقرار".

والمبدأ الذي يحرك تركيا في سياستها الخارجية الجديدة وفي تحركاتها هو مبدأ استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية والدبلوماسية عوضا عن استخدام القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية. ومع نظر تركيا لنفسها باعتبارها دولة مركزية إزاء القوقاز وآسيا الوسطى، استغلت أنقره موقعها الاستراتيجي للتفاوض من أجل تحصيل مكاسب في علاقتها بالقوى الكبرى الأخرى. وفي هذا السياق عملت على لعب دور الدولة المركز مستفيدة من موقعها الجيوسياسي الذي تتمتع به، مما انعكس في قوة التأثير التركي في المحيط الإقليمي. ويرسخ هذا الأمر مسعى تركيا لسد احتياجاتها من الطاقة ورغبتها في فتح أسواق أمام منتجاتها.

وتتداخل سياسة تركيا إزاء القوقاز وآسيا الوسطى في جزء كبير منها مع علاقاتها مع

روسيا، وقد اقتنع حزب العدالة والتنمية - مستفيدا من تجارب ودروس الماضي - بعدم استبعاد روسيا من حساباته وخلق نوع من التعاون التركي الروسي عوضا عن علاقة التنافس والصراع.

العلاقات التركية الرّوسية: الخيار الصعب بين التنافس والتّعاون

يمكن القول إن الفترة ما بين عامي 2003 و2008 شهدت أكبر تقارب بين البلدين. وليس من الخطأ توصيف هذه المرحلة من العلاقة بين البلدين بأنها "فترة ذهبية". ونقطة التحول في العلاقة بين الطرفين كانت مع مذكرة 1 مارس/آذار عام 2003[9]. فقد كانت هذه الحادثة سببا في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا.

وقد كان لتطابق وجهات النظر والمصالح بين تركيا وروسيا في ضرورة المحافظة على وحدة التراب العراقي أثر كبير في هذا الخصوص. ومن العناصر المهمة كذلك والتي مهدت لتطوير العلاقات بين تركيا وروسيا العلاقات التجارية الثنائية والتي تجاوزت ما كان منتظرا منها خلال السنوات الأخيرة. فحجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا كان في عام 2003 حوالى 6 مليارات دولار، ثم ارتفع في عام 2004 إلى 10 مليارات دولار، وارتفع مرة أخرى في عام 2005 ليصل إلى 15 مليار دولار، وفي عام 2006 قفز ليتجاوز 20 مليار دولار، وقرابة 25 مليار دولار في عام 2008.

غير أن ميزان العلاقات التجارية بين البلدين بقي في صالح روسيا. فبينما تأتي روسيا - كشريك تجاري - في المركز الثاني بالنسبة إلى تركيا في مجال التجارة الخارجية، تأتي تركيا في المركز الثاني عشر في التجارة الخارجية لروسيا بنسبة لا تتعدى 4.5%.

فتركيا تستورد 65% من البترول و25% من احتياجاتها من الغاز من روسيا، ولذلك تمثل تركيا مصدرا مهما لضخ العملة إلى روسيا. هذا الاختلال في التوازن التجاري تعكسه الأرقام بصورة واضحة. وكمثال على ذلك؛ فإنه وفقا لمعطيات عام 2006 استوردت تركيا من روسيا ما قيمته 17 مليار دولار، بينما لم تتجاوز قيمة صادراتها إليها 3 مليار دولار، وفي هذه الحالة فإن العجز في الميزان التجاري وصل إلى 14 مليار دولار[10].

ولعل الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى تركيا يومي 5 و6 ديسمبر من عام 2004 - والتي كانت الزيارة الأولى منذ عام 1973 على مستوى رئيس الدولة - توضح المدى الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين، حيث تم التوقيع على بيان مشترك بين البلدين في ختام هذه الزيارة، ثم على إثر ذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة موسكو في يناير/

كانون الثاني عام 2005. وبالإضافة إلى ذلك، قام وزير الشؤون الخارجية الروسي سيرغي لافروف بزيارة أنقرة في 31 مايو/أيار عام 2006. وقد وصلت عدد الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الطرفين بين عامي 2004 و2005 فقط إلى ست زيارات مما يؤشر إلى القفزة التي عرفتها العلاقات بالمقارنة مع المراحل السابقة[11]. وكان من نتيجة تحسن العلاقات الروسية التركية أثر إيجابي مكن أنقره من تطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى دون الدخول في أجواء من التنافس والصراع.

وبالإضافة إلى ذلك ففي هذه المرحلة أمكن ربط شبكة علاقات تركيا مع الجمهوريات ذات الأصول التركية[12] المنضوية تحت لواء الفدرالية الروسية بعد أن كان من غير الممكن في السابق تأسيس مثل هذه العلاقات معها. وقد كشفت ذلك بوضوح الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول ما بين 12 و15 فبراير/شباط 2009 إلى روسيا ثم مروره بتتارستان في رمزية مفادها أنه قادر على المرور من هناك، ولكن ينبغي القول إن مثل هذه العلاقات ما تزال ضعيفة.

انفتاح جديد في السياسة التركية على القوقاز وآسيا الوسطى

قد يكون مناسبا عوضا عن تناول علاقة تركيا بدول المنطقة كل دولة على حدة تناول هذه العلاقة باعتبار أن دول القوقاز وحدة مترابطة في إطار "منتدى الاستقرار والتعاون" الذي تشكل في الآونة الأخيرة. كما رأينا من المناسب تناول موضوع علاقة تركيا بأرمينيا في إطار تطبيع العلاقات بين الطرفين.

منتدى التعاون والاستقرار ومرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا

إن النزاع الذي نشب بين روسيا وجورجيا في منطقة القوقاز بين الثامن والثاني عشر من أغسطس/آب 2008 قد غير التوازنات الإقليمية في المنطقة، ذلك أن محور تركيا-جورجيا-أذربيجان هو الذي وقف حجر عثرة في طريق جورجيا. فعلى إثر هذا النزاع مباشرة وفي الثاني عشر من أغسطس/آب أسست تركيا "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز (KİİP).

ويهدف هذا المنتدى في المقام الأول إلى صياغة آلية لتركيز الأمن الإقليمي في المنطقة (إدارة أزمات)، وبالتأكيد فإن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين بسبب الظروف المتحولة والمتغيرة. ومن جانب آخر - ومثلما كان الشأن في عهد سليمان دميريل -، فإن هذه المبادرة التركية لم تقابل بالترحيب من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

وبالرغم من ذلك فإنه - وطوال أغسطس/آب - قامت تركيا باتصالات دبلوماسية مكثفة في

المنطقة في إطار "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" (KİİP) بيد أنه - ومع حلول سبتمبر/أيلول - أسفرت هذه الاتصالات عن حلحلة أرمينيا عن موقفها السابق. فالملاحظ أنه في 6 سبتمبر/آب 2008 انطلقت بين تركيا وأرمينيا مرحلة ما سمي بـ "دبلوماسية كرة القدم".

انطلاقا من هنا، فإن الصراع الذي نشأ في أغسطس/آب بين روسيا وجورجيا أدى إلى ولادة وتطوير "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"، وهو ما قاد بدوره إلى ولادة مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا.

فمنذ سبتمبر/أيلول 2008 إلى فبراير/شباط 2009 - أي في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الستة أشهر شهدت العلاقات بين تركيا وأرمينيا مرحلة سريعة من التحسن لم تكن في الحسبان. ومؤخرا وخلال المؤتمر الخامس والأربعين للأمن في ميونيخ والذي عقد ما بين السادس والثامن من فبراير/شباط 2009 وعلى إثر اللقاءات التي تم إجراؤها أصدر قائدا البلدين تعليماتهما لوزيري الشؤون الخارجية من أجل التسريع في تطبيع العلاقات بين الجانبين. وعلى هذا النحو، وعلى إثر جملة من الاتصالات الدبلوماسية عرفت العلاقات التركية الأرمينية مرحلة من التطبيع يجدر بنا التوقف عند بعض النقاط المتعلقة به.

أولا: انطلقت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا من الناحية التاريخية على إثر تغير الموازين بسبب الصراع الروسي الجورجي الذي اندلع في أغسطس/آب 2008 وما أعقبه من خطوات تركية لتأسيس "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز".

لقد كان سعي روسيا لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز يعني تقلص مجال نفوذ دول أخرى وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي، وهذا ما دفع هذه الدول إلى تطوير سياسات جديدة في المنطقة، ولهذا الاعتبار قامت تركيا بطرح مبادرة أو مشروع "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"؛ غير أن تأكيد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على ضرورة تطبيع العلاقات مع أرمينيا من جهة، ومن جهة ثانية سعي تركيا لإزالة العراقيل القائمة بينها وبين أرمينيا جعل من أرمينيا حجر الزاوية في السياسة المتعلقة بالقوقاز.

وهكذا بدأت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا التي كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق يمكن القول إن خيار "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" كان نقطة مهمة في بدء مرحلة التطبيع بين تركيا وأرمينيا.

ومن جانب آخر فإن مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا لا يمكن تبسيطها إلى مجرد

علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها وأهميتها إقليميا ودوليا. فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تفرز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا.

وجدير بالذكر أن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا وتوسع نفوذ تركيا في القوقاز يقلص من مناورات الولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي خصوصا بعد الصراع الروسي الجورجي، وبالتالي فإن هذه الأطراف سوف تسعى لتوسيع مجال هذه المناورات. وفي مقابل ذلك بدا وضحاً، مما رشح من الأوساط السياسية، أن روسيا سوف لن تستقبل بارتياح هذه التطورات التي تعني فيما تعني الحد من مجال التأثير الروسي في المنطقة. وهنا يمكن الحديث عن خطر ناجم عن صراع على النفوذ على أرمينيا بين تركيا وروسيا، وذلك ما اتضح جليا من خلال الاجتماع الثلاثي الذي دعت إليه روسيا في أكتوبر/تشرين الأول عام 2008 في موسكو والذي ضم روسيا - أرمينيا - أذربيجان. وقد اتضح أن روسيا من خلال هذا الاجتماع كانت تريد الخروج من المحور التركي الأرمني إلى المحور الأرمني الأذري وإزاحة تركيا وعزلها في الخارج.

ويمكن القول كذلك إن روسيا أرادت من خلال هذا الاجتماع نسبة المبادرة التركية إلى نفسها والتفرد بها والاستفادة منها. وبعبارة أخرى فقد تحولت أرمينيا لتصبح مركز نفوذ وساحة صراع بين روسيا وتركيا، ومن هذه الناحية فكل خطوة تخطوها تركيا على حدودها في القوقاز تهم روسيا باعتبارها تتحرك بالقرب من مجالها وفي حديقتها الخلفية، ولعل التصرف الروسي في أغسطس/آب عام 2008 واستخدامها للقوّة دون تردد في إطار الدفاع عن مصالحها في محيطها القريب منها، أمر لا يمكن إغفاله في هذا الخصوص. ومن منظور سياسي فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا.

ومما لا شك فيه أن مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تبقى كمن يمشى بساق واحدة إذا لم تحل المشاكل العالقة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلك بسبب مشكلة ناغورنو كَرَباَغْ التي سبقت الإشارة إليها. وفي هذا السياق فإن التطبيع في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، بل إن الشروع في تحريك المسار التركي الأرمني ينبغي أن يتم فيه إدخال أذربيجان، وكذلك من حين إلى آخر يتعين أن تتقدم المباحثات بشكل ثلاثي في هذا الخصوص، وهذه أضحت ضرورة من الضرورات. ومن

جانب آخر فإن التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا يمثل تلافيا وتداركا للنقص الذي حدث بسبب انهيار القدم الجورجية في المحور التركي الجورجي الأذري.

وإجمالا يمكن القول إنّ مسار التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا أصبح يتميز بعوامل جديدة بعد تغير التوازنات بسبب الصراع الذي نشب بين روسيا وجورجيا، وأصبح يكتسب قوة تمكن من خلق ظروف جيوسياسية جديدة[13]. وهذه التطورات ينتظر أن تفرز نتائج إيجابية لتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وكذلك بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها في الوقت نفسه وبالمقابل يعتقد أنها سوف تفرز نتائج سلبية بالنسبة إلى روسيا. وفي هذا الإطار فإنّ الصّراع على النفوذ في القوقاز يكون قد تركز في أرمينيا. هذا المسار بين تركيا وأرمينيا، يمكن فهمه كذلك على أنه محاولة لإدخال أرمينيا ضمن محور تركيا - جورجيا أذربيجان، في إطار هذا المحور يمكن الحديث عن مجال أو نطاق أمني جديد وكذلك عن ممر بديل للطاقة في القوقاز.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنّ خط أرمينيا يقدم إمكانية نقل مصادر الطاقة من حوض بحر قزوين إلى الأسواق الغربية بأسعار رخيصة جدا. كما أن الصراع الروسي الجورجي قد أعطى دفعة قوية للتمدد الروسي في القوقاز، وهو الأمر الذي يمثل تهديدا ومشكلة أمنية لتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وفي هذا الخصوص فإن مسار التطبيع بين تركيا وأرمينيا يمكن اعتباره تحركا للوقوف في طريق التوسع الروسي.

وبالنسبة إلى أرمينيا - التي توجد في نطاق محصور جغرافيا وسياسيا - فهي تنظر بإيجابية على المستوى البراغماتي إلى مسيرة التطبيع مع تركيا باعتبار أن الطريق المؤدي إلى اندماجها في أوروبا إنما يمر عبر تركيا. وبتعبير آخر؛ فإن أرمينيا بسبب وضعها الاقتصادي المتردي قد قطعت خطوات مهمة في طريق التطبيع لأن خلاصها يمر بطريقة أو بأخرى عبر التطبيع، وذلك بالرغم من العراقيل الكبيرة الموجودة في طريق هذا المسار.

مسار التطبيع بين تركيا وأرمينيا الذي يعتبر لا مفر منه يمثل تطوراً مهمّا سيكون عاملا مساعدا كذلك في حل المشاكل القائمة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا[14].

وأخيراً فإن الاتصالات الدبلوماسية المكثفة التي شرعت تركيا في القيام بها مع أرمينيا منذ سبتمبر/أيلول 2008، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذت على إثر اللقاءات التي عقدت في مؤتمر ميونيخ الخامس والأربعين للأمن - الذي سبق ذكره - قد بدأت تؤتي ثمارها. وعلى هذا النحو،

وكما اتضح من العرض السابق فمن الملاحظ أن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا مر عبر منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز، وبهذا المعنى فإن مسار التطبيع يعتبر جزء من هذا المشروع وفي الوقت نفسه يعد عائقا من العوائق التي تقف في سبيل تحقيقه.

الخاتمة

يلاحظ أن مرحلة حزب العدالة والتنمية انتقلت بالسياسة الخارجية التركية من مجرد اعتبار تركيا الدولة النموذج والدولة الجسر خلال التسعينات إلى سياسة أكثر منطقية تسعى إلى إنتاج الحلول لمشاكل المنطقة معتبرة بذلك نفسها دولة مركز. وفي هذا السياق يمكن أن تُقرأ الجهود التي بذلتها أنقره في يناير/كانون الثاني 2008 في سبيل التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة بين أذربيجان وتركمانستان[15].

ويمكن القول إن تركيا كسبت ثقة كثير من الأطراف وأصبحت الدولة المصدرة للأمن إلى محيطها القريب والبعيد بعد أن طرحت فكرة "منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز"[16] الذي يعتبر انفتاحا في السياسة القوقازية خصوصا بعد الصراع الذي وقع في أغسطس/آب 2008 بين روسيا وجورجيا.

وإلى جانب ذلك فقد أصبحت الاستراتيجية التركية[17] معتمدة على أسس أكثر واقعية من الأهداف الكبرى التي كانت مرسومة في سنوات التسعينات. وكمثال على ذلك؛ فقد تمت الاستعاضة عن فكرة وحدة العالم التّركي بفكرة الوحدة الثقافية لدول المنطقة.

وأخيراً فإن حزب العدالة والتنمية في سياسته بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى كانت له خاصية فارقة ومميزة عن السياسة التي كانت متبعة خلال الفترات السابقة له، فقد عملت حكومة العدالة والتنمية على عدم تحييد روسيا، بل لقد اتبعت مقاربة تعمل على إدخال روسيا في الإستراتيجية المتعلقة بعلاقات تركيا مع دول المنطقة. ويمكن هنا أيضا فهم مساعي تركيا لإدخال روسيا في مشروع نابوكو (Nabucco) بينما يرمي هذا المشروع في الأساس إلى تجاوزها وعزلها.

ومن جانب آخر، فإن تركيا تواصل دعم المنطقة في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية والمساعدات المالية بالإضافة إلى مجال المواصلات والتعليم. وهذه العناصر لا شك تزيد من متانة علاقات تركيا بدول المنطقة، ويتوقع أن تتمكن تركيا من زيادة تعاونها مع محيطها الإقليمي. وتركيا اليوم وخصوصا من خلال الاهتمام بمجال التعليم تقوم بإنجاز استثمارات بعيدة المدى[18]، وعلى هذا النحو فهي تسعى إلى تكوين جيل يحسن فهم تركيا ويشعر نحوها بالمَيل والاحترام.

وينبغي الإشارة إلى أنّ مواصلة تركيا التحرك كزعيمة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى يجعل علاقاتها تشهد شيئا من التموّج والاضطراب. وعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية بين الزّعماء تؤدي إلى إنتاج علاقات صداقة حميمة وتقود إلى تحقيق نجاحات كبيرة على المدى القريب، إلا أنها على المدى البعيد لا تؤسس لعلاقات ثابتة مستقرة. ولهذا السبب من الضروري تنشيط الآليات المؤسساتية باستمرار في مجال العلاقات مع المنطقة.

إن مسار التطبيع في العلاقات الجاري الآن في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بين تركيا وأرمينيا يؤسس لتجاوز الجروح والأحكام المسبقة التي سادت العلاقات بين الطرفين عبر التاريخ. وهنا لا يمكن التغاضي عن المصالح المشتركة التي كان لها تأثيرها الواضح في هذا التقارب. وفي المرحلة القادمة، تعمل تركيا بما تملكه من تأثير على إدخال روسيا ضمن مشروع نابوكو (Nabucco)، وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الصراع على الطاقة في المجال الجيوسياسي في منطقة بحر قزوين يمكن أن يتحول إلى تنسيق وتعاون. فضلا عن ذلك يعتقد أن تركيا باتباعها سياسة أكثر شمولية يمكن أن تطرح في المرحلة اللاحقة فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإن من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجغرافيا السياسية في المشرق بأكمله.

مصادر الدراسة

1. باختصار، جميع الطرق في المنطقة تؤدي إلى موسكو، انظر المؤلَّف السابق، ص 13.
2. عند النظر بشكل مفصل إلى احتياطيات دول المنطقة من البترول نجد ما يلي: احتياطي كازاكستان من البترول ما بين 30 و40 مليار برميل. احتياطي أذربيجان 7 مليار برميل. أما احتياطي تركمانستان فيبلغ 600 مليون برميل. وبالنسبة إلى الاحتياطيات من الغاز الطبيعي فهي على النحو التالي: يبلغ احتياطي تركمانستان 2.9 مليار متر مكعب، وبالنسبة إلى احتياطي كازاخستان فيبلغ نحو 1.9 مليار متر مكعب، أما احتياطي أذربيجان فهو يقرب من 1.3 مليار متر مكعب. هذه الأرقام والإحصائيات وفقا لـ "مخزون حوض الخزر من البترول والغاز الطبيعي"، EİA (المؤسسة الرسمية لإحصاء الطاقة التابعة للحكومة الأميركية).

Temmuz 2006, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Caspian/images/caspian_balances.pdf; Hazar Havzasının Petrol ve Doğalgaz Rezervleri, ENI (İtalyan Enerji Şirketi), World Oil and Gas Review .2007, p. 23, 167. http://www.eni.it/eni/images_static/pdf/WOEG_2007/OG_unico_def.pdf.IEA

3. Caspian Oil and Gas, http://www.iea.org/textbase/nptoc/archive/caspian_oil_gas98_TOC.pdf.

4. إلى جانب ذلك فقد أطلق على مشروع خط الحديد باكو - تفليس - قارص "خط حديد الحرير القرن الحادي والعشرين، ويعتبر مشروعا خط الأنابيب باكو - تفليس - جيهان، وباكو - تفليس - أرضروم من بين الخطوات الملموسة التي تبين أن تركيا وثقت علاقات التعاون بين المناطق الواقعة بين جورجيا وأذربيجان بواسطة خطوط الأنابيب المعدنية وطرق الحديد.

5. توزيع الحصص في مشروع الـ "بتي تي سي BTC": إنكلترا 30.10%، سوكار SOCAR (BTC الشركة الوطنية للبترول بأذربيجان): 25:00%، شورون Chevron (الولايات المتحدة الأميركية): 8.9%، ConocoPhillips (الولايات المتحدة الأميركية): 2.5%، TPAO (مجموعة شركات تركيا البترولية):6.53%،ENI (إيطاليا): 5.0%، طوطال (فرنسا): 5.00%، إيطوشو (اليابان): 3.4%، إينباكس Inpex (اليابان): 2.5%، دلتا هيس Delta-Hess (العربية السعودية): 2.36%. انظر: http://www.btc.com.tr/mep.html http://www.btc.com.tr/images/pie-t.swf.

6. للاطلاع على التفاصيل التقنية انظر: http://www.botas.gov.tr/projeler/tumprojeler/btc.asp.
للاطلاع على التفاصيل التقنية انظر: http://www.botas.gov.tr/projeler/tumprojeler/btc.asp.

7. جنك بالا، "مغامرة خطوط أنابيب تركيا في أوراسيا"، مصطفى آيدن (در.)، مغامرة تركيا في أوراسيا 1989-2006: المثلث الأوراسي II، منشورات نوبل، سبتمبر 2007، ص 143-176، ص 173-77.

8. Ahmet Davutoğlu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assesment of 2007", Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, pp. 77-96, 2008, p. 88. http://www.insightturkey.com/Insight_Turkey_10_1_A_Davutoglu.pdf.

9. بتاريخ 1 مارس سنة 2003 رفض البرلمان التركي مذكرة رئاسة الوزراء التي تقضي بتفويض الحكومة إرسال القوات المسلحة التركية لمساعدة القوات الأجنبية في غزو العراق وكذلك تواجد القوات الأجنبية في الأراضي التركية.

10. للاطلاع على معطيات أكثر تفصيلا انظر: http://www.izto.org.tr/NR/rdonlyres/3007B37C-53AD-46C7-8EEE-EC58063519B9/9061/RUSYA2007EYLUL.pdf, p.3.

11. Bülent Aras, "Turkish-Russian Relations and Eurasia's Geopolitics", Global Politician, 2.14.2005, http://www.globalpolitician.com/2344-russia.

12. الجمهوريات ذات الأصول التركية الموجودة داخل الفدرالية الروسية هي: تاتارستان، باش كردستان، تشواشستان، ياقوتستان، توفا، كاباردين-باكاريا، قره جاي، تشركازيا.

13. أركين ييلدز أوغلو، "روسيا والقوقاز والنشاط الجيوسياسي التركي الجديد"، 9 سبتمبر 2008،

.http://erginyildizoglu.blogspot.com/2008/09/rusya-kafkasya-ve-turkiyenin-yeni_09.html

14. "طريق كول في أريفان يمر عبر باكو" أرارن، http://www.eraren.org/index.php?Lisan=tr&Page=Print&BultenNo=13657&Yer=Bultenler.

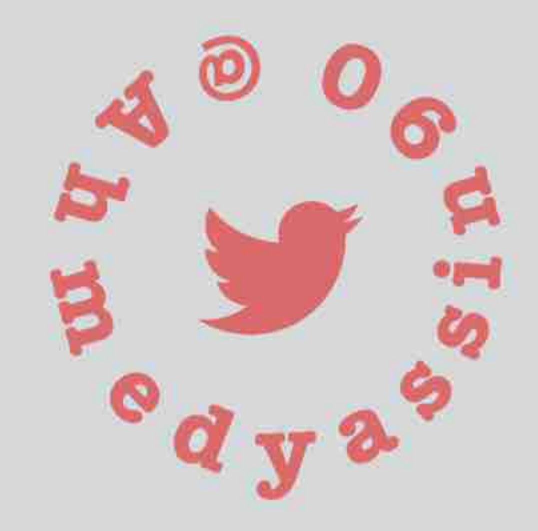
15. في إطار المساعي الدولية القائمة على السلم والقانون من أجل حل المشاكل بين الدول بطرق سلمية تعتمد على طرق جديدة شرعت تركيا في اعتماد أسلوب العمل الصادق أو النية الطيبة من أجل حل المشاكل القائمة بين أذربيجان وتركمانستان، وفي هذا السياق تعمل تركيا على خلق الجو الملائم لتحقيق هذا الهدف. وتوجد بين أذربيجان وتركمانستان مشكلتان مهمتان؛ المشكلة الأولى تتمثل في مشكلة الغاز الطبيعي بالنسبة إلى أذربيجان ما بين عامي 1992 و1995، ومشكلة الديون المتراكمة بين البنوك ما بين عامي 1992 و1993. أما المشكلة الثانية فمتعلقة بوضعية مصادر الطاقة في حوض الخزر، وتتمثل في ادعاء كل طرف سيادته على حقول الطاقة في سردار/كبَازْ. وقد أدت هذه المشاكل إلى تجميد العلاقات بين البلدين في عام 1999. وبتاريخ 17 يناير 2008 أسفرت المساعي التي تقوم بها تركيا عن التّوصل إلى اتفاق بين أذربيجان وتركمانستان بخصوص موضوع الديون، كما تقرر القيام بمجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تكثيف التعاون في مواضيع الطاقة والتجارة وخطوط الأنابيب.

16. بالإضافة إلى هذا تسعى تركيا إلى ترسيخ الأمن في القوقاز وقيامها بدور المهندس في هذا الخصوص. ومن المنتظر أن تؤدي السياسة التركية المتبعة في القوقاز وآسيا الوسطى وانفتاحها الجديد على المنطقة مستقبلا إلى زيادة نشاطاتها هناك.

17. ويمكن القول باختصار هنا أن هذه الاستراتيجيات تتمثل في وضع العراقيل التركية أمام الإسلام الراديكالي في المنطقة، وتقديم الدعم من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي إلى المنطقة بواسطة تركيا، وتقوية الصلة بين دول المنطقة والمنظمات والهيئات الدولية والمؤسسات الغربية.

18. تقوم السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى أساسا على العنصر البشري، ونفهم من

خلال مشروع العشرة آلاف طالب أن الاستثمار مركز على هذا المجال. وفي هذا الخصوص تكتسب المدارس التي أنشأتها جماعة فتح الله كولن في المنطقة أهمية كبيرة. لكن، وبسبب الطابع الدعوي الذي تتميز به هذه الجماعة وخشية انعكاس ذلك على سمعة تركيا وتأثيرها سلبا على علاقاتها بدول المنطقة يمكن القول إنه يتعين إشراف الدولة التركية على هذه المدارس.


@Ahmedyassin90

تركيا والعرب.. شروط التعاون المثمر

مصطفى اللباد*

تلعب تركيا دوراً مؤثراً ومتزايداً في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلى الدرجة التي لم يعد فيها السؤال مطروحاً هل تريد تركيا أن تلعب دوراً سياسياً في الشرق الأوسط؟، حيث إن المعطيات السياسية القائمة تشير إلى دور إقليمي تركي متبلور وظاهر الملامح يتعاظم بمرور الوقت.

هنا بالتحديد يحظى الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة، أولها أن العرب يشكلون شطراً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً، وتالياً يمكنهم تسهيل عودة تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها.

وحتى يكتمل التحليل الضروري لفهم أبعاد الظاهرة الجديدة - أي دور إقليمي تركي في المنطقة - ربما يجب أولاً التنويه بمعضلة بنائية وهيكلية في تحليل أنماط العلاقات بين العرب وتركيا أو العرب وأية دولة أخرى، ومفاد المعضلة أن تركيا تمثل حالة كلاسيكية لنموذج الدولة - الأمة الناجزة والمتحققة بخلفياتها التاريخية والثقافية، في حين أن العرب، ورغم أنهم يشتركون في دائرة تاريخية وثقافية متناغمة ومتجانسة، إلا أنهم مع ذلك لا يشكلون حيزاً سياسياً واحداً، بل يتوزعون على أكثر من عشرين نموذج دولة - أمة بدرجات مختلفة من النجاح والتحقق.

أعاد الموقف القوي لحكومة رجب طيب أردوغان حيال مذبحة غزة 2009 توزيع أوراق اللعب الإقليمية، بحيث أرجع تركيا مرة أخرى إلى بؤرة المشهد الإقليمي التي غابت عنها لعقود طوال.

وتتزامن العودة التركية الحالية إلى المنطقة مع ترحيب جماهيري عربي كبير ينظر إلى تركيا باعتبارها لاعبا إقليميا يعود بعد غياب ليتواجه إعلامياً ودبلوماسياً مع دولة الاحتلال الصهيوني، التي تعربد في المنطقة عسكرياً بغطاء أميركي وعجز شامل من النظام العربي الرسمي.

ولا يعني ذلك أن تركيا صارت تعادي دولة الاحتلال الصهيوني جذرياً ومبدئياً، ولكنها تعلم أن ممارسة الحضور الإقليمي في المنطقة يتطلب حداً أدنى من الصمود في مواجهة الصلف الإسرائيلي ومن ورائه القطب العالمي الأوحد، وهو ما فعلته باقتدار خلال العدوان الصهيوني على غزة وفشلت فيه معظم الدول العربية.

ومنذ جملة أردوغان الشهيرة "لحظة من فضلك" مقاطعاً مدير جلسة حوار في "منتدى

دافوس" 2009 ضمته مع رئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريز ومحتجاً على أوصاف الأخير، بل مغادراً للجلسة في احتجاج شديد اللهجة، اكتشفت الجماهير العربية والتركية مشتركاتها الوجدانية والثقافية من جديد، فاندفعت مئات الألوف من الأتراك إلى الشوارع ترحيباً بالعودة "المظفرة" لرئيس الوزراء الذي دخل في الوقت نفسه القلوب والأفئدة في العالم العربي وبأقل التكاليف السياسية الممكن تصورها، بعدما قفزت القوة التركية الناعمة في المنطقة قفزة غير مسبوقة بعد مجزرة غزة.

تحاول هذه الدراسة قراءة الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي على أن يؤسس لهذه القراءة بلمحة تاريخية مبسطة وسريعة؛ غرضها إلقاء حزمة من الضوء على العلاقات بين العرب وتركيا عبر الأزمان المختلفة وصولاً إلى اللحظة الراهنة. أما القسم الثاني من الدراسة فيتناول محفزات الدور الإقليمي التركي عبر تحليل تجارب تركيا التاريخية منذ انتهاء الحرب الباردة مع التغيرات المختلفة في جوارها الجغرافي، وتحديد العوامل الذاتية والموضوعية التي تدفع شراع هذا الدور في بيئة إقليمية مضطربة ومتقلبة. ويتناول القسم الثالث حصراً عوامل الجذب المختلفة للنموذج التركي، في حين يخصص القسمان الرابع والخامس للموقفين المصري والسوري على التوالي من الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط.

وتوخت الدراسة إبراز موقف هذين البلدين بالتحديد لصفتهما التمثيلية بين المحاور الإقليمية، إذ تنضوي مصر في ما يسمى "محور الاعتدال"، في حين تصطف سورية - حتى الآن - في "محور الممانعة" وذلك بسبب توزع الموقف العربي على هذين المحورين. وفي النهاية يركز القسم السادس والأخير على التوصيات الختامية لتعزيز المصالح العربية من العلاقات مع تركيا.

لمحة تاريخية

تعود العلاقات العربية - التركية إلى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة مضت، وبالتحديد منذ جرى أول تماس بين العرب والأتراك عام 54 هجرية عندما عبر عبد الله بن زياد - والي معاوية بن أبي سفيان على خراسان - نهر جيحون وفتح بخارى وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر. من وقتها ارتبط العرب مع الأتراك بوشائج التاريخ والثقافة، واستمر التفاعل بين الطرفين صاعداً إلى أن تم التمكين للإسلام في كل مناطق تركيا الحالية.

وبعد انتقال الخلافة العباسية إلى الدولة العثمانية احتلت الدولة العلية موقع القيادة في العالم الإسلامي لقرون متلاحقة، وحكمت أجزاء كبيرة من الوطن العربي بما فيه العراق وسورية

ولبنان والأردن والحجاز ومصر وشمال إفريقيا.

ومع إعلان الجمهورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية عام 1923 افترقت السبل بين العرب وتركيا، خاصة بعد توجه الأخيرة نحو الغرب بخطوات متسارعة وإدارتها ظهرها إلى الشرق الأوسط.

وبالمقابل استكانت النخب العربية إلى "أحكام القيمة" في تقييمها لتجربة الجمهورية التركية ووضعت "منظاراً أيديولوجيا" ترى به تركيا، فمنع ذلك المنظار الأيديولوجي الذي استعملته النخب العربية والتيارات السياسية العربية، من اليسار إلى اليمين، الرؤية الموضوعية لهذا البلد الكبير والعريق والمؤثر في تاريخ المنطقة.

ارتكنت شرائح كبيرة من النخبة العربية ذات الميول القومية واليسارية ولعقود طويلة على أحكام القيمة في تقييمها للأحداث والظواهر، فدمغت غالبية هذه النخبة تركيا بالتبعية لطرف دولي بالقياس إلى تجربة الحرب الباردة وانضمام تركيا إلى حلف السنتو ومن بعده حلف الناتو. وحالت هذه النظرة المسطحة دون مواكبة التطورات والتغيرات في هذا البلد الهام بالمنطقة والمؤثر فيها بشدة، بعد أن اختزلت سياسات تركيا الداخلية والإقليمية في إطار آني وضيق ومعلب سلفاً.

أما مؤيدو الإسلام السياسي العرب فراحوا ينعون على الجمهورية أنها كرست سقوط دولة الخلافة الإسلامية وقامت على أنقاضها، مما يعني بالضرورة أن الجمهورية التركية بنيت على "جريمة تاريخية". وفات الأخيرين أن الجمهورية التركية كانت إنجازا تاريخياً أنقذ ما يمكن إنقاذه من إمبراطورية تفككت بالفعل قبل سنوات من قيام الجمهورية وحكم عليها العالم الغربي بالموت، حتى أن الأستانة مقر الخلافة تم احتلالها فضلاً عن أجزاء كبيرة من تركيا الحالية، قبل أن يسترد العسكريون الأتراك من رفاق مصطفى كمال ما تبقى من الأراضي التركية من أيدي قوات الاحتلال الإنكليزي والإيطالي وحتى اليوناني التي جثمت على الخريطة التركية قبل قيام الدولة.

زاد التباعد بين الطرفين العربي والتركي بمرور الوقت، حيث خاض العرب معارك الاستقلال الوطني عن الاستعمار الغربي ورأس حربته في فلسطين منذ أربعينيات القرن الماضي، أما الأتراك فقد كان التغريب هو طريقهم الرسمي والمعلن لتحصين جمهوريتهم العلمانية الموالية للغرب والعضو في حلف الناتو.

ومع تولي رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان لمدة تقل عن السنة فقد انتعشت

الآمال بتحسن العلاقات العربية - التركية على خلفية الأيديولوجية الإسلامية التي تبناها شخصياً وحزب الرفاه الإسلامي الذي قاده. ومع الانقلاب الذي أطاح بالحزب من الحكومة عام 1997 وحظر رموزه من العمل السياسي، فقد ابتعدت تركيا ودوائرها النافذة عن الشرق الأوسط متوجهة من جديد نحو الغرب.

ومع تولي "حزب العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية للوزارة في تركيا ابتداء من عام 2002، وانتصاراته الانتخابية المتوالية وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي فقد بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد منذ احتلال العراق عام 2003 حتى بلغ ذروته خلال العدوان الصهيوني على غزة. وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولي "حزب العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية للحكم، فإن العودة التركية تخدم في الواقع المصالح الوطنية والجيوبوليتيكية لتركيا قبل أية اعتبارات أيديولوجية.

محفزات الدور الإقليمي التركي

تتضافر مجموعة من العوامل لتخلق عوامل القوة في المشروع الإقليمي التركي من عناصر القوة الصلبة المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادس عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي قدرات عسكرية وبشرية ضخمة، وكذلك إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية.

وفوق عوامل القوة المذكورة تملك تركيا موقعاً جغرافياً استثنائياً، إذ تبدو الجغرافيا التركية مثل شريحة أفقية كأنها هبطت من السماء وسط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. وتتحكم جغرافية تركيا العبقرية في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، أي الموصلة بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى إطلالتها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط. ويمكن رؤية الخريطة التركية كشريحة أفقية، وضعتها الجغرافيا باقتدار، بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وعلى مشارف أفريقيا إذ لا يفصلها عنها سوى البحر المتوسط.

وموقع تركيا الجغرافي متعدد المواهب، فهي تطل باقتدار على منطقة البلقان، كما يضع موقعها الجغرافي منطقة بحر قزوين بامتياز تحت السيطرة الجغرافية، كما أن جغرافيتها تحبس

روسيا عند حدود البحر الأسود، بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة.

يمثل الموقع الجغرافي التركي الشريحة الشمالية للشرق الأوسط، ويتماس مع الحدود الشمالية لكل من سورية والعراق، والحدود الشمالية الغربية لإيران، في تمازج استثنائي بين حضور المياه واليابسة في تشكيل الشخصية الجغرافية لتركيا. ولكل ذلك لعب الموقع الجغرافي الدور الأكبر في دخول تركيا إلى حلف الناتو؛ فشكلت جبهته الجنوبية الشرقية، واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافي الضغط على الاتحاد السوفياتي السابق - ومن بعده روسيا - وموازنة نفوذه في القوقاز.

وبالإضافة إلى العوامل الجغرافية العبقرية فقد خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، مما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الجغرافية ويرقى بها إلى مصاف التأثير الجيوبوليتيكي العميق.

تغيرت الخرائط السياسية - بالرغم من ذلك العامل فائق الأهمية - في جوار تركيا القوقازي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات لغير مصلحتها، حيث لم تستطع تركيا تفعيل دور لها هناك على الرغم من الوشائج التاريخية والعرقية التي تربطها بالقوقاز.

وقفت روسيا - وريثة الاتحاد السوفياتي - حائلاً دون ذلك، بالترافق مع ميل غربي واضح لضرورة عدم استفزاز روسيا في البلقان. وشهد الفضاء الإستراتيجي لتركيا تغيراً عميقاً ثانياً في البلقان خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث لم تستطع تركيا - التي تملك مصالح تاريخية هناك - مساعدة البوسنيين في يوغوسلافيا المتفككة، بسبب الرفض الأوروبي القاطع لدور تركي هناك.

تكرر ذات الأمر مع تركيا ومن بعدها في البلقان مع الألبان حلفاء الأتراك التاريخيين في إقليم كوسوفو، وهكذا خرجت تركيا خالية الوفاض من التغييرات العميقة التي حدثت في جوارها البلقاني والقوقازي. ثم عادت رياح التغيير لتعصف بتوازنات الشرق الأوسط مع احتلال العراق عام 2003، وأدى الموقف التركي بعدم المشاركة في العمليات العسكرية، إلى طفور جديد لدور الأكراد في شمال العراق بعد احتلاله.

وهكذا يمكن اعتبار أن التغيرات الجغرافية والسياسية في جوار تركيا الجغرافي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى احتلال العراق كانت سلبية في تأثيراتها على موقع تركيا الإقليمي كما على

هامش مناورتها الإستراتيجية. وعموماً فإن تركيا استدركت هذا الخلل عبر تبني حكومة حزب العدالة والتنمية طريق التعاون الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان العراق كوسيلة للسيطرة على طموحات الأكراد عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية أمام تركيا.

بمعنى آخر لم تعد القوة العسكرية وحدها هي التي تدير السياسة في تركيا، بل التخطيط الإستراتيجي واللعب على تناقضات وتوازنات المنطقة، وهو تطور كبير ينبغي التدبر في آثاره ومعانيه التي تتجاوز حدود إقليم كردستان العراق.

يمكن تفسير التغيرات السلبية في جوار تركيا بالرغم من إطلالتها الجغرافية العبقرية بتغلب الانحياز الأيديولوجي لنخب تركيا الحاكمة والمتطلعة نحو الغرب منذ تأسيس الجمهورية وحتى فترة قصيرة مضت، على ثوابت الجغرافيا، وهو ما أضر بالنهاية بقدرات تركيا الإستراتيجية الكامنة. ويبلغ هذا التحليل ذروة كفايته التفسيرية عند النظر إلى الواقع الجغرافي لتركيا ومقارنته بسياساتها الإقليمية منذ قيام "الجمهورية التركية" في العام 1923 وحتى أحداث غزة؛ فتركيا الواقعة بنسبة تبلغ 97ر5% من جغرافيتها في آسيا قد توجهت على الدوام بثقلها الإستراتيجي نحو أوروبا حصراً!

وتترافق عوامل القوة التركية الصلبة والناعمة والموقع الجغرافي مع فراغ كبير في المنطقة اليوم، وهو ما يجعل تركيا على وعي بأن مجالات تأثيرها الجيوبوليتيكي في جوارها الجغرافي قد أصبحت تتحقق في منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى تطل عليها تركيا.

وفي النهاية يمكن لتركيا مواجهة التهديدات المحتملة من المنطقة عبر دورها الإقليمي الفاعل، مثلما يمكنها توظيف هذا الدور لتعزيز صورتها الدولية، وبالتالي ممارسة المزيد من الضغوط على الاتحاد الأوروبي ليقبلها عضواً فيه، في مثال ممكن التحقق على "العثمانية الجديدة" التي تصبغ السياسة الخارجية لتركيا تحت قيادة "حزب العدالة والتنمية" ولا تعادي الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي.

عوامل الجاذبية في النموذج التركي

يقدم النموذج التركي ستة دروس للنظم السياسية العربية يجب دراستها بتمعن للاستفادة منها، مع الإقرار في الوقت نفسه بعدم قابلية التجربة التركية التاريخية للتكرار. وبالرغم من ذلك تشكل هذه الدروس عوامل جاذبية النموذج التركي التي تساعد على تعزيز فرص الدور الإقليمي التركي في المنطقة:

1. التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.
2. النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة عل العكس من غالبية الدول العربية.
3. التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دولياً وإقليمياً.
4. الفصل بين الحزبي والدولتي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.
5. تكوين مجموعات الضغط "اللوبي" في الولايات المتحدة الأميركية وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.
6. تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.

الموقف المصري من الدور التركي

يتشابه الموقف المصري في نقاط كثيرة مع غيره من المواقف العربية المندرجة في ما يسمى "محور الاعتدال" حيال دور تركيا الإقليمي، إذ إن عمود خيمة هذا الموقف يقوم بالأساس على رؤية تركيا ذراع ثقل مكافئ للحضور الإيراني المتزايد في المنطقة. بمعنى أن مصر ومحورها تريان في الدور التركي ثقلاً موازياً في مواجهة إيران وليس بالضرورة للرغبة في التعاون الإقليمي مع تركيا بحد ذاته، جرياً على المثل العربي الشائع: قبول تركيا "ليس حباً في علي ولكن كرهاً في معاوية!".

وبالإضافة إلى هذا الموقف الأساسي ترى القاهرة أيضاً أن هناك مشتركات أخرى مع تركيا مثل الرغبة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ووحدة التحالفات الدولية مع تركيا تحت المظلة الأميركية. وقد دفعت هذه العوامل مصر إلى دعوة تركيا للتدخل إبان مجزرة غزة والتوسط لدى إسرائيل، وهو ما قبلته تركيا بالطبع لأنه سيخلق لها شرعية دور إلا أنها أكدت بحصافة دبلوماسية أنها "لا تزاحم غيرها على الأدوار الإقليمية في المنطقة".

ربما يختلف موقف مصر مع غيرها من دول "محور الاعتدال" من حيث إن مصر أجرت العام الماضي 2008 الجولة الأولى من الحوار الإستراتيجي المصري - التركي في أنقره، وهو الحوار

الذي يمثل نقلة نوعية كبيرة في علاقات دول المنطقة بعضها ببعض.

ومرد ذلك أن العلاقات الثنائية في المنطقة لم تعد مرتبطة بتطورات موسمية أو رغبات آنية؛ بل بمصالح ومشروعات وتوازنات، وكلها لب ومحتوى السياسات الخارجية للدول الساعية إلى تعظيم مصالحها الوطنية في الإقليم.

حافظت العلاقات المصرية - التركية على مستوى معين من العلاقات المقبولة، فكلا البلدين ينضوي - بشكل أو آخر - في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن أن النخبة المصرية لم تعانِ تاريخياً من "عقدة تركيا" كما كان الحال في بلاد الشام حتى سنوات قليلة مضت.

وبالرغم من ذلك يمكن ملاحظة حقيقة فائقة الأهمية مفادها أن العلاقات المصرية - التركية لم تصعد أبداً، برغم كل عوامل التقارب، إلى مستوى الشراكة المميزة بينهما منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى الآن. ويعود السبب في ذلك إلى تنافر بوصلة السياسة الخارجية للبلدين: التركية المتجهة نحو الغرب بشكل أساس، والمصرية المتمركزة حول الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل شبه حصري. وهكذا تستقر العلاقات الاقتصادية بين البلدين على حجم تجارة واستثمار مباشر لا يتجاوز مليار دولار، بالرغم من كل الفرقعات الإعلامية الموسمية بهذا الخصوص.

ولذلك يمكن اعتبار أن العامل الأساس في إجراء الحوار الاستراتيجي بين البلدين، هو التطورات والمستجدات الإقليمية خارج حدود البلدين، وليس العوامل الاقتصادية، أو القصور الذاتي الناجم عن علاقة إستراتيجية قائمة بالفعل.

دخلت مصر جولة الحوار الإستراتيجي مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة، إذ إن التقاء مصالح القاهرة وأنقره على الرغبة في موازنة الحضور الإيراني قد ساهم في تعبيد الطريق أمام الحوار.

كما أن القاهرة التي تقرأ تاريخياً المؤشرات الإقليمية وبحساسية معروفة، وجدت أن السياق الزمني العام الماضي كان مناسباً لإجراء هذا الحوار، مع ملاحظة أن القاهرة لا تقوم بحوارات إستراتيجية سوى مع الولايات المتحدة الأميركية. تتابع القاهرة امتلاك تركيا لمساحات تأثير متزايدة في سياسات المنطقة عبر دور "صانع السلام"، الذي تقوم به أنقره بين دمشق وتل أبيب بترحيب أميركي وأوروبي.

كما استدعت القاهرة دورا تركيا في المسألة الفلسطينية وهو ما يرسخ صورة تركيا باعتبارها

"صانعة السلام" الأولى في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يبدو أن القاهرة تعتقد أن المعالجة الأفضل في ضوء التوازنات الراهنة ليس الاصطدام بالدور التركي بل التحاور معه على هوامش الاتفاق والاختلاف؛ وصولاً إلى اقتسام دور "صانع السلام" معه.

ويقود التحليل الموضوعي للأمور والتوازنات - من منظور القاهرة طبعاً - أن ما اعتادت عليه المنطقة من سياسات وتحالفات قد صار أمراً من الماضي، فالعراق لن يعود على الأرجح كما كان قبل احتلاله حائطاً أمام النفوذ الإيراني في طول وعرض المنطقة.

تقوم القراءة المصرية لسياسة تركيا الإقليمية في المنطقة على أن المنافس الرئيسي للأخيرة على الأدوار بالمنطقة هو الطرف الإيراني، وهو ما يدخل تركيا في معادلة صفرية أمام إيران. ولذلك تتابع القاهرة سعي تركيا لضمان النجاح في تلك المنافسة الصفرية عبر ثلاثة خطوط متوازية:

أولاً: استيعاب إيران دبلوماسياً من خلال حوار سياسي وتبادل منافع اقتصادي وعلاقات حسن جوار وعرض وساطة بين طهران وواشنطن.

ثانياً: إضعاف دور إيران الإقليمي عبر محاولة حشد الأطراف العربية المسماة معتدلة في معسكر تقوده تركيا.

ثالثاً: دفع أطراف أخرى متحالفة مع إيران بعيداً عنها بالتدريج (سورية).

تأسيساً على ذلك تعتقد القاهرة أن تركيا تتوخى من حوارها الإستراتيجي حشد التأييد لسياستها في المنطقة مع احتفاظها، أي تركيا، بموقعها المتقدم في العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك في مواجهتها مع إيران وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمي التركي في المنطقة.

ولما كانت القاهرة منضمة ذاتها في ذات التحالفات الدولية مع تركيا، ولما كانت القاهرة والرياض قد أعلنتا في أكثر من مرة ومناسبة أن النفوذ الإيراني يهدد الاستقرار في المنطقة، تنظر القاهرة إيجابا إلى الدور الإقليمي التركي بشرط البقاء كعامل توازن في مواجهة إيران. ولكن المتفحص لهكذا قراءة يجد أنها لا تستند إلى معايير القوة الذاتية بقدر ما تستند إلى اعتبارات الموازنة بين طرفين آخرين، وبالتالي فأي تغيير في طبيعة العلاقات الحالية بين تركيا وإيران - وهو احتمال وارد الحدوث جداً - سيجعل هذا الرهان خاسراً بشدة.

الموقف السوري من الدور التركي

تختزل الجمهورية العربية السورية في طياتها فسيفساء المشرق العربي، عرقياً وطائفياً، كما

تكثف في موقعها الجيوبوليتيكي كل توازناته. حيث تتمثل في سورية كل الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في الشرق الأوسط، وبالتالي لا تبدو صدفة أن تكون سورية هي لب ومحتوى معاهدة سايكس - بيكو، التي رسمت حدود وأقدار المشرق العربي منذ قرن من الزمان، أي منذ العام 1916 وحتى الآن.

تمنع سورية تركيا عن عمق شبه الجزيرة العربية، مثلما تحبس العراق عن شرق المتوسط، وسورية في الوقت عينه هي متنفس لبنان الجغرافي الذي يعطيه معناه المَدَوي، كما تتجاور سورية مع فلسطين بحيث تشكل عبر جنوبها الغربي رئتها الجغرافية والتاريخية. ولذلك لا ينطبق حتى مفهوم الدولة - الأمة على الحالة السورية إلا قليلا، بسبب غياب الجذر التاريخي للدولة السورية الحديثة في حدودها الراهنة.

وهذه الحقيقة التكوينية ألزمت سوريا تاريخياً بهوية عربية للحفاظ على كيانها المادي المجرد، وبحيث لم تعد العروبة خياراً سياسياً سورياً مقارنة بمصر مثلاً، بقدر ما هي قدر جغرافي وتاريخي. وتقود هذه الحقيقة إلى نتيجة جيوبوليتيكية فائقة الأهمية مفادها أن سورية كانت ومازالت الرافع الحصري للأدوار الإقليمية في المشرق العربي، وبحيث يبدو الصراع الراهن عليها - كما كان دائماً في الماضي - مجسداً لجوهر الصراع في المنطقة.

كانت سوريا ولا زالت جزءاً أساسياً من التصعيد والتهدئة الإقليمية بوصفها واسطة العقد في التحالف الذي تقوده إيران، حيث تنظم سوريا النفوذ الإيراني بالعراق وتربطه بمثيله في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة بكيفية تتسق مع مركزية جغرافيتها في خارطة المنطقة. وبالرغم من تحالفها مع إيران، فقد نجحت دمشق في جمع تناقضات التصادم الإقليمي بين المشروعات المختلفة ووظفته لمصلحتها.

ويبدو ذلك واضحاً في تقييم التحالفات السياسية لسورية في المنطقة مع الدولتين الإقليميتين الأهم: إيران وتركيا، إذ إن سورية المتحالفة مع إيران ضمن المحور الإيراني - السوري هي في الوقت نفسه الدولة العربية الأقرب إلى المصالح التركية عما سواها. وسورية المتحالفة مع طهران، والقريبة إلى قلب وعقل أنقرة، هي التي تفاوض تل أبيب الآن، وبشكل يجعل بإمكانها ترجيح كفة مشروعات على أخرى في المنطقة. وهكذا أصبح النظام السياسي السوري، الذي لا يتمتع بإمكانات اقتصادية ومالية خاصة، هو نقطة التوازن لكل القوى غير العربية في المنطقة.

وتنجلي القدرات التساومية العالية لسورية إذا ما عقدت المقارنة بينها وبين مثيلاتها لدى

السعودية، حيث لم تستطع الأخيرة برغم الفورة الهائلة في أسعار النفط (أكثر من مليار دولار يومياً) والتحالف الراسخ مع الولايات المتحدة الأميركية، أن تستمر في سياستها الإقليمية المحاصرة لسورية فكان الانفتاح الأخير اعترافاً بالمهارات السورية. وبالرغم من تحالف دمشق الإستراتيجي مع طهران، فإنها تفاوض تل أبيب - برعاية تركية - على الأقل لكسر الاصطفاف الدولي والإقليمي ضدها وهو ما حدث بالفعل.

تعلم سورية أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية - الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة. ولكن سورية تترك الباب مواربا أمام الأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه "استدراج العروض" دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ولذلك تنظر سورية إلى تركية نظرة إيجابية ومشروطة في آنٍ معاً، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسورية للنفاذ إلى معادلات المنطقة يبقيانها عاملاً إيجابياً لحماية المصالح السورية وتعزيز الأهمية التساومية لدمشق.

تعلم سورية أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قربا من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سورية في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل. ومن المعلوم أن المنطق الداخلي لبدء المفاوضات السورية-الإسرائيلية جدياً سيقود إلى تراجع في أولوية التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري. وهذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا، التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيصب في صالح الآخر وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحه.

جمعت قضية مياه نهري دجلة والفرات مصالح سورية والعراق، باعتبار أن تركيا هي دولة المنبع والدولتان العربيتان العراق وسورية هما دولتا المصب. ومنذ منتصف التسعينيات قلصت تركيا من مرور المياه إلى دول المصب عبر إقامة السدود داخل الحدود التركية قبل عبور المياه. وكانت هناك مجادلات قانونية شهيرة حول حقوق دول المنبع وحقوق دول المصب، وحتى الآن تمتنع تركيا عن إبرام اتفاق بينها وبين الدولتين العربيتين يتضمن حصص كل منهما.

ومن المتفق عليه أن سورية كانت تطالب بحقوق تقارب من مستوى خمسمائة متر مكعب/ثانية لتلبية احتياجاتها، وتقول تقديرات تركية إن تركيا أصبحت تمرر حصة أكبر لسورية، ولكن دون إطار قانوني لتقاسم المياه معها. وكانت هناك قضية حدودية واحدة عالقة مع سورية بخصوص

لواء الإسكندرونة، الذي طالبت سورية بالسيادة عليها طوال أكثر من سبعين عاماً.

ومع تزايد الضغوط الدولية على سورية في السنوات الست الأخيرة، فقد توارى الموضوع خلف المصالح السورية المتنامية مع تركيا. وتم حذف الكثير من المواد السلبية المتعلقة بفترة الحكم العثماني من المناهج الدراسية السورية، ولم تعد كتب المدارس السورية تضيف كلمة "السليب" إلى لواء الإسكندرونة وأقفل الموضوع سورياً.

وبالإضافة إلى ذلك تشترك سورية مع تركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان التاريخية، لأن ذلك سيرتد سلباً على أراضيها أيضاً. وفي النهاية تعلم دمشق أن حدودها الشمالية مع تركيا هي حدود سياسية لا يمكن الدفاع عنها عسكرياً بسبب الفارق الهائل في موازين القوى العسكرية، وبالتالي ترى دمشق في تركيا فرصة لموازنة الضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية قبل أن تكون تهديداً عسكرياً. وإجمالاً أيضاً تنظر دمشق - مثلها مثل القاهرة - إلى الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط إيجاباً، من منظور حساباتها القطرية.

توصيات

تبرز تركيا من جديد كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية، في لحظة تاريخية تعاني فيها الدول العربية في المشرق من مآزق بنيوية هي الأخطر منذ الاستقلال، وهو ما يخلق فراغاً كبيراً في المنطقة تتقدم تركيا - موضوعياً - كي تشغله. وبسبب اختلال القدرات الواضح بين الطرفين، يبدو أن القراءة العربية للدور التركي الإقليمي في الشرق الأوسط تنطلق من أنه حقيقة واقعة لا يجب الوقوف أمامها، بل التعامل معها لتعظيم المكاسب منها.

وبالرغم من اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية الموزعة على المعسكرين المتقابلين، فإن القاسم المشترك بينها جميعاً يتمثل في أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركية صرف، بل يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حد كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

همشت السياسات العربية تجاه تركيا والمستمرة حتى الآن دور العامل العربي في التأثير على السياسة الخارجية التركية، فالاستثمارات العربية في غالبيتها الساحقة تستقر خارج المنطقة، وحتى الواردات العربية المتزايدة من السلع والخدمات تتجاوز تركيا التي لا تحظى إلا

بنصيب ضئيل جداً منها.

وهكذا وحتى الآن لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما يمكن أن يرقى إلى درجة الأخذ في الاعتبار عند رسم سياستها الخارجية. ولا يمكن بالتالي أن نأمل في تفاهم وتعاون مع تركيا بشكل يراعى المصالح الوطنية والقومية دون إبراز مصالح اقتصادية لتركيا في العالم العربي، الذي يستورد من السلع أكثر بكثير مما يصدر. ساعتها يمكن لصناع القرار العرب مخاطبة تركيا من موقع الفاعل، وليس مطالبة الدول الأخرى ومنها تركيا بالتضامن مع مصالحنا دون أن نقدم مميزات بالمقابل، فطريق المصالح يسير في اتجاهين وليس في اتجاه واحد.

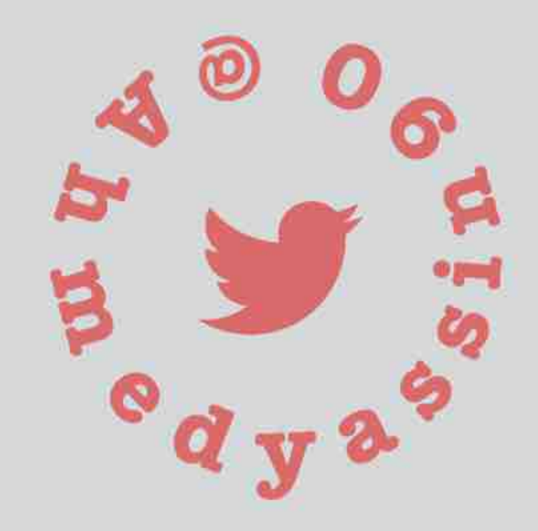
ولا يعنى ذلك أن المشاكل العالقة بين الدول العربية وتركيا سواء في موضوع المياه أو الحدود سوف تجد طريقها تلقائياً إلى الحل، ولكن وضع العلاقات العربية- التركية على طريق المصالح المتبادلة من شأنه التأثير في اتجاهات السياسة الخارجية التركية لصالح الدول العربية. تتعامل غالبية الدول العربية مع الدور الإقليمي التركي ولسان حالها يمكن اختصاره بالعبارة التالية: "تركيا عادت لتقود من جديد".

مصادر الدراسة

1. Ibrahim Kalin, Turkey and the Middle East: Ideology or Geo- Politics?", private View, International Quarterly Review of Turkish Industrialists And Business Association (TUSIAD), Istanbul, Autumn 2008.

2. International Crisis Group, Turkey and Iraqi Kurd: Conflict or Cooperation?, Middle East Report No. 81, 13 November 2008.

3. Omer Taspinar, Turkey's Middle East Policies: Between Neo Ottomanism and Kemalism, Carnegie Paper, September 2008.


@Ahmedyassin90

تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام

حقي أوغور*

العلاقات التركية الإيرانية لها جذور ضاربة في القدم، وقد شهدت فترات من الشد والجذب، غير أنها ومنذ قيام الجمهورية في تركيا عام 1923 دخلت في مرحلة مختلفة وجديدة، ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 وتلك العلاقة تسير في منحى مميز انعكس اقتصاديا وسياسيا وأمنيا على البلدين، غير أن الأمر لا يخلو من تنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة.

أسس ومرتكزات العلاقات التركية الإيرانية ومراحل تطورها

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام 1923. فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات "الإسلامية والطورانية" التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.

وبفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت - وإلى حد كبير - من الخطر التركي الذي كان يتهددها تاريخيا من جهة الغرب. إضافة إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها والتي جذبت انتباه الشاه رضا پهلوي وزادته جرأةً على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده[1]. ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة والتي لم تحلّ بسهولة[2] إلاّ أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما.

وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران اللتين تعتبران السد المانع لوصول السوفيات إلى المياه الدافئة الحل من درء التهديد السوفياتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.

وفي بداية الأمر ظهر حلف سعد آباد وبغداد ومن بعده منظمة الميثاق المركزي CENTO كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، وكانت تلك المحاولات ترمي في الأساس إلى وقوف البلدين في وجه التهديد الروسي. أما منظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD التي تم إنشاؤها عام 1964 فقد كانت تلعب دورها في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره.

وقد كانت الفترة بين 1953 و1979 هي الأكثر تقارباً وتعاوناً بين البلدين، حيث تواصلت

العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والاستخباراتي بشكل أكبر تحت تأثير الحرب الباردة، فكان الضباط العسكريون الإيرانيون يتلقون تدريبات في تركيا في إطار الاتفاقات العسكرية الموقعة بين البلدين.

وفي فترة السبعينات بشكل خاص شهدت تركيا أزمات اقتصادية بسبب التدخل العسكري في قبرص، وفي تلك الفترة ذاتها كانت إيران قد قطعت شوطاً مهماً في الجانب الاقتصادي والعسكري بفضل ريع النفط الوفير، ورغم أن هذا الوضع قد تسبب في بعض الحزازيات لدى الجانب التركي إلاّ أنه لم يلحق أي ضرر بالعلاقات بين البلدين[3].

ومع الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979 بزعامة آية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمني وحُلّت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران وباكستان منها. وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقات التركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل طورغوت أوزال لحكومته في تركيا من بعد ذلك. ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب وذلك بإيجاد أسواق لمنتجات اقتصادها المتنامي. وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة حيث كانت تتفادى أي خطاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تصريحات الخميني بخصوص أتاتورك وخصوصاً في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية والعربية.

وفي عام 1985 قام أوزال بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي ECO الشبيهة بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي بادرت أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى بالانضمام إلى هذه المنظمة. ولكن بدأت العلاقات بين تركيا وإيران تشهد فتوراً ملحوظاً بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية والحرب الباردة. وفي تلك الفترة ذاتها كانت أهم النقاط التي انتقدت فيها إيران تركيا هي العلاقات التركية الإسرائيلية واهتمام تركيا بالأقلية الآذرية في إيران. هذا إضافة إلى ما يتكرر على ألسنة الغرب فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز فقد شكل ذلك مجالاً للتنافس بين البلدين.

ومما زاد من تعكير صفو العلاقات التركية الإيرانية أن المجموعات البيروقراطية التي دخلت في معركة ضد الحكومة الائتلافية التي تشكلت في تركيا عام 1996 بزعامة حزب الرفاه ادعت أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام في تركيا يحكم بالشريعة متعاوناً في ذلك مع إيران، هذا

إضافة إلى أن تلك المجموعات ادّعت أيضاً أن إيران قد زادت من دعمها لحزب العمال الكردستاني. وقد اعتبرت ليلة القدس التي شارك فيها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري عام 1997 أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع أحداث 28 فبراير/شباط التي أطلق عليها فيما بعد اسم انقلاب ما بعد الحداثة[4].

في الظاهر بدأ تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد استبعاد حزب الرفاه من السلطة وما أعقب ذلك من أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العراق. فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى مزيد توثيق تحالفها مع إيران. وفي هذه الفترة كذلك قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء PJAK من أجل القيام بنشاطات داخل إيران، وبدأ يشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقريب أكثر بين تركيا وإيران، ولأول مرة في تاريخ البلدين تحدث عمليات عسكرية مشتركة بينهما[5].

وقد اعتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 وتشكيله الحكومة منفردا تطوراً إيجابيا في إيران. وعقب فوز الأخير في تلك الانتخابات وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاء بذلك، وظهرت في قنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية. وبالمقابل فإن أعضاء الحكومة بصورة خاصة، ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس ومعرفة منهم بالتوازنات الداخلية، وتجنبا لإثارة ردود أفعال القوى المتنفذة داخل البلاد، وكذلك استنتاجا للدّرس مما حدث لمروة قواقجي[7] فإنهم لم يعبّروا عن سعادتهم بطريقة مُفرطة ومبالغ فيها.

غير أن الدّلائل تقوي الاعتقاد بأنه لم يحدث تغيير كبير بخصوص سياسة أنقرة إزاء طهران. وهذه التّغييرات التي حصلت لم تكن مجرد مبادرات شخصية من قبل أفراد في حزب العدالة والتنمية أو من قبل حكومة أربكان السابقة، بل هي سياسة تعتمد على القرارات التي اتخذت من قبل جميع هيئات الدّولة وأركانها.

إن التنافس التاريخي الذي ميز أكبر دولتين في المنطقة قد تجلت مظاهره في كثير من الأحيان، بيد أنه عمليا يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

- تأمين الطاقة.
- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.
- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها.

وفي وقت من الأوقات ثارت مزاعم في الإعلام التّركي تذهب إلى أن ثمة تهديداً على النسيج الاجتماعي التركي مصدره إيران (تشيع). غير أن الخصوصية الثقافية لتركيا جعلت التأثير الإيراني لا يمسّ سوى قسماً ضيّقا من الشريحة الإسلامية في البلاد.

ومن الناحية الأمنية ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني. وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطّردة.

وعند النظر إلى الطرف المقابل، أي الطرف الإيراني فالملاحظ أن الحكومة الإيرانية ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تركيا. فقد تجاوزت إيران موقفها الإيديولوجي واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا. فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها الآخرين لم تؤثر في علاقتها بتركيا، وكل عام تفد إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح الإيرانيين لزيارة تركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، ولم يصدر أيّ تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد بوش الابن، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصوله إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق. ولم تتحمس الحكومة ولا الجيش لهذا الموضوع ورفض البرلمان التركي المذكّرة بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ما كانت تضمره إيران من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو.

وكذلك قوبل رد الفعل التركي الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين الأب الروحي لحماس برضا كامل في إيران. وقد بدا هذا الارتياح واضحا سواء من خلال اللهجة التي تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو من خلال التعليقات والتحليلات في وسائل الإعلام المقروءة

والمرئية.

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006. وقد جاءت المشادّة الكلامية التي نشبت بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس 2009 لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران. وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين لا تتوقف مدحا وإشادة بهذا الموقف كان الطلاب الإيرانيون يمطرون السفارة التركية في طهران بالورود والأزهار، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركي أردوغان على أحد الشوارع في طهران.

وربما يكون من المفيد هنا أن نفتح قوسين حول نظرة إيران لتركيا، وذلك من أجل فهم طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، فتركيا تمثل تجربة مهمة سواء بالنسبة إلى الإنسان العادي في الشارع، أو بالنسبة إلى المسؤولين الإيرانيين، إذ إنها تمتلك ثراء تاريخيا وثقافيا كبيراً، كما أن تجربة الحداثة لا سيما اعتبارا من القرن التاسع عشر قد أثرت في إيران سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالرغم من أن البنية الحداثية لتركيا والتي تشكلت مع قيام الجمهورية تثير من حين إلى آخر بعض ردود الأفعال في تصريحات المسؤولين الإيرانيين إلا أنه في الوقت نفسه ثمة نوع من الشعور بالإعجاب والغبطة إزاء تركيا.

وقد أكد أحد الكتاب الإيرانيين على أنه في الفترات الأخيرة جاء إلى السلطة أناس يولون أهمية واضحة للقيم المعنوية والأخلاقية، ويضعون حدّا للممارسات المتطرفة للعلمانية ويعملون على إقامة توافق وتوليف بين القيم الثقافية المحلية وبين طرق الإدارة السياسية المعاصرة، وهذا الأمر شد اهتمام المثقفين أساسا والأوساط الجامعية بشكل كبير[11]. وهؤلاء يؤكدون أن تركيا سوف يكون لها دور فعال بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي إذ يمكنها ذلك من تمثيل الدول الإسلامية بشكل جيد[12].

هواجس وظنون:

لكن بالرغم من هذه التغييرات المهمة في النظرة الإيرانية وفي الوعي الإيراني إزاء تركيا في السنوات الأخيرة إلا أنّه في الوقت نفسه لا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تتماهى تماما مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها. فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطات التي تقوم بها تركيا بين إسرائيل وسوريا، ولذلك فإن المسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات

إلى طهران بهدف إزالة المخاوف التي تساور إيران. فإيران متخوّفة من نية تركيا إقصاءها فيما يتعلق ببعض خياراتها بالمنطقة. وكمثال على ذلك - وعلى إثر الأزمة الجورجية - طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي، وهذه الخطوة أزعجت إيران التي لا تخفي علاقاتها بالمنطقة. وفي رده على الاقتراح التركي صرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بأن أي كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره تأمين الاستقرار، كما قام متكي بزيارات مكوكية إلى دول المنطقة لاستطلاع الأمر.

لكن مع كل هذا، عندما نقيّم العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة عامة نلاحظ أن الجوانب الإيجابية فيها تطغى على الجوانب السلبية. ومن بين المشاكل الحقيقية التي تواجه إيران باستمرار مشكلة الملف النووي ومشكلة التوسع والتمدد الشّيعي، وقد كان من اللافت أن تركيا تعاملت مع هاتين المسألتين بهدوء وتوازن. وقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة في المدة الأخيرة. وفي كلمة لرئيس الحكومة نفسِه ألقاها في الولايات المتحدة الأميركية وجه كلامه إلى الدّول الغربية قائلا: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك". وحتى المسؤولين الإيرانيين يؤكدون "نحن لا نريد إنتاج الأسلحة النووية، ما نريده هو فقط الحصول على التكنولوجيا التي تمكننا من إنتاج الطاقة".

هذا الموقف التركي من الملف النووي الإيراني قد يمكن أنقره من لعب دور الوسيط النزيه بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية مستقبلا إذا دعت الحاجة إلى وسيط.

ومن جانب آخر فإن تركيا نأت بنفسها - على الأقل بشكل علني - عن الاتهامات الموجهة إلى إيران والمتعلقة بنفوذها المتزايد في العراق ورغبتها في تكوين الهلال الشيعي. وبالإضافة إلى كل ذلك فقد اعتبرت تركيا التصريحات الإيرانية بشأن البحرين تصريحات غير مسؤولة، وقد جاءت تصريحات وزير الخارجية التركي آنذاك علي باباجان لتؤكد دعم أنقرة لجميع دول الخليج بما في ذلك البحرين.

إن العلاقات التركية الإيرانية تتحسن خاصة منذ مجيء العدالة والتنمية، وعندما كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في إيران كانت أصوات التهديد ضد إيران لا تزال تنبعث من كل مكان، وفي تلك الفترة نفسها قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة إلى إسطنبول. ومن جانب آخر تواصلت الزّيارات الروتينية التي تقوم بها الهيئات التابعة للبلدين وتواصل التعاون

في عدد من المجالات وخصوصا المجال الاقتصادي، ومجالي الاتصال والطاقة.

كما أن الانفتاح الذي تنتهجه تركيا إزاء كل من سوريا والعراق وبلغت معه العلاقات الثنائية بين البلدين درجة التوقيع على اتفاقيات تعاون إستراتيجية- بعد مشاكل متنوعة كانت قائمة بينهم حتى عهد قريب - قد قوبل باهتمام كبير داخل إيران. فبالنسبة إلى العراق، سوف يكون لدخول تركيا في تعاون وثيق مع حكومة نوري المالكي الشيعية تأثير واضح على المجموعات السنية في البلاد حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في ذلك، كما أن الاتصالات المباشرة في الفترة الأخيرة مع الأكراد يترك أثره بالتأكيد على إيران[13]. ولكل هذه الأسباب ظهرت إرادة ورغبة من قمة السلطة في إيران ممثلة في الرئيس أحمدي نجاد لإقامة تحالف يضم كلا من تركيا وسوريا والعراق وإيران. وأخيراً فإن لقاء الرئيس التركي بمرشد الثورة على خامنئي لا يعد حدثا هينا وهو يمثل دلالة على مدى عمق العلاقات بين البلدين.

العلاقات الإقتصادية

يصل حجم التجارة بين تركيا وإيران عشرة مليارات دولار. وتعد إيران واحدة من أهم مصادر تزويد تركيا بالطاقة، وكذلك تعتبر الطريق البري الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز ووسط آسيا. ومن ناحية أخرى فإن الشركات التركية بدأت في الأعوام الأخيرة تحصل على المناقصات ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة في إيران. ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية استخراج البترول ونقله التي كان من المتوقع إمضاؤها في جولة إسطنبول التي قام بها رئيس الجمهورية الإيرانية أحمدي نجاد الصيف الماضي، والتي أعلن عن إرجائها لأسباب تقنية تبيّن الأهمية التي توليها إيران لتركيا. وهذه الاتفاقية المعمول بها حاليا، تهدف إلى أن تُحيل إلى الشركات التركية وبدون مناقصات التنقيب عن البترول في منطقة خليج البصرة وفى حقول جنوب إيران التي تمثل حوضا للطاقة المشتركة بين إيران وقطر.

وقد اعتبر الرئيس التركي عبد الله غل قرار إلغاء الرسوم الجمركية حتى عام 2015م بين الدول الأعضاء في قمة "إيكو" ECO التي دعي إليها أثناء انعقادها في طهران في مارس/آذار 2009 مهما للغاية بالنسبة إلى تركيا. وفى حالة تحقق هذا الأمر فإن الصادرات التركية إلى إيران يمكن أن تزيد بشكل كبير. وفي الوقت الحالي يلاحظ أن ميزان الصادرات الخارجية بين الدولتين هو لمصلحة إيران بشكل كبير بسبب عامل الطاقة.

ومن ناحية أخرى فإن عدد السياح القادمين من إيران إلى تركيا يزداد كل يوم، وهو مؤشر

مهم على طبيعة العلاقات الاقتصادية الثنائية. والدليل على ذلك هو أن عدد الرّحلات التي نظمتها الخطوط الجوية التركية إلى طهران قفزت خلال العشر سنوات الماضية من ثلاث رحلات في الأسبوع إلى عشرين رحلة. وتوجد رحلات طيران الآن مباشرة بين إسطنبول وطهران وتبريز وأضيفت مؤخرا مدينة مشهد.

ولكن تعتبر العقوبات التي تفرضها البنوك الغربية على إيران من أهم العوائق التي تقف أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. وقد اقترحت إيران تأسيس بنك مشترك، وإجراء الأعمال التّجارية بالعملة المحلية للبلدين من أجل تجاوز المشاكل المتمثلة في العقوبات التي ترى فيها إيران واحدة من أكبر العقبات أمام صادرات الشركات التركية[14].

ويأتي الدّعم الذي تقدمه إيران لمشروع "نابوكو" الذي تؤيده تركيا بقوة، والذي سوف يقوم بإيصال مصادر الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا ليعزز العلاقات بين البلدين. فمن المعروف أن الدول الأوروبية لا تريد البقاء مرتبطة بمصدر واحد للطاقة يأتيها عبر روسيا ولهذا فإن هذه الدول تنظر إلى مشروع نابوكو باهتمام بالغ. وبالإضافة إلى ذلك، فمن أجل أن تتمكن إيران من الانضمام إلى هذا المشروع وتستفيد من بيع النفط والغاز الخارج من أراضيها عبر هذا المشروع يجب أن تحل مشاكلها الأساسية مع الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الوضع لا يخدم مشروع "نابوكو" فحسب بل هو مفيد كذلك بالنسبة إلى مشروع "خط أنبوب السّلام" الذي تعقد عليه إيران آمالاً كبيرة والذي يصل من إيران إلى الهند عبر الأراضي الباكستانية. وبسبب هذه المحاذير السياسية فإن إيران إما أن لا تنفذ مشاريعها الكبيرة أو تضطر إلى بيع الطاقة بأسعار أقل بكثير من منافسيها.

كما يذكر في هذا الصدد أيضا مشروع خط الرّبط "طرابزون" - "تبريز" الذي تهتم به إيران اهتماما خاصًّا والمرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران. ويعتقد الإيرانيّون أن جلب وارداتهم من الغرب عبر البحر الأسود سيكون أكثر ربحاً وأقل زمنا، وهم مهتمون بهذا المشروع اهتماما كبيراً، لا سيما في ظل المشكلة القائمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي يوجد بها أهم قواعد الاستيراد في المنطقة.

الموقف التركي من الملف النووي الإيراني

تقيّم تركيا البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا، فأولا، ينتاب تركيا قلق من أن يؤدي توصل إيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد في المنطقة، وهي قلقة أيضا من أن يؤدي

هذا الوضع إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة. ثانيا، إن تركيا تعتبر حصول إيران على السلاح النووي عاملا مهما يقوي موقفها في التنافس الثنائي غير المعلن بينهما. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا منذ بدء الأزمة الإيرانية تفادت الوقوف في صف الولايات المتحدة الأميركية بالمعنى التام. وإلى جانب ذلك عملت على استخدام لغة متوازنة تقول من خلالها إن النشاطات النووية الإيرانية ذات أهداف سلمية. كما أنها كانت تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص موضوع الأسلحة النووية. ولهذا السبب، تؤيد تركيا العرض الذي تقدمت به سوريا في جدول أعمال الأمم المتحدة والهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية تماما، والذي يستهدف في الأساس إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا ذاتها خطت في السنوات الأخيرة خطوة جادة للاستفادة من التكنولوجيا النووية، وهي قلقة من احتمال توجيه الضغوط المطبقة على إيران عليها هي ذاتها فيما بعد تحت حجج مختلفة. ومن هذا المنطلق أعلنت تركيا لمرات عديدة أنه من حق كل دولة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية في إطار رقابة المؤسسات الدولية المسؤولة، وحظيت تركيا لموقفها هذا باحترام إيران.

دبلوماسية الوساطة

ومنذ أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع إيران بعد فترة من الصراع دامت ثلاثين عاماً أعلنت شخصيات تركية مهمة وعلى رأسها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن بلاده مستعدة للعب دور الوسيط وقال "إن هناك رغبة لدى الطرفين في لعب تركيا لهذا الدّور"[16].

وإذا تحققت المفاوضات الشاملة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران فمن الممكن أن تكون لتركيا مساهمة إيجابية في ذلك لأن وجهات نظر المسؤولين الإيرانيين إزاء أردوغان وغل إيجابية. وهم يعتبرون الاقتراحات التي يقدمها كلّ من غل وأردوغان مبنية على نوايا حسنة وليست نتيجة للضغوط الغربية[17]. لذلك يمكن القول بأن الإدارة الإيرانية تنظر إلى الوساطة التركية نظرة إيجابية، ولكن أيضاً يجب عدم التقليل من الصعوبات التي تواجه جهود الوساطة هذه. ولا شك أن الاعتقاد بإمكانية حل المشاكل العالقة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية حلاً نهائياً في فترة وجيزة يعتبر أمراً مستبعدا. ومن بين المشكلات العويصة في العلاقة بين إيران والغرب عدم اعترافها بوجود إسرائيل ودعمها لحماس وحزب الله اللذين يقومان بأعمال مسلحة ضد إسرائيل.

ومن ناحية أخرى وبناء على ما تم إدراكه أثناء المباحثات التي أجراها في مايو/أيار 2009

رئيس الجمهورية عبد الله غل في طهران فإنّ الإيرانيين ليسوا على قناعة بأن الولايات المتحدة جادة في تدشين مرحلة جديدة[18]، وإن تغيير لغة خطاب إدارة أوباما فيما يخص إيران أمر مهم لكنه ليس كاف وحده. وإن عدم قيام الولايات المتحدة الأميركية بخطوات عملية في هذا الصدد يمكن أن لا يُطيل جو التفاؤل السائد في هذا الخصوص، بل يمكن أن تزداد حالات التوتر بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى، هناك شكوك حول جدية رغبة إيران في الوساطة التي تقوم بها تركيا، فالرئيس الإيراني أحمدي نجاد قال في تصريح صحفي أدلى به أثناء وجود عبد الله غل في إيران إنه لا داعي للوساطة. وهناك تحليلات تؤيد هذه الشكوك ترى أن إيران لا تريد أن تعطي ورقة رابحة لتركيا التي تنافسها في المنطقة حتى لو تحققت هذه المباحثات[19].

إنّ إدراك الدور التركي الإيجابي في إيران بناء على ما تم تأكيده في هذه الدراسة، والمواقف الصارمة لحكومة حزب العدالة والتنمية بخصوص السياسة الخارجية المحايدة، وثقة تركيا في التوازنات الإقليمية، كل ذلك يزيد فرصة أنقرة في هذه الوساطة.

إن إيران مدركة تماماً لمساهمات تركيا في بناء مشروعات الطاقة التي تهتم بها إيران بقوة، ولإسهامات تركيا في منابر التعاون الإقليمي. ثم إنّ تطوير إيران لعلاقاتها مع تركيا باعتبارها عنصر توازن في المنطقة يمكنها من مواجهة اتهامات العرب لها بنشر المذهب الشيعي، وكل ذلك من شأنه أن يعزز العلاقات التركية الإيرانية.

الخلاصة

إنّ قوّة تطور العلاقات التجارية والسياسية بين تركيا وإيران حقيقة قائمة، وإيران واحدة من أكبر مزودي تركيا بالطاقة، وتركيا كذلك توفر بعض المنتجات التي تحتاجها إيران. وهناك مصالح مشتركة للبلدين في عدة مشروعات مثل مشروع "نابوكو". وهناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية وعلى رأسها القضية الكردية ووحدة الأراضي العراقية. وإن السياسة الخارجية التركية التي تنتهج أسلوب تخفيض المشكلات مع الجيران إلى نقطة الصفر تقابل بإيجابية في إيران. وفي ظل هذه الأجواء فإن كلا الدولتين تحاولان إسدال الستار على بعض السلبيات التي عاشاها في الماضي ليدخلا مرحلة جديدة. ولا يوجد عائق يعيق تحقيق تركيا تعاوناً مع إيران مثل ما حققته مع سوريا بداية، ثم مع العراق من بعد. والمشكلة الأبرز في هذا الصدد هو علاقات إيران مع الغرب، ولا سيما علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا نجحت إيران في معالجة هذه المشاكل وقبلت بالوساطة التركية، فإن المنطقة ينتظرها مستقبل مختلف. وهذا الوضع يبعد نظريات الصدام المذهبي التي يراد تنفيذها في المنطقة وتعيد دولا مثل العراق إلى أطر متعاونة وليست متصادمة.

والتقارب الموجود بين تركيا و إيران يمكن أن يلعب دوراً مهما في حل الكثير من المشاكل مثل: مشكلة "قره باغ" بين أرمينيا وأذربيجان وحتى مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران.

وهكذا ففي الوقت الذي تقل فيه نفقات الأمن يزداد فيه الاستقرار وتتحسن النهضة، وأيضاً في ظل هذا فإنّ المؤسسات الإقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي يمكن أن تعمل بفعالية أكثر. ولو أن إيران استطاعت أن تكون دولة مصدرة للأمن في المنطقة لاستفادت كثيرا خاصة في المجال الاقتصادي، إذ إنها - على سبيل المثال - لن تكون خارج اللعبة في مشاريع كبيرة يجري تنفيذها منها مشروع (باكو - تفليس - جيهان)، وسوف تستطيع أن تتخلص من الحصار الذي فرض عليها. وأيضاً سوف لا تظل بعيداً عن التكتلات مثل تجمع تعاون القوقاز وتستطيع أن تتصرف إقليمياً بشكل أكثر حرية.

وحتى لو لم يتحقق أي انفراج في العلاقات الإيرانية الأميركية في الفترة المقبلة فإنه من غير المرجح أن يحدث أي توتر في العلاقات التركية الإيرانية. ولكن إذا ازداد ضغط إيران على دول الخليج وعلى رأسها العراق والبحرين، فإن تركيا سوف تتخلى بشكل كبير عن سياسة البقاء على الحياد، وسوف تضطر إلى الوقوف إلى جانب الطرف الضعيف لحماية التوازن الإقليمي.

مصادر الدراسة

1. أثناء الحرب العالمية الأولى تقدمت الوحدات العثمانية إلى حدود تبريز، وأصبحت المناطق الغربية لإيران تحت السيطرة العثمانية.للتفاصيل انظر محمد علي حما كاتوزيان، دولت وجامعه در إيران، انقراض كاجار واستقرار بهلوي. ترجمة فارسي، حسن أوفشار، نشر مركز. بالإضافة إلى ذلك للإطلاع على مقالة شاملة في هذا الخصوص انظر، كاوه بايات، "الجامعة التركية"، إيران وتكوين الهوية الوطنية، إشراف: حامد أحمدي، ترجمة حقي أويغور، نشريات كوره .2009.
2. في عام 1932 أعطت إيران لتركيا مناطق في جبل كوتشوك آغري، وبالمقابل أعطت تركيا منطقة كوتور لإيران. كوكهان تشيتين صايا، "مفهوم التهديد التقليدي الإيراني في السياسة

الخارجية التركية والمسألة الجيوسياسية الشيعية"، ملف آوراسيا، 2007، الجزء 13، العدد 3، ص .168

3. كوكهان تشيتين صايا، المؤلف السابق، ص .175
4. صدرت تعليقات كثيرة حول الموضوع في وسائل الإعلام التركية، كمثال على ذلك انظر:مراد يتكين "28 شباط/فبراير في الذكرى العاشرة"، صحيفة رادكال، 1 مارس/آذار .2007
5. للاطلاع على العمليات المكثفة التي وقعت في عام 2007 انظر بشكل خاص: "إيران تقصف قنديل"، سي أن أن تورك، 24. 8. .2007
6. للاطلاع على هذه المقالة التي لقيت صدى كبيرا في تركيا انظر: سعد الله زاري "الإخوان وتركيا"، كيهان، 3 فبراير .2009
7. مروة كاوقجي هي نائبة البرلمان التي طردت من البرلمان بسبب حجابها.
8. للاطلاع على الآراء التي ظهرت في هذا الاتجاه وكذلك ما كان عليها من ردود انظر، قدري كورسال، "لقد أصبحنا شرق أوسطيين أكثر بواسطة دبلوماسية حزب العدالة والتنمية"، صحيفة ملّييت، 16 مارس .2009
9. من المعروف أن للبروفيسور الدكتور أحمد داود أوغلو دوراً مهما في رسم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية، وللاطلاع على التصريحات التي أدلى بها في "منتدى برونو كرايسكي للحوار العالمي" ومقره فينا انظر: "حاجة الاتحاد الأوروبي لتركيا لكي يصبح قوة عالمية"، صحيفة ستار، 21-10-.2008
10. في الفترة التي شهدت فيها العلاقات الإيرانية العربية انفتاحا كبيراً كانت العلاقات التركية السورية تشهد توتراً ملحوظا، وهو ما انعكس سلبا على العلاقات بين دول المنطقة عموماً. من ذلك أن الرئيس التركي سليمان ديميرال انسحب من قمة زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامي احتجاجا على القرارين اللذين صدرا عنها وتضمّنا إدانة لتركيا.
11. جواد ديليري، "تركيا هاكلي ميانيء أوروبا وهاورميانا"، ديبلوماسيي إيراني بورتالي، 8 نوفمبر/تشرين الثاني .2007
12. وجهة نظر يتبناه قطاع واسع من الأتراك.
13. جلال خوش تشهره، جيلفاهاي سياسيهء خارجيهء تركيا"، صحيفة كاركوزاران، 12 تموز .2008

14. حظيت الزيارة التي قام بها رفعت حصارجيك أوغلو رئيس اتحاد الغرف التجارية التركية إلى طهران باهتمام كبير من قبل العديد من المسؤولين الإيرانيين.
15. للاطلاع على تحليل شامل بخصوص النشاط النووي الإيراني انظر: حقي أويغور، "Iran's nuclear ambitions"، SETA فبراير/شباط 2008.
16. للاطلاع على تصريحات رئيس الوزراء لصحيفة الغارديان البريطانية انظر: "إيران تطلب منا الوساطة"، صحيفة صباح، 26 فبراير/شباط 2009.
17. مهرداد هادر، "نجوى در سواحل مرمره"، صحيفة اعتماد، 21 أغسطس/آب 2008.
18. أثناء استقبال مرشد الثورة سيد علي خامنائي للرئيس عبد الله غل أكد على هذا الموضوع، وقال إنه لا توجد إشارات على تغير في سياسة الرئيس أوباما. كما أن التلفزيون الرسمي الإيراني تحدث عن تمديد أوباما للعقوبات على إيران ثم توقف طويلا عند حديث خامنائي.
19. أورد عارف كسكين ذو الأصول الإيرانية والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط جملة من الأدلة التي تجعل إيران لا تنظر بحماس إلى الوساطة التركية. انظر "لماذا لا تريد إيران الوساطة التركية" www.asam.org.tr، 3 مارس/آذار 2009.

---

* علي حسين باكير، باحث في العلاقات الدولية ومحرر في مجموعة (AIWA)

* أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة مرمرة إسطنبول بتركيا ترجم النص من التركية إلى العربية مصطفى الستيتي

* عضو هيئة التدريس بجامعة عين شمس ومتخصص في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر

* باحث متخصص في الشأن التركي

* باحث متخصص في الجماعات والحركات الإسلامية، صاحب أطروحة "الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (1983-1997)" رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، عام 2006

* باحث في قسم العلوم السياسية، جامعة بلكنت، أنقرة ترجم النص من الإنكليزية إلى العربية عبد الإله الساعدي

* أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية، باحث متخصص في الشأن التركي

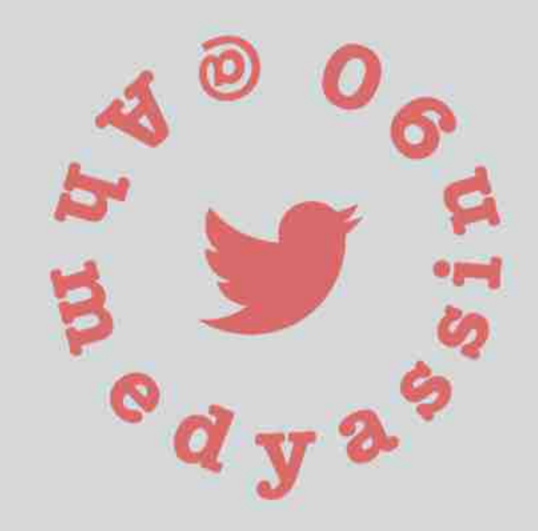
* نائب مدير تحرير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام

* خبير الشؤون التركية، رئيس قسم الرأي العام في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة

* باحث بمركز SETA في مجال الطاقة والسياسة الأمنية بأوراسيا ترجم النص من التركية إلى العربية مصطفى الستيتي

* مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة

* كاتب وباحث تركي، ترجم النص من التركية إلى العربية مصطفى الستيتي


@Ahmedyassin90



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
تركيا
بين تحديات الداخل ورهانات الخارج
المشاركون:
علي حسين باكير
إبراهيم أوزتورك
طارق عبد الجليل
محمد ثلجي
كمال السعيد حبيب
أديب عساف أوغلو
محمد نور الدين
خليل العناني
إبراهيم البيومي غانم
محرم أكشي
مصطفى اللباد
حقي أوغور